

حَقِيقَةُ الْحَرْبِ الصَّليبيَّةِ الْجَدِيدَةِ

للشيخ يوسف العيَّري





حقوق الطبع محفوظة

1443 هـ 2022 م

Baytalmagdiss44@gmail.com

بيت المقدس

حَقِيقَةُ الْحَرْبِ الصَّليبيَّةِ الجَدِيدَةِ

الشيخ

يوسف العيَري

رَحِمَهُ اللهُ

الطبعة الثانية مَزِيدَة وَمُنَقَّحَة

رَجَب، 1422هـ

أَرْجُو نَشْرَهُ وَتَرْجَمَتَهُ إِلَى الْإِنْجِلِيزِيَّةِ وَإِيْدَاعَهُ فِي مَكْتَبَةِ الْكُونْجَرَسِ الْأَمْرِيكِيِّ

بيت المقدس 

الفهرس

5	مقدمة الناشر
6	مُقدِّمةُ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ
8	إِهْدَاءٌ
9	مُلَخَّصُ الكِتَابِ
23	المُقدِّمة
31	هلْ أُمْرِيكَا دَوْلَةٌ مُحَارِبَةٌ أَمْ مُعَاهِدَةٌ
34	مَدْخُلُ البَحْثِ
34	وَبَيَانُ عِصْمَةِ الدِّمَاءِ
37	الحالاثُ التي يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمُعْصُومِينَ مِنَ الْكُفَّارِ
72	بَحْثُ أَوْجِهِ الْمَصَالِحِ وَالْمَفاسِدِ لِلْعَمَلِيَّاتِ
97	بَعْضُ الْمَصَالِحِ الْمَادِّيَّةِ مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ
104	اِحْذَرُوا الرَّدَّةَ عَنِ الْإِسْلَامِ أَيُّهَا الْفُقَهَاءُ
114	مَعْنَى الْوَلَاءِ وَ الْبِرِّ الَّذِي مَرَّعُهُ أَصْحَابُ الْفَضِيلَةِ بِالتَّرَابِ
125	مَعْنَى مُظَاهَرَةِ الْكُفَّارِ الَّتِي جَهِلَهَا أَصْحَابُ الْفَضِيلَةِ
148	يَا خَيْلَ اللَّهِ ارْكَبِي!
148	لَقَدْ بَدَأَتْ الْحَرْبُ الصَّلِيبِيَّةُ
165	حُكْمُ الْجِهَادِ الْيَوْمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
176	خِطَابُ اسْتِنصَارِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْمَلَا مُحَمَّدٍ عُمَرُ مُجَاهِدِ حَفِظَهُ اللَّهُ بِالْمُسْلِمِينَ وَالْعُلَمَاءِ فِي كُلِّ مَكَانٍ
182	خِطَابُ آخَرٍ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَفِظَهُ اللَّهُ إِلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَإِلَى الشَّعْبِ الْأَفْغَانِيِّ
187	رِسَالَةٌ مِنَ الشَّيْخِ أُسَامَةَ بْنِ لَادِنٍ إِلَى الشَّعْبِ الْبَاكِسْتَانِيِّ
189	قَصِيدَةٌ فِي أُمْرِيكََا
190	الخاتمة

مقدمة الناشر

تخرج بيت المقدس طبعة جديدة لكتاب الشيخ يوسف العييري - رحمه الله - بعنوان "حقيقة الحرب الصليبية"، نسأل الله أن ينفع بها ويتقبل سعي كاتبها.

وفي هذا الكتاب العديد من الإجابات على أسئلة لطالما طرحت بشأن الحرب الصليبية على العالم الإسلامي، نرجو أن تكون شافية لمن يبحث عن الحقيقة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
لقد كان للاستعجال في إخراج الطبعة الأولى للكتاب في ثمانية أيام أثراً سلبياً على مادة الكتاب، إذ وُجِدَ فيه بعض الأخطاء والنقص في المادة.
لذا رأيت أن أطبعه طبعةً ثانيةً أعالج فيها ما رأيته من أخطاءٍ ونقصٍ، علماً أنه مجهودٌ بشريٌّ ناقصٌ، والكمال لله سبحانه وتعالى.

ولقد زدت في الطبعة الثانية عدة مواضع، أهمها:

1. كَتَبْتُ إهداءً لِمَنْ رَأَيْتَ أَنَّ لَهُ حقاً عليّ رحمه الله تعالى.
2. أَضَفْتُ مقالاً للدكتور مُحَمَّد عَبَّاسٍ فِي مقدمة الكتاب يسرد فيها بعض جرائم أميركا.
3. اعتنيت بملخص الكتاب وأضفت الأدلة لحالات جواز قتل المعصومين من الكفار.
4. أَضَفْتُ بعض الخسائر المادية العالَمِيَّة من العمليات في فصل (بعض المصالح المادية من العمليات).
5. أَضَفْتُ زيادةً نصوص للعلماء في الترهيب من المظاهرة في فصل (معنى مظاهرة الكفار التي جهلها أصحاب الفضيلة).
6. أَجَبْتُ أيضاً في فصل (معنى مظاهرة الكفار) عن عدم حجية حديث حاطب رضي الله عنه لمن قال بأنَّ مظاهرة الكفار غير مُكْفَرَةٍ.

7. كما أَضَفْتُ أيضاً في فصل (يا خيل الله اركبي) بعض مقالات قادة الصليبيين التي يدعون فيها لحرب الإسلام والصحة الإسلامية.

8. ثم كتبت دعوةً لمراجعة المنهج تحت (باب حُكم الجهاد اليوم على المسلمين).

9. ونقلت أيضاً خطاباً آخرَ لأمير المؤمنين الملا مُحَمَّد عمر حفظه الله يَسْتَنْصِرُ فيه بالمسلمين والعلماء في كُلِّ بقاع الأرض.

10. كما اعتنيت بترتيب الكتاب وَقَدَّمْتُ بعض النصوص وأَحَرَّثُهَا، ووضَّحْتُ من العبارات ما كان مُجْمَلاً منها، وصححت ما وجدته من أخطاءٍ مطبعيةٍ وإملائيةٍ ونحويةٍ.

وَأَسْأَلُ اللهَ أَنْ يجعلَ عملنا هذا خالصاً لوجه الكريم، ولا يجعل لأحد فيه شيئاً، وأن ينفعنا بما قلنا ويجعله حُجَّةً لنا لا علينا، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

يوسف العييري

إهداء

إلى فضيلة الشيخ الدكتور الشهيد بإذن الله عبد الله بن يوسف عزّام.
إلى مُجدد القرن في باب الجهاد.
إلى العالم الذي ترجم المبادئ عملاً، وبرهنَ بدمه حُبّه لديّنه.
إلى العالم الذي ضَرَبَ أروع أمثلة البطولة والشجاعة والفداء في عصرنا الحاضر.
إلى العالم الذي عاش مُعَبَّرَ القَدَمَيْنِ طيلة حياته في سبيل الله.
إلى العالم الذي أَقْبَلَتْ عليه الدنيا وأدَبَرَتْ عنها من أجل الجهاد.
إلى العالم الذي وَهَبَ حياته لعزّ الأُمّة وأصبح مماته حياةً لها.
إلى العالم الذي عَرَفَتْهُ ساحاتُ الجهاد بطلاً، وعُرِفَتْ ساحاتُ الجهاد بصوته.
إلى المثل الرائع والشخصية التي لا زالت تتردّ صورتها في المخيِّلة لِتَشْحَذَ الهِمّة.
إلى الصوت الذي لا زال يُدوي في النفوس ويُهَيِّجُ المشاعر ويُفَجِّرُ الطاقات.
إلى العالم الذي فَجَّرَ في وجه الأعداء قبلةً الجهاد.
إلى البطل الذي لا يُجَارَى، والأسد الذي لا يُيَارَى، خاض المعارك فتي وأبلى فيها شاباً وقادها كهلاً عالِماً.
إلى العالم الذي أَحْزَنَ القلبَ مقتله، وسَرَّ العدوَّ اغتياله؛ فقد كان غُصَّةً للأعداء من كُلِّ مِلَّةٍ.
إلى كُلِّ أولئك الذين اجتمعوا في رجلٍ واحد، إلى ذلك الرمز أهدى هذا الكتاب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُلَخَّصُ الْكِتَابِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لَمَّا تقاصرت الهمم عن طلب العلم والقراءة للبحث عن الحق والتفتيش عن الدليل ومقارنة الاستدلال بالدليل، ضَعُفَ بيان الحق وَضَعُفَ نشره، لأنَّ الناس أصبحوا اليوم ضعفاء في حُجَجِهِمْ لا يعلمون الأحكام إلا إجمالاً، وَلَمَّا رَأَيْتُ ذلك قررتُ أَنْ أَضَعَّ مُلَخَّصاً لبعض ما جاء في هذا الكتاب لأنَّ ما لا يُدْرِكُ كُلُّهُ لا يُتْرَكُ جُلُّهُ؛ فأخشى أن يأتي أحدٌ ويستكثر قراءة كُلِّ هذه الورقات فيترك الكتاب ولا يَحْصُلُ له زيادةٌ خير، فَحَرَصْتُ أَنْ أَقَرِّبَ ما جاء في الكتاب لكل الطبقات؛ فَقَدَّمْتُ الكتاب بهذا المُلَخَّصَ لعله يوضِّحُ ما جاء في الكتاب، وَمَنْ أَرَادَ الاستزادة فليقرأ الكتاب كاملاً ليفهم ما جاء فيه والله الموفق.

قبل التأسيس الذي ينبغي أن تُبْنَى عليه مسألة قتل نساء الكفار وأطفالهم في أمريكا، يجب أولاً توضيحُ مسألةٍ مهمةٍ ألا وهي: هل أمريكا بلادٌ حربٍ أم بلادٌ عهدٍ؟

فالقول المختار أنَّ أمريكا ليست بلاد عهد البتة ولم تكن في يوم من الأيام معاهدة أبداً، ولو تنازلنا مع المخالف ووافقنا على أنها بلاد عهد فإننا نقول إنها عادت بلاد حرب وذلك بنقضها للعهد وإعانة اليهود قبل أكثر من خمسين سنة على احتلال فلسطين وتشريد أهلها، وهي بلاد حربٍ ناقضةٌ لعهدها يوم أن ضَرَبَتْ وحاصرت العراق وضَرَبَتْ وحاصرت السودان وضَرَبَتْ وحاصرت أفغانستان، واعتدَّت على المسلمين.

فالمُتَّفَقُ عليه أنها بلادٌ حربٍ، وبلاد الحرب يجوز للمسلمين أن يَضُرُّوها بكافة الأضرار لأنَّ أهلها تحلُّ دماؤهم وأموالهم وأعراضهم للمسلمين، كما فعل الرسول ﷺ مع المحاربين: خَطَفَ رعاياهم كما فعل مع بني عقيل، وقطع الطريق على قوافلهم كما فعل مع قريش،

واغتال رؤساءهم كما فعل مع كعب بن الأشرف وسلّمة بن أبي الحقيق، وحرّق أرضهم كما فعل مع بني النضير، وهَدَمَ حصونهم كما فعل في الطائف، إلى غير ذلك من الأفعال.

أمّا الحديث عن عمليات الثلاثاء المبارك في أمريكا فنريد ممن أراد أن يُدين العمليات أو من فعلها أن يَتَرَيَّثَ لأنه لم يَثْبُتْ حتى الآن بالدليل أنّ الفاعل لها من المسلمين، وكذلك لو أعلنت دولة الصليب أنّ الفاعل مسلم فإنّ التحقيقات الجارية باطلة لا تستند لا على كتاب ولا سُنّة، وأيضاً باطلة لأنّ الخصم هو القاضي فلا يجوز شرعاً بناء حكم شرعي على تلك النتائج، لذا نطلب بالتريث ولا تستعجلوا الحكم على الأشخاص بنتائج التحقيقات.

ولا بُدَّ أن يعلم الجميع أيضاً أنّ الأصل في دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم أنّها محرّمة لا تجوز إلا بمبرر شرعي كالقصاص أو الردّة أو الحدود، والأصل أيضاً في دماء الكفار وأموالهم وأعراضهم الحِل، ولا تحُرّم إلا بعهد أو ذمّة أو ائتمان. أمّا الحربي فإنّ الأصل في دمه وماله وعرضه الحِل، ويُخصّص بالعصمة في الدماء من الحربيين النساء والأطفال والشيخ الهرم والعسيف ومَن ليس من أهل القتال وذلك لتخصيص الأدلة لهم وإخراجهم من الأصل.

ففي حال أنّ العمليات التي حصلت في أمريكا من فعل المسلمين فهي جائزة شرعاً لأنّها ضد دولة محاربة ومَن فيها حربيون.

وقد يقول قائل إنّ الذي راح ضحية ذلك هم الأبرياء من النساء والشيوخ والأطفال، الذين تقدّم حرمة دمائهم حتى لو كانوا من قوم حربيين، فكيف تكون العمليات جائزة شرعاً؟

نقول إنّ حرمة دماء نساء وصبيان وشيوخ الكفار حرمة ليست مُطلقة بل هناك حالات خاصة يجوز فيها قتلهم إذا كانوا من أهل الحرب، وهذا الحالات تكون في وقائع معينة، ونحن نقول إنّ عمليات الثلاثاء في أمريكا راح ضحيتها من المعصومين ولكن هؤلاء لا يخرجون بحالٍ عن حالةٍ من الحالات التي يجوز فيها قتلهم وسنذكرها الآن، ويكفي المخالف أن يقرر بأنّ واحدة من الحالات قد انطبقت عليهم ليلزمه القول بجواز العمليات، لأنّ هذه الحالات ليست شرطاً أن تنطبق كلها بل واحدة كافية، وهذه الحالات هي:

الحالة الأولى: يجوز للمسلمين قتل المعصومين من الكفار معاملةً بالمثل؛ فإذا كان الكفار يستهدفون نساء المسلمين وصبياتهم وشيوخهم يجوز للمسلمين أن يعاملوهم بالمثل ويقتلوا مثل من قتلوا، لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ (194)﴾ [البقرة: 194] وغيرها من الأدلة.

الحالة الثانية: يجوز للمسلمين قتل المعصومين من الكفار في حال الإغارة عليهم بحيث لا يمكن أن يتميَّز المعصومون عن المقاتلة أو عن الحصون فيجوز قتلهم معهم تبعاً لا قصداً، لقول الرسول ﷺ عندما سُئل عن الذراري من المشركين يُبَيِّتُونَ فَيُصَيَّبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيَّتِهِمْ فقال: «هُمْ مِنْهُمْ»⁽¹⁾، وهذا يدلُّ على جواز قتل النساء والصبيان تبعاً لآبائهم إذا لم يتميَّزوا، وفي رواية مسلم قال: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ»⁽²⁾.

الحالة الثالثة: يجوز للمسلمين قتل المعصومين من الكفار في حال لو أعان المعصومون على القتال سواءً بالفعل أو القول أو الرأي أو أي نوعٍ من أنواع الإعانة، لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل ذرير بن الصُّمَّة لَمَّا خرج مع هوازن وكان قد بلغ مائة وعشرين سنة خرج معهم ليشير عليهم برأيه.

الحالة الرابعة: يجوز للمسلمين قتل المعصومين من الكفار في حال الاحتياج إلى حرق حصون العدو أو مزارعه لإضعاف قوته من أجل فتح الحصن أو إسقاط الدولة، حتى لو راح المعصومون ضحية ذلك، كما فعل النبي ﷺ في بني النضير.

الحالة الخامسة: يجوز للمسلمين قتل المعصومين من الكفار في حال الاحتياج إلى رميهم بالأسلحة الثقيلة التي لا تُتميَّز بين مقاتلٍ ومعصومٍ كما فعل النبي ﷺ في الطائف.

الحالة السادسة: يجوز للمسلمين قتل المعصومين من الكفار في حال تترسَّ العدو بنسائهم وصبياتهم ولا يمكن الوصول إلى قتل المقاتلة إلا بقتل الترس جاز لهم ذلك بالإجماع.

⁽¹⁾ البخاري (3013).

⁽²⁾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَنَافَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: لَوْ أَنَّ خَيْلًا أَغَارَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَأَصَابَتْ مِنْ أَتْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ. (1745).

الحالة السابعة: يجوز للمسلمين قتل المعصومين من الكفار في حال إذا نكث أهل العهد عهدهم واحتاج الإمام إلى قتل المعصومين تنكيلاً بهم، كما فعل النبي ﷺ في بني قريظة.

ورُبَّ قائلٍ يقول: ولكن ما أدلة جواز قتل المسلمين الذين كانوا في مركز التجارة العالمي، فنحن نوافق على أنّ المعصومين من الكفار يدخلون في واحدةٍ من الحالات المتقدمة، ولكن أين ندخل المسلمين الذين ماتوا في العمليات ممن يعملون هناك؟

نقول: الردُّ على ذلك السؤال من سبعة أوجهٍ يكفي أيضاً للمخالف الإقرار بواحدٍ منها ليُلزَمَ القول بالجواز:

الوجه الأول: لم يثبت حتى الآن وجود مسلمين من ضمن الضحايا وإذا ثبت نجيب بما بعده.

الوجه الثاني: لا بُدَّ من معرفة ما هي مبررات الفاعل إن كان مسلماً، فإذا كانت المبررات عبارةً عن حالة اضطرارٍ جازٍ له هذا الفعل، وإذا كانت المبررات ليس فيها اضطرارٌ فنُجيب بما بعده.

الوجه الثالث: إنّ غلبة الظنِّ قائمةٌ على أنّ الأهداف التي ضُرِبَتْ لا يوجد فيها إلا كفار، والعمل بغلبة الظن في الأحكام الشرعية هو الذي يُلْزَمُ به المكلّف.

الوجه الرابع: يرى الشافعي والخصاص من الحنفية أنه يجوز تحريق بلاد المحاربين وتغريقها وهدمها حتى لو كان فيها مسلمون ربما يموتون بمثل تلك الأفعال لأنّ الكفَّ عن ديار الحرب بمن فيها من المسلمين مُفَضِّ إلى تعطيل الجهاد، وأجاب الخصاص عن الآية: ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: 25] الآية. بأنها لا تدلُّ على التحريم، فإذا كان كذلك فيجوز لِمُنَقِّذِ العمليات إن كان مسلماً هذا العمل.

الوجه الخامس: إنّ إطلاق الآية المذكورة آنفاً وتعميم حكمها يفضي إلى تعطيل شعيرة الجهاد على كل الدول المحاربة لأنه لا يوجد دولة اليوم إلا وفيها عددٌ كبير من المسلمين،

وحروب اليوم تقتل أعداداً كبيرة من الناس، بإطلاق حكم الآية باطلٌ لأنه يُبطل شعيرة الجهاد أو يحصرها بغير دليل.

الوجه السادس: لو أنّ الفاعل مسلمٌ وعُلمَ بذلك فإنّ غاية ما عليه أن يدفع نصف دية المقتول كما أفى بذلك محمد ﷺ لمن قتل مسلمي خثعم الذين كانوا يعيشون بين أظهر أهل الحرب من قومهم، ودفع الرسول ﷺ نصف عقليهم من بيت المال، ولم يُكفر من قتلهم أو يُعنفه أو يدعو عليه أو يتبرأ من فعله.

الوجه السابع: يجوز أيضاً معاملة المسلم الذي يُعين الكفار ويُقويهم على أنه منهم في الحكم الدنيوي، وحكمه الأخروي يُعَثُّ على نيته كما حَسَفَ الله بالجيش الذي يغزو الكعبة وفيهم من ليس منهم.

وبعد معرفة أنّ جواز هذه العمليات من الناحية الشرعية لا غبار عليه، فإننا لا بُدَّ أن نُعرِّج للرّد على من حرّم العمليات من ناحية المصالح والمفاسد (المصالح المرسلة).

إنّ القول بأنّ هذا الفعل أو ذاك مفسدٌ فعلة أعظم من مفسدة تركه أو مصلحة تركه أعظم من مصلحة فعله، ليس متاحاً لكل أحدٍ وليس قولاً يتفوّقه به من علم ومن جهل، كلا! بل إنّ المصالح المرسلة علمٌ له أصوله ولا يجوز لأحدٍ القول به حتى يعرف أصوله.

إنّ المصالح المرسلة هي نوعٌ من أنواع القياس، ولأنّ القياس من أركانه العلة، والعلة لا بُدَّ لها من مناسبة، والمناسبة تنقسم إلى أربعة أقسام، أحد أقسامها هو: المناسب المرسل وهي العلة التي تتضمن حكماً ومنفعةً شرعيةً دينيةً أو دنيويةً، علماً بأنّ الشارع لم يأت بما يلغيها أو يأمر بها، وهذا القسم هو الذي يُسمّى المصالح المرسلة، وتتضح المصالح المرسلة بذكر ضوابطها وهي خمسة ضوابط هي:

أولاً: أن تكون ضرورية، أي مُستندةً على الضرورات الخمس.

ثانياً: أن تكون كلية أن منفعتها لكل المسلمين.

ثالثاً: أن تكون قطعية، أي لا تُبطل دليلاً أو أصلاً آخر.

رابعاً: لا يُفضي الأخذ بها إلى مفسدةٍ أعظم منها أو مساوية لها.

خامساً: لا يُفضي الأخذ بها إلى تفويت مصلحةٍ أعظم منها أو مساوية لها.

فإذا عرفت هذه الضوابط فيبقى لِمَنْ أراد القول بها أن يحقق ركناً مهماً من رُكني العمل بها وهو ركن فقه الواقع للحالة التي يُراد تحديد المصلحة والمفسدة لها، لكي يحقق المناط في محل الفتوى قبل إنزال الفتوى عليها.

ونجيب على بعض المفاصد التي عدها المنكرون للعمليات ونُبِّئ أنها لا تستقيم مع الضوابط الخمسة المذكورة، علماً أن الذي قام بالعمليات إن كان مسلماً فإنّ معه الأصل وهو الدليل فإن المصلحة المطلقة هي باتباع الدليل، فلا ينبغي أن يُقال له ما هي المصلحة من فعلك هذا، بل يكفي أن يُردّ بقوله إنّ المصلحة أني عملتُ بالدليل فقط.

ومن المفاصد التي لا تُعتَبَر وعدها المنكرون:

أولاً: قالوا أنّ هذه العمليات ستسبب بتصفية الرايات الجهادية في العالم وربما في الشيشان وفلسطين.

ونردُّ على ذلك بنقاط:

1. هذا لا يمكن أبداً لأنه بانّ لنا من الكتاب والسنة أنّ الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة فهذه مفسدة لن تحصل أبداً،

2. ثم إنّ الكفار وأذنانهم قد بذلوا وسعهم لفعل ذلك وليس عندهم ما يزيدونه إلا يسيراً،

3. إنّ الاتحاد الأوروبي قبل ثمانية أشهر قرر خنق الحركات الجهادية مالياً وبشريعاً وهو ماضٍ بتنفيذ خطته قبل العمليات،

4. وإنّ هذه المفسدة أيضاً تُردّها سيرة النبي ﷺ لأنه كان يُثير الكفار ممن هم أقوى منه عدداً وعدة بالأعمال الجهادية المتفرقة.

5. ثم إنّ هذه المفسدة إذا أنزلت على الضوابط الخمسة المتقدّمة تُخْتَرَمُ ولا تستقيم، فليست ضروريةً ولا قطعيةً ولا كليةً ولن تُفوّت مصلحةً أعظم، والمفاسد التي خافوها متحقّقة تسعةً أعشارها.

ثانياً: ومن المفاسد التي قالوا إنها حصلت بالعمليات هي أنّ الأعمال الدعوية والثقافية والإغاثية والتعليمية ستُضْرَبُ في العالم.

ونقول هذه المفسدة حاصلة قبل أن يَنْتَبِهَ لها المفتون، ثم نقول أين الأعمال الدعوية الحرة؟ وأين العلماء؟ وأين الدعاة؟ كيف يوزّع الكتاب؟ وكيف يوزّع الشريط؟ لا يوجد أعمال دعوية حرة أبداً، والعلماء والدعاة في السجون وأحسن أحوالهم في الخارج تحت الإقامة الجبرية أو موقوفون، والكتاب والشريط لا يمكن توزيعه إلا بإذنٍ من جُند الطاغوت، وكل يوم في تضيق أشدّ.

أمّا الأعمال الخيرية فإنها محاصرةٌ وقد اجتمع وزراء الداخلية العرب عام 1414هـ، في الجزائر وقرروا محاصرة الهيئات الإغاثية، واجتمع بعدهم رؤساء الدول العربية وأكدوا ذلك القرار في تونس، فالمحاصرة وضرب الهيئات معمول به منذ زمن.

ثالثاً: قالوا من المفاسد التي حصلت بسبب العمليات ضرب واضطهاد الشعوب الإسلامية أو بعضها وأيضاً احتمال غزو الشعب الأفغاني.

نقول هذه المفسدة نعيشها قديماً قبل أكثر من مائة سنة كيف زعمتم حصولها اليوم؟ أنتم لا يمكن لكم أن تثبتوا لنا أنّ شعباً إسلامياً واحداً غير مضطهد، أو يعبد الله بحرية، أو يُحكّم بالإسلام في جميع شؤون حياته، فإذا كان هذا حال الأمة قديماً فكيف لكم أن تزعموا أنه سيحصل الآن؟

ثم إنكم تباكيتم على الشعب الأفغاني وأنكم تخافون أن يُغزى من قِبَل أمريكا؟ أنتم أول من حَدَلْتُمُ الأفغان؛ فلماذا تبكون عليهم؟

أنتم لم تحاربوا مَنْ حَارَبَكُمْ، أنتم لم تحاولوا رفع الحصار عنهم ولا إعانتهم على مصيبتهم بل لم يَسْلَمُوا من نقدكم اللاذع وتكفيركم لهم.

وأنتم أيضاً لا تعرفون واقع الإمارة الإسلامية حتى تحكموا هل سَتَجُرُّ عليها هذه العمليات مفسدةً أعظم مما هي فيه أم لا، الإمارة الإسلامية تعيش بين خيارات ثلاث أحلاها مُرّ: الخيار الأول: أن تستجيب للضغوط الدولية وتطبق ما يريدون وتحكم بالطاغوت وتُكْفِر.

الخيار الثاني: الإصرار على موقفها والتمسك بمبادئها والموت موتاً بطيئاً والسقوط بعد بضع سنين.

الخيار الثالث: أن تدافع عن نفسها وتقاتل وتحاول جَرَّ عدوها إلى أرضها لتَهْزِمَهُ كما هَزَمَتْ مَنْ قبله.

ومع هذه الخيارات المِرَّة، أيُّ مصلحةٍ للإمارة الإسلامية تحافظ عليها؟ فمفسدة إبادتها أقل المفاسد إذا ماتوا على دينهم، مع أنّ احتمال إبادتهم وهزيمتهم احتمالاً ضعيفاً واحتمال النصر كبير ثقةً بالله.

ثم إنّ أمريكا كانت قد أعدت خطةً لاجتياح أراضي أفغانستان وشنّ هجومٍ شاملٍ عليها من عدة دول قبل عمليات التفجير فإذا وصل الإمارة هذا العلم، وهي التي بادرت وقامت بالعمليات فإنها قد أَحَسَّنَتْ كُلَّ الإحسان.

رابعاً: ومن المفاسد التي قالوا أنّ العمليات في أمريكا أحدثتها هي أنّ المسلمين في الغرب سَيُضَيِّقُ عليهم وسيُعتدى عليهم.

نقول هذه مفسدةٌ ليست كلفةً فكيف تُعَلَّبُ مصلحة 500 مسلم في أمريكا وهُمُ الذين تُعَدُّ أمريكا خيارهم الوحيد في السلامة من ملاحقة حكوماتهم، وتُهْمَلُ مصلحة ثلاثمائة مليون مسلم على الأقل، يَدُّ الطغيان والعدوان الأمريكي تقتلهم وتنتهك حقوقهم كل يوم بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ؟ فهذه مفسدةٌ باطلة.

خامساً: قالوا من المفسد التي أحدثتها التفجيرات أنّ الغرب سيصوّر المسلم بصورة السفّاح.

نقول هذه المفسدة من أبطل الباطل، وهذا المنطق منطقُ المهزّم المتخاذل؛ وإلا فكيف يتخلى المسلم عن شريعته وأحكام دينه وسيرة نبيه ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم من أجل أن يرضى الغرب عنه ويرسم له صورة الرحيم النبيل؟ إنّ ديننا دين ذبح للكفار، دين قتل واستباحة لهم إذا لم يُسلّموا، إنّ هذه المفسدة المزعومة، مفسدتها على دين الناس أعظم من مفسدة ألف عملية تفجير، لأنّ فيها تملص من حقيقة هذا الدين، نسأل الله العافية.

هذه بعض المفسد التي صوّرها المفتون بإنكار العمليات.

وهناك مصالح حصلت من هذه العمليات لم ينظروا إليها أبداً ولم يذكروها، وهي أنّ أمريكا حتى لو انتقمت انتقاماً عاجلاً ومُدمراً من أفغانستان فإنّها ستنظر فيما بعد لقضايا المسلمين بتعقّل، لا سيما قضية فلسطين وسيخفّ طغيانها على المسلمين، وهذا ما بدأ ينادي به ساستهم.

وأيضاً العمليات أوقعت أمريكا بأكبر أزمة اقتصادية عرفتْها فالحسائر المادية تصل إلى ترليون، وفقدت ما يقرب من ألفي عقلٍ اقتصادي في العمليات، وانخفضت البورصة انخفاضاً هائلاً وتدهور الإنفاق الأمريكي، وانخفض سعر الدولار، وتضررت شركات الطيران وأعلنت عن تسريح 68 ألف موظف ربما يصلون إلى مئة ألف في القريب العاجل، كما ذهب نظام العولمة الأمريكية الذي كان سيُفسد العالم بلا رجعة، إلى غير ذلك من المصالح والحسائر المادية الأولية التي تم رصدّها وفي أصل الكتاب تفصيلها.

إلا أنّ مما يؤسف له أن ينزلق كثيرٌ من الدعاة في مزلق عزاء أمريكا والتأسف عليها والإفتاء بعونها والتبرع لأبرياءها!! بالدم، والإفتاء بتجريم من قام بالعمليات وإخراجه من الإسلام وإعطاء الصليبيين الضوء الأخضر بأكثر من شطر كلمة للانتقام من المسلمين، الذي يعلم

كل مَنْ أَفْتَى أَنَّ أمريكا تقصد الأفغان وأسامة بن لادن، لذا فإننا نحذر أولئك من الردّة بسبب عَوْنِهِم للصليبيين بالقول أو بإفთائهم للحكومات العربية بأنّ التعاون ضد الإرهاب جائزٌ شرعاً وهذه ردّةٌ جامحةٌ.

ولا بُدّ للفقهاء وللناس في هذا الزمان وهذا الوقت خاصة أن يعرفوا معنى الولاء والبراء، ويعرفوا أنّ هذا الركن الذي لا تَصْلُحُ لآ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إلا به هو أوْثَقُ عُرى الإيمان، ولا يوجد في القرآن حكمٌ أوضح ولا أُبَيّنَ منه؛ فَمَنْ خالفه ووالى أعداء الله بأي نوع من أنواع الموالاتة فليس له من الإسلام نصيب، وَلْيَرْجِعْ مَنْ أراد تفصيل ذلك إلى أصل الكتاب.

كما لا بُدّ للفقهاء وللناس في هذا الوقت خاصة أن يعلموا معنى مظاهرة الكفار التي يصير بها المسلم كافراً، فالمظاهرة هي المعاونة والمساعدة للكفار على المسلمين سواءً بالقول أو الفعل أو المال قَلَّ أو كَثُرَ، فكل مَنْ يصدر منه هذا العون بأيّ شكلٍ من الأشكال وبأيّ حجم فهو مرتدٌ سواءً كان حاكماً أو محكوماً، مدنياً أو عسكرياً، عالماً أو فقيهاً، سواءً باختياره أو بأمر غيره له، فكل مَنْ يظهر منه ذلك مرتدٌ يجب استتابته فإن تاب وإلا قُتِلَ، وإن كان حاكماً وَجِبَ خلعُه.

وها هي الحرب الصليبية قد اتضحت معالمها وجمع الصليب حزبه وأَعَدَّ عُدَّتَهُ وأعلن الرئيس الأمريكي بوش أنّ هذه الحرب هي حربٌ صليبيةٌ طويلة المدى وتحتاج إلى صبر، وقد أعلن عن أنّ هذه الحملة ستستهدف ستين هدفاً، وقد صرّح بسبع وعشرين هدفاً في كل أنحاء العالم الإسلامي، وبعد هذا الإعلان يجب على المسلم أن يكون على قدر المسؤولية وأن يدع الركون إلى الدنيا ويُهْبَ لنصرة الإسلام والوقوف ضد هذه الحملة الصليبية بكل ما يملك؛ بنفسه وبماله وولده ووقته، فإنّ الحرب فاصلةٌ ولا تحتمل تخلف أيّ مسلمٍ عنها.

ولْيَعْلَمَ المسلم أنّ الجهاد بكل ما يملك فرض عينٍ عليه، وهو فرض عينٍ منذ زمنٍ طويلٍ إلا أنه تأكّد في هذا الزمان.

واعلم أنّ حكم الجهاد اليوم بأنه فرض عينٍ أنّ ذلك مُجمَعٌ عليه، ومن الفتاوى في هذا الحكم:

قال شيخ الإسلام بن تيمية في (الفتاوى الكبرى): "وأما قتال الدفع فهو أشدّ أنواع دفع الصائل عن الحرمّة والدين فواجب إجماعاً، فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه، فلا يُشترطُ له شرط بل يُدفعُ بحسب الإمكان وقد نصّ على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم" (3).

وقال: "وإذا دخل العدو بلاد الإسلام فلا ريب أنه يجب دفعه على الأقرب فالأقرب، إذ بلاد الإسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة، وأنه يجب النفير إليه بلا إذن والدٍ ولا غريمٍ، ونصوص أحمد صريحة بهذا".

قلت: وقد دخل العدو ديارنا منذ قرون ولا حول ولا قوة إلا بالله، وإن أردت التفصيل فارجع إلى أصل الكتاب.

واعلم أنك يا عبد الله بما أنّ الجهاد مُتعيّنٌ عليك فإنه بإمكانك أن تصنع أيّ شيءٍ لتُعذّرَ أمام الله يوم يسألك عن هذا الحكم، ولقد لخصتُ بعض السبل التي بإمكان كل مسلم أن يعمل بها أو ببعضها وهذه السبل على سبيل المثال لا الحصر هي:

أولاً: الدعاء للمسلمين في أفغانستان في الصلوات بالقنوت وفي السجود وفي الأسحار وفي كل مواطن الإجابة بأن يحفظهم الله من كل سوء وأن يُنَجِّيهم من كل شر وأن يُلطِّفَ بهم ويحفظ لهم أرواحهم ويستر عوراتهم، وأن يجعل تدبير الكافرين تدميراً لهم.

ثانياً: إصدار الفتاوى من علماء الأُمَّة جميعاً يحذِّرون فيها أمريكا ودول التحالف بأن لا تكرر حماقتها ضد المسلمين العزل في أفغانستان وذلك بضرهم أو زعزعة أمنهم.

(3) الاختيارات (520/4).

ثالثاً: إصدار الفتاوى من علماء الأمة جميعاً موجهة للمسلمين بوجوب النفير للدفاع عن الشعب الأفغاني المسلم في حال تعرضه لضربات ظالمة.

رابعاً: إصدار الفتاوى من علماء الأمة جميعاً موجهة للمسلمين خاصة في باكستان وطاجكستان وأوزبكستان وإيران والهند ودول الجوار بأنهم هم أول من يجب عليهم حمل السلاح والدفاع عن المسلمين في أفغانستان.

خامساً: إبلاغ الولايات المتحدة ودول التحالف من خلال المظاهرات العارمة في كل الأقطار الإسلامية والعالمية، وبغيرها من السبل الدبلوماسية، بأن أي اعتداء على مسلم أفغاني واحد يُعدّ اعتداءً على المسلمين جميعاً في كل مكان.

سادساً: محاولة الإضرار بالمصالح الغربية في الدول الإسلامية وذلك بالمقاطعة الاقتصادية الشاملة، حتى تكفّ عن حملتها ضد المسلمين.

سابعاً: يجب تحريك جميع الهيئات الإغاثية الإسلامية عاجلاً إلى باكستان لتكون قريبة من مكان الحدث للتخفيف من الكارثة المحتملة لا قدر الله ضد المسلمين.

ثامناً: يجب جمع التبرعات المادية والعينية من غذاء وكساء ودواء لإخواننا المسلمين الأفغان، والعمل فيها بفتوى شيخ الإسلام كما جاء في الفتاوى الكبرى (519/4) قال: "ولذلك قلت لو ضاق المال عن إطعام جِيعٍ والجهاد الذي يُتضرَّرُ بتركه قدَّمنا الجهاد وإن مات الجِيعُ كما في مسألة التترس وأولى، فإنَّ هناك نَقْلُهُمْ بفعْلنا وهنا يموتون بفعل الله".

تاسعاً: يجب أن يساهم كل مسلم بماله لتمويل هذه الحرب وذلك باستقطاع جزء من دخله بشكلٍ دائمٍ حتى يَنْصُرَ الله الإسلام والمسلمين، وكما قال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى: "ومن عجز عن الجهاد ببدنه وقدر على الجهاد بماله وجب عليه الجهاد بماله وهو نصُّ أحمد" (4).

(4) (519/4).

ثم قال: "فيجب على الموسرين النفقة في سبيل الله وعلى هذا فيجب على النساء الجهاد في أموالهن إن كان فيها فضلٌ وكذلك في أموال الصغار إذا احتيج إليها كما تحب النفقات والزكاة".

وقال: "فأما إذا هجم العدو فلا يبقى للخلاف وجه -أي الخلاف في مصارف الزكاة- فإن دفع ضررهم عن الدين والنفس والحُرمة واجبٌ إجماعاً".

عاشرًا: يجب استعداد جميع الأطباء الرسميين وغير الرسميين وذلك بالتنسيق مع المستشفيات الباكستانية أو الهيئات الإغاثية للنزول إلى الميدان فور الحاجة لهم.

الحادي عشر: يجب نفي أهل الخبرة والمعرفة من كوادِر عسكرية وإدارية والعلماء وطلبة العلم والشباب ليقودوا المعركة فإننا ننصر بالصالحين.

الثاني عشر: يجب تعبئة الأمة جميعها من خلال الكتاب والشريط والخطب والمجالس وعلى الشبكة الإلكترونية بأن الأمة الإسلامية توشك أن تدخل حرباً ضد أعنف حملة صليبية تستهدف المسلمين، لذا لا بُدَّ لها من أن ترمي بثقلها لتكسب المعركة.

الثالث عشر: مناصحة كل من تباكى على موت الصليبيين ووقف معهم سواء كان فقيهاً أو حاكماً أو عسكرياً أو مدنياً، فإعانة الصليبيين بأي نوعٍ من الإعانة سواء كانت مادية أو معنوية أو قولية ضد المسلمين، تعد مظاهرة ناقضة للإسلام لا يصلح معها إيمان.

هذه بعض السبل التي نوصي بها ونعلقها في رقاب العلماء والدعاة وشباب الأمة ونُجَّارها، واعلموا أنَّ الوقوف مع المسلمين في كُلِّ مكانٍ ليست مهمة أشخاص دون آخرين إنما هي مهمة كُلِّ مسلمٍ قادرٍ على غياث المسلمين.

هذا بعض ما جاء في ثنايا الكتاب ولكن ليعلم كل قارئ لهذا الملخص أنَّ الملخص لم يأت على كل ما جاء في الكتاب وذلك لقصد الاختصار، فكان الاختصار مُجَلاً شيئاً قليلاً، لذا لا يتعجل قارئ هذا الملخص بالحكم على ما جاء في الكتاب حتى يقرأ الكتاب

كاملاً، وما مَقْصِدِي مِنَ الْمَلْحَصِ إِلَّا لِیَتِمَّكَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْمَطْوَلَةِ أَنْ یَحْصَلَ عَلَی
بَعْضِ الْخَیْرِ الَّذِی جَاءَ فِیهِ، وَاللَّهُ وَلِیُّ التَّوْفِیْقِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَی رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَی آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

المُقدِّمة

الحمد لله القائل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَأَثَرًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (82)﴾ [غافر: 82]

والقائل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا (10)﴾ [محمد: 10]

والصلاة والسلام على خير خلق الله المبعوث رحمة للعالمين الذي قال: «حَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْتَفَعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ»⁽⁵⁾ فعليه أفضل الصلاة وأتمُّ التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين

لقد وردت إلينا أسئلة كثيرة تَرُبو على المائة سؤال يسأل أصحابها عن الحكم الشرعي لِمَا حدث في أمريكا؟

ولقد رأينا إجابة على تلك الأسئلة أن نفصل الإجابة ليتبين الحكم الشرعي الذي نذهب إليه لعل الله أن ينفع بها كل مسلم.

إنَّ ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية من دمار، لا يمكن لمتابع تلك الأحداث إلا أن يقول إنها عقوبة من الله على الظلم الذي ترتكبه الولايات المتحدة ضد شعوب العالم وضد المسلمين خاصة، فقد ذقت جزاء صنيعها، فإن كانت تألَّمت من تلك الأعمال التي يُقَدَّر عدد ضحاياها بعشرين ألف شخص بين قتيْلٍ وجريحٍ، فإنَّ أهل العراق فقدوا من جرَّاء الحصار ما يُقَرَّب من مليوني مسلم، وشعب فلسطين فُقِدَ نصفهم تقريباً بين قتيْلٍ وجريحٍ من جرَّاء الاعتداء الصهيوني على أرضهم منذ أكثر من نصف قرن، والشعب الأفغاني هَلَكَ منه في الحصار سبعون ألف مسلم، وكذلك المسلمون في الفلبين وأندونيسيا وكوسوفا والصومال وليبيا والسودان، وغيرهم من الشعوب الإسلامية التي تلطَّخت يد

⁽⁵⁾ البخاري (2872).

أمريكا بدمائهم، ناهيك عن ملايين البشر من غير المسلمين في أفريقيا السوداء واليابان وفي صربيا وأمريكا الجنوبية وغيرها من دول العالم، التي طأها العدوان الأمريكي وظلمها الفضيع، وكل أولئك يقدرون بعشرات الملايين، هذا من غير المشردين واللاجئين والمطرودين خارج أراضيهم بأيدي أمريكا، وقد قَدَّمَ العراق مذكرة إلى الأمم المتحدة يوم 1422/7/16هـ جاء في هذه المذكرة أنَّ أمريكا منذ عام 1870م تقريباً أشعلت مباشرةً أو بواسطة اثْنَيْنِ وسبعين حرباً في العالم تُعَدُّ الأفظع في تاريخ البشرية.

ويصف الدكتور مُحمَّد عباس الكاتب في جريدة الشعب المصرية في مقال له في بعد التفجيرات بأسبوع حجم الإجرام الأمريكي الذي طال شعوب العالم بقوله: "ويقول: صحفي بريطاني آخر علَّقَ ساخراً: كانت الحرب -أي حرب الخليج ضد العراق- نووية بكل معنى الكلمة، جرى تزويد جنود البحرية والأسطول الأمريكي بأسلحة نووية تكتيكية، والأسلحة المطورة أحدثت دماراً يشبه الدمار نووي، استخدمت أمريكا متفجرات الوقود الهواء المسماة Blu-82، وهو سلاحٌ زنته 15000 رطل، وقادرٌ على إحداث انفجارات ذات دمار نووي حارق لكل شيء في مساحة تبلغ مئات الياردات، والأبشع من ذلك قنابلُ اليورانيوم المستنزف التي جرى استخدامها لأول مرة، وهي أرخصُ طريقةٍ وأخطأها للتخلُّص من نفايات المفاعلات النووية ومحطاتها.

الدبابات الأمريكية أطلقت ستة آلاف قذيفة يورانيوم، والطائرات أطلقت عشرات الآلاف، وتقريرٌ سريٌّ لهيئة الطاقة الذرية البريطانية يُقَدِّرُ ما خلَّفَتْهُ قوات التحالف في ميادين الحرب بما لا يقل عن أربعين طناً من اليورانيوم الناضب، أضف ما جرى من تدمير المفاعل النووي العراقي ومحطات الطاقة ومصانع الكيماويات، وهكذا توالى كوارث الحرب الأكثر تسميماً في التاريخ، وتقدر مصادر غربية أنَّ هناك 800 طن من غبار ودَرَات اليورانيوم الناضب سوف تستمر في الهبوب على شبه الجزيرة العربية لمُدَى طويلٍ جداً، فقد تمَّ تلويث الهواء والتربة والأنهار بكميات مفرغة من الإشعاع المسبب للسرطان، والكارثة مستمرة لآلاف السنوات القادمة. الأطفال يلعبون ببراءة بدمى مصنوعةٍ من قذائف اليورانيوم، والنتيجة موت بطيءٌ ومؤكَّدٌ.

مكتب السكّان الأمريكي يقول أنّ عُمرَ العراقيين هبط 20 سنةً للرجال و11 سنةً للنساء، ونصف مليون حالة وفاة بالقتل الإشعاعي في العاجل والآجل، سبقت حرب الإبادة المحرقة وتلتها واستمرت حتى الآن في حصار غير مسبوق ولا ملحوق في وحشيته. ويواصل الكاتبُ قوله: إنّ الولايات المتحدة هي المهندس الراعي لعملية الإبادة هذه التي تستمر منذ أعوام، ويعمل المسؤولون الأمريكيون عن قصد وبتصميم قاسٍ وقَطِّ على منع الإعانة عن شعبٍ يعاني الجوع والمرض، ولا تنفي واشنطن هذه الحقائق البشعة.

ثمَّ يُعَقِّب أمريكي آخر وهو يهودي أيضاً هو نعوم تشومسكي بقوله: إنّ هناك ما يكفي من الأدلة لاثّام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية بأنهم مجرمو حرب.

ويقول رامسي كلارك وزير العدل الأمريكي الأسبق: إنّ مبادئ القانون والعدالة تُدينُ بقوة هذه العقوبات وتعتبرها إجرامية.

ويقول هوك ستيفنز: لقد نجح المؤلف من خلال وثائقه الوفيرة وبسطها بأسلوب ساخط لاذع في تسليط ضوء قوى على أكثر جرائم الإبادة الجماعية وحشية في القرن العشرين - أي حرب العراق - ويُصَرِّح مؤلف الكتاب: إنني أشعر بالعار المتّسم بالعجز إزاء ما حَكَمَتْ به حكومتي والمتواطؤون معها في الإبادة الجماعية، أولئك المشلولون نفسياً، ومَن ينقلون الشعور بالذنب.

في ليبيريا قُتِلَ في أوائل عقد التسعينيات أكثر من 150 ألف شخص، وقتل الآلاف في زائير (أُرغمَ نصف مليون شخص على هجر منازلهم بسبب التطهير العرقي)، وشُرِدَ مليون نسمة في سيراليون، ومات زهاء 60 ألفاً في الحرب والمجاعة عام 1990م وحده، وفي أنغولا مات عشرون ألفاً أثناء حصار منظمة يونيتا لمدينة كويتو الذي استمر ثمانية أشهر، وهو حدثٌ بين أحداثٍ مماثلة عدة، للسياسات الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا التي لا يكشف عنها.

وقَتَلَ القادة العسكريون الإندونيسيون بتشجيع وترحيب وسلاح وخطط وخبراء الأمريكان مليوناً من مواطنيهم، وقتل في جنوب أفريقيا أكثر من مليون شخص في ناميبيا وأنغولا وموزمبيق.

لقد طوّرت الولايات المتحدة -التي نشأت عبر التطهير العرقي والإبادة الجماعية- قدرتها على التطهير العرقي والإبادة الجماعية باستعمال تقنية لم يسبق لها مثيل، وقد طوّر معظم براعة واشنطن في ارتكاب الإبادة الجماعية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها.

وقبل مُضيّ زمنٍ طويلٍ استدارت واشنطن دورةً كاملةً فأصبحت القوة الجوية الملكية البريطانية والقوة الجوية للجيش الأمريكي راعيتي القصف الاستراتيجي ومضيتا في إتقان أسلوب التدمير الواسع للمدن باستعمال القنابل الحارقة، وكان الجنرال جورج مارشال، رئيس الأركان، قد أمر مساعديه في الواقع بتخطيط هجمات حارقة (تحرق الهياكل الخشبية والورقية للمدن اليابانية الكثيفة السكان)، وفي إحدى الليالي دمرت 334 طائرة أمريكية ما مساحته 16 ميلاً مربعاً من طوكيو بإسقاط القنابل الحارقة، وقتلت مئة ألف شخص وشردت مليون نسمة، ولاحظ الجنرال كيرتس لوماي بارتياح أن الرجال والنساء والأطفال اليابانيين قد أحرقوا، وتمّ غلّيهم وخبزهم حتى الموت، كانت الحرارة شديدة جداً حتى أنّ الماء قد وصل في القنوات درجة الغليان وذابت الهياكل المعدنية وتفجر الناس في السنة من اللهب، وتعرضت أثناء الحرب حوالي 64 مدينة يابانية، فضلاً عن هيروشيما وناغازاكي إلى مثل هذا النوع من الهجوم، وتشير أحد التقديرات إلى مقتل زهاء أربعمئة ألف شخص بهذه الطريقة، وكان هذا تمهيداً لعمليات الإبادة التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد أقطار أخرى لم تهدد واشنطن.

وبين عامي 1952 و1973م دُبّحت الولايات المتحدة في تقدير معتدل زهاء عشرة ملايين صيني وكوري وفيتنامي ولاوسي وكمبودي. ويُشير أحد التقديرات إلى مقتل مليوني كوري شمالي في الحرب الكورية، وكثيرٌ منهم قُتلوا في الحرائق العاصفة في بيونغ يانغ ومدن رئيسة أخرى، ويذكرنا هذا بالهجمات الحارقة على طوكيو (التقدير الأعلى للقتلى الصينيين حوالي ثلاثة ملايين). وشهدَ الجنرال إيميت اودونيل قائد قيادة قاذفات القوة الجوية في المشرق الأقصى في جلسات الاستماع المكارثية أنّ شبه الجزيرة الكورية برمتها تقريباً في حالة مُفجعة، إذ دُمّر كُلُّ شيءٍ ولم يبقَ شيءٌ يستحقّ الذكر قائماً، وأنّ دخول القوات الصينية المفاجئ لكوريا الشمالية لردع ماك آرثر من عبور نهر يالو إلى الصين قد منح قاذفات القنابل الأمريكية فرصاً جديدة للقتل الجماعي، قال: كنا بلا مهام طيران حتى قدم

الجيش الصيني، إذ لم يكن قد بقي هدفٌ في كوريا (سجلات جلسات الاستماع المكارثية).

وبعد أقل من عقدٍ واحدٍ أُخضعت فيتنام ولاوس وكمبوديا إلى النوع نفسه من المعاملة.

وذكر الراهب البوذي الفيتنامي ثيتش ثين هاو أنه بحلول منتصف عام 1963 سببت حرب فيتنام مقتل 160 ألف شخص، وتعذيب وتشويه 700 ألف شخص، واغتصاب 31 ألف امرأة، ونزعت أحشاء 3000 شخص وهم أحياء، وأحرق 4000 حتى الموت، ودمر ألف معبد، وهوجمت 46 قرية بالمواد الكيميائية السامة... إلخ.

وأدى القصف الأمريكي لهانوي وهايفونغ في فترة أعياد الميلاد وعام 1972م إلى إصابة أكثر من ثلاثين ألف طفلٍ بالصمم الدائم، وبعد الحرب بينما عانى الأمريكيون الكَرْبَ بسبب 2497 جندياً مفقوداً (بحسب أحد التقديرات) كافحت العوائل الفيتنامية للتكيف مع 300 ألف مفقود، وربما بَلَغَ عدد القتلى في فيتنام أربعة ملايين فضلاً عن ملايين كثيرين آخرين من المعوّقين والمصابين بالعمى والصدمات والتشويه، وتقلّصت فيتنام إلى بلد للقبور ومبتوري الأعضاء والأرض المسممة واليتامى والأطفال المشوهين، ولعل مجموع الموتى والمشوهين، ضحايا الأيديولوجيا الغربية، يصل إلى 22 مليوناً، إلا أنّ الكآبة الأمريكية بسبب «مرض فيتنام» لا علاقة لها بذلك.

إنّ دماء الكوريين والفيتناميين واللاوسيين والكمبوديين ليست وحدها التي لَوّثت الأيدي الأمريكية التي لا يمكن محو الدماء عنها، فقد شاركت الولايات المتحدة على نحو مباشر وغير مباشر في عمليات التعذيب والتشويه والقتل في أقطار كثيرة أخرى في أنحاء العالم، وثمة تواطؤ أمريكي واضح في المجازر الإندونيسية والحروب ضد الناس المكابدين في أمريكا الوسطى (نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس: قتل مئات الآلاف الآخرين عن طريق الأسلحة الأمريكية والتدريب والمشورة الأمريكيين ونيابة عن أمريكا) في الاضطرابات المدنية الأمريكية (الصراع الدامي في وأنغولا وموزمبيق ناميبيا وغيرها)، وفي أعمال القمع التي ارتكبتها الطغاة الذين دعمتهم أمريكا عبر العقود (سوموزا وبينوشيت وماركوس وموبوتو وباتيسا ودييم وكي وري ودوفاليه وسوهارتو وسافيمي وغيرهم من دكتاتوريات العالم) ثمة

مثال واحد من أمثلة كثيرة: ذبح الجنود الذين دربتهم الولايات المتحدة في الوزوتي عام 1981 حوالي ألف فلاح أعزل منهم 139 طفلاً. وقتل الجيش الأمريكي المدرب في غواتيمالا أكثر من 150 ألف فلاح بين عامي 1966 و1986". انتهى من مقال الدكتور محمد عباس.

والنتيجة التي حصدتها أمريكا وتمثلت في تلك العمليات المدمرة، إنما هي جزءٌ من ثمار الزرع الأمريكي لكل تلك التوترات والفساد الذي بثته في العالم، فإن كانت تألّمت مرةً فإنّ تلك الشعوب تتألم منذ عقودٍ من أفعالها ولا زالت، فلتنّذق جزاء صنيعها بالشعوب ولتتذّكر أن ما حصل لها هو حال ملايين البشر الذين وقعوا و يقعون تحت ظلمها، وما حصل لأمريكا يغيظ أذنانها ويفرح كل عدو لها على اختلاف مللهم.

ولكن مما حَزَّ في نفوسنا أن يتعجل كثير من المنتسبين للعلم ويصدّروا فتاواهم بالشجب والاستنكار لهذه الأحداث ولَمَن وراء الأحداث، ويعزّون أمريكا ويواسونها بمصائبها بل ويطلبون من المسلمين التبرع لأعداء الله بالدم، وهم الذين أراقوا دماء المسلمين في كل مكان ولا زالوا، وفي اعتقادنا أنّ أكثر تلك الفتاوى ليست إلا فتاوى سياسية لأنها لم تتسم بأي طابع شرعي تأصيلي، فالله المستعان فقد عشنا حتى رأينا الآية تترك والحديث يهدر نصه ومعناه وينحرف عنه المنتسبون للإسلام من أجل دنياً فانية سيسلبهم الأمريكيون حلاوتها حتى لو صفّوا معهم ودافعوا عنهم.

وإنّ تعجب من شيء فإنك تعجب من التناقض المنقطع النظير الذي حصل من أصحاب فتاوى الشجب والاستنكار.

فمن صور التناقض أن يسكتوا عن جرائم أمريكا واليهود وعن جرائم غيرهم وحينما تُصاب أمريكا ينطق الجميع ويستنكر ضرب أمريكا ويعزّيها، رغم أننا لم نَر لهم بياناً يجرم أمريكا لِمَا فعلته في إخواننا في فلسطين ولم نَر لهم بياناً يُجرّم أمريكا لِمَا فعلته في الصومال أو العراق أو أندونيسيا أو حصار ليبيا وأفغانستان والسودان وضرب تلك الدول، بل لم يُجرّموا أمريكا بدعمها العلني للصرب ضد المسلمين في البوسنة أو دعمها للروس ضد المسلمين في

الشيشان خلال الحربين التي راح ضحيتها حتى الآن 250 ألف مسلم وشُردَ أكثر من 600 ألف مسلم سوى الجرحى والمعاقين، فلماذا تحرق أمريكا أرض العراق وتقتل ما يقرب من مليوني مسلم من الحصار والحرب قبلها ولم ينطقوا بشيء؟ لماذا يصدر قرار مجلس الأمن بالإجماع مرتين لحصار أفغانستان ويذهب ضحية الحصار آلاف من المسلمين ولم يستنكروا الحصار رغم أنّ مؤدّى الحرب والحصار واحد في إهلاك الحرث والنسل؟

ومن صور التناقض أيضاً أن نسمع من بعضهم بالأمس دعوة لمقاطعة البضائع الأمريكية لضربها اقتصادياً، ولمّا ضُربت أمريكا اقتصادياً بشكل مباشر دافعوا عنها وعزّز عليهم ما جرى لأمريكا، ففي الوقت الذي لا يُجيزون فيه شراء السلع الأمريكية حتى لا ينتعش اقتصادها، يُجرّمون ضرب الاقتصاد الأمريكي مباشرة، بل ويدعّون المسلمين للتبرع بالدم والمعونة للأمريكيين.

ومن صور التناقض أيضاً أن الذين أجازوا ضرب بغداد وبقية المدن العراقية مع العلم بسقوط عشرات الآلاف من المدنيين أثناء حرب الخليج، هم أنفسهم الذين حرموا ضرب أمريكا بسبب سقوط الأبرياء بزعمهم، فلماذا قتل أبرياء العراق حلال و قتل أبرياء أمريكا حرام؟!.

ومن صور التناقض أيضاً أنّ الذين استنكروا الضربات ضد أمريكا، كانوا يدعون بكل صوت من على منابرهم وفي الصحف ووسائل الإعلام: اللهم عليك باليهود ومن عاونهم (ويقصدون أمريكا)، وبعضهم يدعوا عليها صراحة أن يُمَرِّقَهَا اللهُ وَيُسَلِّطَ عَلَيْهَا وَيُدَمِّرَهَا، وعندما استجاب الله دعاءهم، ضجّوا مستنكرين ومُجَرِّمين لِمَن دَمَّرَ أمريكا، فيا سبحان الله! كيف يريدون دمار أمريكا وإذا دُمِّرَتْ قالوا حرام؟

فإذا كان دمار أمريكا حراماً فأيضاً الدعاء عليها حرامٌ وهو من العدوان والظلم بناءً على فقهكم! وأيضاً مقاطعتها اقتصادياً حرامٌ وعدوانٌ بناءً على ذات الفقه!

ومن صور التناقض أيضاً أنّ الذين أفتوا بقتل اليهود واستهداف كل هدف لهم حتى لو سقط النساء والأطفال والشيوخ في تلك العمليات، هم أنفسهم الذين أفتوا بتجريم مَنْ قام بتدمير أمريكا، بل والذين قالوا إنّ العمليات الاستشهادية في فلسطين أعلى مراتب الجهاد،

قالوا إنّ الذي نَقَّذَ عمليات أمريكا هو منتحرٌ مرتكبٌ لجِرمٍ عظيمٍ وكبيرةٍ من كبائر الذنوب، بل قال بعضهم بأنه ليس من الإسلام في شيء!!

ومن صور التناقض الدالة على صدقهم أيضاً أنهم كانوا يدعون في كُلِّ مُحَقِّلٍ: اللهم أَقِمَّ عِلْمَ الجهاد وأقِمَّع أهل الزيغ والفساد، فلمّا أوشكَ عِلْمُ الجهاد أن يقومَ خافَ الجميع وقالوا: ﴿رَبَّنَا لَمْ كُتِبَتْ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [النساء: 77]، وظنوا أنّ الله سبحانه وتعالى سيقم عِلْمَ الجهاد دونَ غضب أمريكا، فلمّا غضبت أمريكا عُرِفَ مَنْ يريد الجهاد حقاً ممن يريد به بلسانه.

كل تلك التناقضات التي تداعت على منهج أولئك الذي لا همَّ لهم إلا أن يَسْبَحُوا مع التيار السياسي والإعلامي، تدلُّ دلالةً واضحةً على أنهم لم يكونوا يسيروا وفقاً لأصول شرعية، بل هي أصولٌ سياسيةٌ أو وطنيةٌ أو عاطفيةٌ أو إعلاميةٌ أو دنيويةٌ، ولو كانوا صادقين فلمَ لا يطردونَ أصولهم في فتاواهم الأخرى ويُنزِلُونَهَا على الأحداث الأخيرة ويُفتونَ بناءً على ما يَتَحَصَّلُ لهم من قول.

هل أمريكا دولة مُحاربة أم مُعاهدة

إنّ من أهم المسائل التي ينبغي بيّنها قبل بحثٍ شرعية المسألة وجوازها من عدمه، هو تقرير هل أمريكا دولةٌ حربيةٌ أم دولةٌ مُعاهدةٌ، وإجابة هذا السؤال الذي تنبني عليه المسألة.

أقول: إنّ الدول في العالم تجاه المسلمين هي إمّا بلاد حرب أو بلاد عهد، فالأصل الذي تكون عليه كل دولةٍ كافرةٍ هي أنها حربيةٌ يجوز قتلها بكل أنواع القتال كما كان يفعل الرسول ﷺ؛ فقد كان يعترض قوافل الدول المحاربة كما اعترض قوافل قريش، وكان يأخذ رعايا الدول الكافرة رهائن إذا اقتضى الأمر ذلك كما أخذ الرجل من بني عقيل أسيراً مقابل أسيرين من أصحابه أسرتهم ثقيف، وكان يغتال أحياناً بعض شخصيات الدول المحاربة كما أمر باغتيال خالد الهذلي وكعب بن الأشرف وسلّمة بن أبي الحقيق، والأخيرين كانا مُعاهدين فنقضا العهد فأباح قتلهما، وكان يُفتي بقتل نساء الدول المحاربة وشيوخها وأطفالها إذا لم يتميّزوا ولا يمكن الوصول للمقاتلة إلا بقتلهم، كما فعل هو أيضاً ذلك في الطائف وقصفها بالمنجنيق، فالدول المحاربة لا يوجد هناك حدودٌ شرعيةٌ تمنع الإضرار بهم إلا ما كان من استهدافٍ للنساء والصبيان والشيوخ إذا تميّزوا ولم يُعينوا على الحرب والعدوان، ولم نَحْتَج لمعاقبة الكافرين بالمثل كما سيأتي.

إذاً فالدول تنقسم إلى قسمين: قسمٌ حربيٌّ وهذا الأصل فيها، وقسمٌ مُعاهدٌ، قال ابن القيم في (زاد المعاد) واصفاً حال الرسول ﷺ بعد الهجرة قال: "ثمّ كان الكفار معه بعد الأمر بالجهاد ثلاثة أقسام أهل صلح وهدنة وأهل حرب وأهل ذمة"⁽⁶⁾، والدول لا تكون ذمّيةً بل تكون إمّا حربيةً أو مُعاهدةً، والذمة هي في حقّ الأفراد في دار الإسلام، وإذا لم يكن الكافر مُعاهداً ولا ذمّياً فإنّ الأصل فيه أنه حربيٌّ حلال الدم والمال والعرض؛ قال شيخ الإسلام في الفتاوى: "وإن كان كافراً حربياً فإنّ محاربته أباخت قتلُه وأخذ ماله واسترقاق امرأته"⁽⁷⁾، وجاء في البخاري عن ابن عباس رضيهما الله عن عهد النبي ﷺ قال:

⁽⁶⁾ (159/3).

⁽⁷⁾ (343/32).

كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَىٰ مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ، وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ. (8)

وأمریکا من المتفق عليه بين المسلمين اليوم أنها لم تكن بلاد إسلام في يوم ما، ولم تكن أيضاً بلاد عهدٍ مع المسلمين أبداً، ولو سلمنا أنها كانت بلاد عهدٍ وقد عقدت اتفاقياتٍ ثنائيةٍ أو جماعيةٍ مع المسلمين، فإننا بالإجماع نثبت أنها قد نقضت تلك العهود إن صحت منها، ورجع حكمها إلى أصله: بلاد حربٍ، ومن أعظم نقضها للعهود دعمها لليهود في فلسطين بكل أشكال الدعم، فهذا وحده كافٍ لإثبات أنها دولةٌ حربيةٌ يجوز معها استخدام كلِّ الوسائل الحربية ضدها التي تُسقطها أو تُضعفها أو تُزهبها سوى استهداف النساء والأطفال والشيخوخة قصداً إذا لم يشاركوا بأيِّ نوعٍ من أنواع المشاركة ولم نحتاج إلى عقوبتهم بالمثل كما سيأتي بيانه.

والنبي ﷺ قتل كعباً بن الأشرف بعدما قال قصيدةً فاحشةً في نساء المسلمين، فعَدَّ النبي ﷺ هذا انتفاضاً لعهدِه فأمر باغتياله، وكذلك غزا النبي ﷺ مكة وحارب قريشاً بعدما أعانت حلفاءها بني بكر بن وائل على الحرب ضد حلفاء النبي ﷺ من خزاعة، فعَدَّ النبي ﷺ هذا ناقضاً وسبباً لانتفاض العهد وحاربهم.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى عن رجلٍ يهودي من أهل الذمة قال: المسلمون كلابٌ يتعصبون علينا وكان قد خاصمه بعض المسلمين فما حكمه؟ فأجاب رحمه الله: "إذا كان أراد بشتمه طائفةً مُعَيَّنةً من المسلمين، فإنه يعاقبُ على ذلك عقوبةً تزجره وأمثاله عن مثل ذلك، وأما إن ظهر منه قصدُ العموم، فإنه يُنتَقَضُ عهده بذلك ويجب قتله" (9)؛ فهل يمكن لمن يدافع عن أمريكا أن يثبت لنا أنها لم تنقض عهدها إذا صحَّ منها سابق عهدٍ؟ لا يمكن له أبداً أن ينفي حرب أمريكا للإسلام في كلِّ مكانٍ، لا يمكن له أبداً أن ينفي أن أمريكا هي الداعم الوحيد لليهود في فلسطين وللنصارى في

(8) (5286).

(9) (668/28).

الفلبين وأندونيسيا وللهندوس في كشمير، وأمريكا لا تتبرأ من هذا أبداً بل تُعلن من على كُلِّ المنابر أنها تُحارب التطرف الإسلامي والأصولية الإسلامية.

فإذا تقرر أنّ أمريكا دولةٌ حربيةٌ ليس للمسلمين معها عهدٌ ولا صلحٌ، أو على أقلِّ الأحوال أنها نقضت عهودها ومواثيقها بقتل المسلمين أو الإغارة على قتلهم، أمكننا بعد الاتفاق على ذلك أن ندخل إلى البحث لننظر في الأدلة الشرعية وهل تُجيزُ الشريعة مثل ما حصل بأمريكا إذا كان من وراء العمليات مُسلمون.

مَدْخُلُ الْبَحْثِ

وَبَيَانُ عِصْمَةِ الدِّمَاءِ

أولاً وقبل كُلِّ شيءٍ: يجب أن نؤكد على أمرٍ مهمٍ وهو أن الهجمات التي شُنَّت على الولايات المتحدة لم يثبت بعد إدانة المسلمين بها.

ثانياً: في حال الإعلان عن نتائج التحقيقات الجارية بأن الفاعل مسلم، فإننا نُبَيِّن أن تلك التحقيقات تحقيقات غير عادلة فكيف يكون الخصم قاضياً؟ لذا لا يوثقُ بها ولا يمكن بناء أي حكمٍ شرعي استناداً عليها فهي باطلةٌ من الناحية الشرعية، لعدم استنادها على الكتاب والسنة، وما يُبَيِّن على باطلٍ فهو باطلٌ.

لذا فإننا نطلب من كل مُتَسَرِّعٍ بالشجب والاستنكار أن يَتَرَيَّثَ لعدم ثبوت التهمة على مسلمين، ولو أعلن عن ارتكاب مسلمين لها فإننا لا يجوز أن نحكمَ بناءً على أخبارهم، لأنهم أعداءٌ وليس هناك مانعٌ لديهم أن يكونوا قد عرفوا المُنْقِذِينَ الْحَقِيقِيِّينَ وعندما وجدوهم غير إسلاميين ستم ملاحقتهم ومُعاقبتهم في الحَقَاءِ، وإلصاق التهمة بالمسلمين لشَنِّ حربٍ عليهم.

أمَّا الكلام من ناحية الحكم الشرعي على تلك العمليات في حال أن الذي نَقَّذَهَا مسلمون فإننا سنناقش الحكم بناءً على هذه الفرضية، ونكرر بأننا لا نجزمُ بأنَّ الفاعل مسلمٌ، ولكن لو فُرض أنه مسلمٌ فما الحكم الشرعي لذلك؟

نقول: إنَّ الشريعة قد حَرَّمَتْ دماء المسلمين وانتهاك أعراضهم واستباحة أموالهم، أو الإضرار بهم بأي نوعٍ من أنواع الإضرار المباشر وغير المباشر إلا بموجب شرعي لقول الرسول ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدٍ

ثلاث: النَّفْسُ بالنَّفْسِ، وَالتَّيِّبُ الزَّائِنِ، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ»⁽¹⁰⁾؛ فهذه الأحوال هي التي يُباح بها دم المسلم، وعلى خلاف بين الفقهاء هل الحديث للحصر أم للتمثيل.

إلا أنَّ غيرَ المسلم ليس الأصل فيه الحرمة بل الأصل فيه الحل، فهو حلالُ الدَّمِ والمال والعرض -أي بالسبي-، ولا يَحْرُمُ دمه وماله وعرضه والإضرار به إلا بحكمٍ طارئٍ على الأصل كالعهد والذمة والائتمان، أمّا النساء والصبيان والشيخ وغير المقاتلة أو أهل الإعانة على القتال فالأصل فيهم العصمة لتخصيص النصِّ لهم.

ومن الأدلة الدالة على حرمة قتل نساء وأطفال وشيوخ الكفار ما روي في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ امرأةً وُجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ⁽¹¹⁾. وعند مسلم جاء في حديث بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل قوله ﷺ: «اغزوا باسمِ الله في سبيلِ الله، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا»⁽¹²⁾. وجاء عند أحمد وأبي داود عن رباح بن الربيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا فَقَالَ: «انْظُرْ عَلَامَ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ»، فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتَلَ»، قَالَ: وَعَلَى الْمُقَدِّمَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَبَعَثَ رَجُلًا فَقَالَ: «قُلْ لِحَالِدٍ لَا يَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا عَسِيقًا»⁽¹³⁾. قال النووي: "أَجْمَعَ العلماء على العمل بهذا الحديث وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يُقَاتِلُوا، فَإِنْ قَاتَلُوا قَالَ جَاهِرُ الْعُلَمَاءِ يُقْتَلُونَ"، وقال: "وكذلك كل من لم يكن من أهل القتال لا يَحِلُّ قَتْلُهُ إِلَّا إِذَا قَاتَلَ حَقِيقَةً أَوْ مَعْنَى بِالرَّأْيِ وَالطَّاعَةِ وَالتَّحْرِيزِ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ".

قال ابن حجر: "فإنَّ مفهومه -أي الحديث السابق- أنها لو قَاتَلَتْ لُقِتِلَتْ".

⁽¹⁰⁾ البخاري (6878)، ومسلم (1676).

⁽¹¹⁾ البخاري (3015)، ومسلم (1744).

⁽¹²⁾ (1731).

⁽¹³⁾ (2669).

هذه الأدلة وغيرها هي التي استثنت النساء والصبيان والشيخ الفاني والعسيف من القتل ولو كان من قوم حريين بشرط أن يَتَمَيَّزَ ولا يُعِين على القتال لا بفعلٍ ولا بقولٍ وبذلك يجرّم قتله قصداً إلا عقوبةً بالمثل كما سيأتي، أمّا قتله تَبَعاً فقد أجاز رسول الله ﷺ ذلك، وسيأتي.

وبعد بيان نوعي الدول بالنسبة للمسلمين، وبيان عصمة دم المسلم وإباحة دم الكافر الحربي، وعصمة دماء النساء والصبيان والشيخ ومَن شابههم بشرط عدم المشاركة في الحرب والتمايز عن المقاتلة ومواقع القتال، وعَدَم الحاجة للمعاقبة بالمثل.

بعد هذا البيان يمكننا الآن أن ندخل إلى بحث المسألة بعينها.

الحالات التي يجوز فيها قتل المعصومين من الكفار

هل الأعمال التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة وتدمير مركز التجارة العالمي وتدمير وزارة الدفاع وضرب البيت الأبيض والكونجرس وخطف طائراتها بمن فيها، هل هذه الأعمال على فرض قيام المسلمين بها، هل تجوز لهم أم أنها جريمة مُحَرَّمَةٌ كما يصفها بعض المنتسبين للعلم؟

إنَّ الإجابة على هذا السؤال وبيان جوازه يُقرر من عدة حالات، ويكفي المخالف أن يُوافق على حالة واحدة فقط ليلزمه القول بجواز هذه الأعمال، فالقول بالجواز لا يشترط فيه أن تنطبق جميع الحالات التي سنوردها كلها على المسألة، بل واحدة منها تكفي ليكون الجواز مُلْزِماً لكل من وافق على أنَّ حالة واحدة أو أكثر قد انطبقت على واقعنا.

إنَّ من أهم أدلة المستنكرين لهذا العمل هو أنَّ تدمير مركز التجارة ووزارة الدفاع والبيت الأبيض في أمريكا، قد أوقعت هذه الأعمال عدداً كبيراً من الضحايا الأبرياء من النساء والأطفال وغير المقاتلة التي حرمت الشريعة قتلهم للأدلة التي قدمنا.

والردُّ على هذا الإيراد يأتي بذكر عدة حالاتٍ خاصَّةٍ تقضي على هذا العموم الذي احتجوا به:

لقد سُقنا أدلة حُرمة قتل النساء والصبيان والشيوخ ومن في حكمهم من غير المقاتلة من الكفار، إلا أنَّ هؤلاء المعصومين من الكفار ليست عصمتهم مُطلَّقةً، بل إنَّ هناك حالاتٌ يجوز فيها قتلهم سواءً قَصْداً أو تَبْعاً، وسنذكر تلك الحالات بالتفصيل:

الحالة الأولى:

من الحالات التي يجوز فيها قتل أولئك المعصومين قصداً أن يُعاقبَ المسلمون الكفار بنفس ما عُوقِبُوا به، فإذا كان الكفار يستهدفون النساء والأطفال والشيوخ من المسلمين بالقتل،

فإنه يجوز في هذه الحالة أن يُفعلَ معهم الشيء نفسه، لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194] وقوله ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ (39) وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (40) وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ (41) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ هُمُ عَذَابُ أَلِيمٍ (42) وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (43)﴾ [الشورى: 39-43] وقوله ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (126) وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ (127) إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ (128)﴾ [النحل: 126-128] وهذه الآيات عامة في كل شيء، وأسباب نزولها لا تُخصَّصُها، لأن القاعدة الشرعية تقول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

فأية: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126] نزلت في المثلة، روى الترمذي في سننه بسند صحيح عن أبي بن كعب رضي الله عنه لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ أَصِيبَ مِنَ الْأَنْصَارِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ رَجُلًا وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ سِتَّةٌ فِيهِمْ حَمْرَةُ فَمَثَلُوا بِهِمْ فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ لَعْنُ أَصَبْنَا مِنْهُمْ يَوْمًا مِثْلَ هَذَا لَتُرِيَنَّ عَلَيْهِمْ قَالَ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (126)﴾ [النحل: 126] فَقَالَ رَجُلٌ: لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُفُّوا عَنِ الْقَوْمِ إِلَّا أَرْبَعَةً. (14)

وروى ابن هشام في السيرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ رَأَى مَا رَأَى -أَي من التمثيل بعمه حمزة رضي الله عنه: «لَوْلَا أَنْ تَحْزَنَ صَفِيَّةٌ، وَيَكُونُ سُنَّةٌ مِنْ بَعْدِي لَتَرَكْتُهُ، حَتَّى يَكُونَ فِي بَطْنِ السَّبَاعِ، وَحَوَاصِلِ الطَّيْرِ، وَلَئِنْ أَظْهَرَنِي اللَّهُ عَلَى قُرَيْشٍ فِي مَوْطِنٍ مِنَ الْمَوَاطِنِ لَأَمَثَلَنَّ بِثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْهُمْ». فَلَمَّا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حُزْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَيْظَهُ عَلَى مَنْ فَعَلَ بِعَمِّهِ مَا

فَعَلَ، قَالُوا: وَاللَّهِ لَئِنْ أَظْفَرَنَا اللَّهُ بِهِمْ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ لَنَمِتَلَنَ بِهِمْ مِثْلَهُ لَمْ يُمِثِّلَهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ.

قال ابن إسحاق: وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ فِي ذَلِكَ، مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلِ أَصْحَابِهِ ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (126) وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ (127)﴾ [النحل: 126-127] فَعَقَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَبَرَ وَنَهَى عَنِ الْمِثْلَةِ. (15)

روى ابن أبي شَيْبَةَ: قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدٍ وَانْصَرَفَ الْمُشْرِكُونَ، فَرَأَى الْمُسْلِمُونَ بِإِخْوَانِهِمْ مِثْلَةً سَيِّئَةً جَعَلُوا يَقْطَعُونَ آذَانَهُمْ وَأَنَافَهُمْ وَيَشُقُّونَ بُطُونَهُمْ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "لَئِنْ أَنَا لَنَا اللَّهُ مِنْهُمْ لَنَفْعَلَنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (126)﴾ [النحل: 126] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ نَصْبِرُ. (16)

فالمِثْلَةُ منهي عنها ومحرمَةٌ لقول الرسول ﷺ كما جاء عند البخاري عن عبد الله بن يزيد رضي الله عنه: "نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التُّهْبِ وَالْمِثْلَةِ" (17). قال ابن حجر: "المِثْلَةُ: تشويه خِلْقَةِ الْقَتِيلِ، كَجَدْعِ أَطْرَافِهِ، وَجَبِّ مَذَاكِرِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ" (18).

وفي صحيح مسلم من حديث بُرَيْدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوصِي قَادَةَ جِيوشِهِ وَسَرَايَاهُ بِقَوْلِهِ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَعْدِرُوا، وَلَا تَمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا» (19).

إِلَّا أَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا مَثَلَ بِقَتْلَى الْمُسْلِمِينَ جَازَ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُمِثَّلُوا بِقَتْلَى الْعَدُوِّ وَتَرْفَعُ الْحَرَمَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَالصَّبْرُ وَتَرْكُ الْمِثْلَةِ أَفْضَلُ لِلْمُسْلِمِينَ، أَمَّا الرَّسُولُ ﷺ فَالصَّبْرُ وَتَرْكُ الْمِثْلَةِ فِي حَقِّهِ عَلَى الْوَجُوبِ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَمْرُهُ بِالصَّبْرِ وَقَالَ لَهُ: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا

(15) السيرة النبوية، ابن هشام (96/2).

(16) مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (366/7).

(17) (2474).

(18) الفتح (120/5).

(19) (1731).

بِاللَّهِ» [النحل: 127] وقال للمؤمنين: ﴿وَلَعْنُ صَبْرُكُمْ﴾ [النحل: 126] نَدْباً على الصبر، فالشاهد من الآية أَنَّ المِثْلَةَ مُحَرَّمَةٌ وارتفعت الحُرْمَةُ في حال المعاقبة بالمثل، والآية عامَّةٌ فيجوز أَنْ يُعَامِلَ المسلمون عدوهم بالمثل في كل شيء ارتكبه ضد المسلمين، فإذا قَصَدَ العدوُّ النساء والصبيان بالقتل، فإنَّ للمسلمين أَنْ يعاقبوا بالمثل ويقصدوا نساءهم وصبيانهم بالقتل، لعموم الآية.

قال ابن مفلح في (الفروع) نقلاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية: "إِنَّ المِثْلَةَ حَقٌّ لَهُمْ، فَلَهُمْ فِعْلُهَا للاستيفاء وأخذ الثأر، ولهم تركُّها، والصبرُ أفضل، وهذا حيث لا يكون في التَّمثيل بهم زيادةٌ في الجهاد، ولا يكون نَكالاً لهم عن نظيرها، فأما إذا كان في التَّمثيل الشائع دعاءً لهم إلى الإيمان أو زجراً لهم عن العدوان، فإنه هنا من باب إقامة الحدود والجهاد المشروع" (20).

وانظر الاختيارات لشيخ الإسلام (521/5).

قال ابن القيم في (حاشيته): "وقد أباح الله تعالى للمسلمين أَنْ يمثّلوا بالكفار إذا مثّلوا بهم وإن كانت المِثْلَةُ منهيّاً عنها فقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126] وهذا دليلٌ على جَدْعِ الأنف وقطع الأُذُن وبَقْرِ البطن ونحو ذلك هي عقوبة بالمثل ليست بعدوانٌ والمِثْلُ هو العدل، وأما كون المِثْلَةَ منهيّاً عنها فلمّا روى أحمد في مسنده من حديث سَمُرَةَ بِنِ جُنْدُب وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ قَالَ: مَا حَطَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُطْبَةً إِلَّا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ، وَنَهَانَا عَنِ المِثْلَةِ (21)

فإن قيل فلو لم يمت إذا فُعل به نظير ما فُعل فأنتم تقتلونهم وذلك زيادةٌ على ما فُعل فأين المماثلة؟

قيل: هذا يُنْتَفَضُ بالقتل بالسيف، فإنه لو ضَرَبَهُ في العنق ولم يوجِبْهُ كان لنا أَنْ نضربه ثانيةً وثالثةً حتى يوجبه اتفاقاً، وإن كان الأول إذا ضربه حصول واحدة.

(20) (218/6).

(21) أبو داود (2667)، وأحمد (19858).

واعتبار المماثلة له طريقان: أحدهما: اعتبار الشيء بنظيره، ومثله وهو قياس العلة الذي يُلحق فيه الشيء بنظيره.

والثاني: قياس الدلالة الذي يكون الجمع فيه بين الأصل والفرع بدليل العلة ولازمها فإن انضاف إلى واحدٍ من هذين عمومٌ لفظيٌّ كان من أقوى الأدلة لاجتماع العمومين اللفظي والمعنوي وتضافر الدليلين السمعي والاعتباري.

فيكون موجب الكتاب والميزان والقصاص في مسألتنا هو من هذا الباب كما تقدم تقريره وهذا واضح لا خفاء به والله الحمد والمنة⁽²²⁾.

وكلام العلامة ابن القيم المتقدّم ردّ على مَنْ قال: وكيف تَقْتُلُونَ نساءَ الْمُقَاتِلَةِ وصبيانهم إذا فعلوا هذا بنساء المسلمين وصبيانهم؟ وكيف تأخذون ثأركم من غير الفاعل والله يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164].

وهذا الإيراد باطلٌ ويُنتَفَضُ حتى لو قلناه على المُقَاتِلَةِ؛ فكيف يُقَاتِلُ النبي ﷺ مُقَاتِلَةَ قريش والذي نقض العهد هم بني بكر بن وائل أو قادة قريش؟

وكيف يقتل النبي ﷺ رجال بني قريظة وشيوخهم وأجرائهم وهم لم ينقضوا العهد بل نَقَضَهُ كبرائهم وأهل الرأي منهم فَقَتَلَ بجريرتهم سبعمائة نفس، واسترقَّ مَنْ بقي؟

وأيضاً كيف يُجيز العلماء المِثْلَةَ مطلقاً برجال العدو ولم يشترطوا أن تكون المِثْلَةُ بالفاعل؟

ولو أنّ رجلاً قتل آخرَ فلماذا تتحمّل عاقبته الدية ويغرمون والذي ارتكب الجناية فرد منهم وهم لم يشاركوه ورغم ذلك تحملوا جريرته؟

وفي مسألة القسامة أيضاً، كيف يُجيز الشرع لخمسين رجلاً من أولياء المقتول الذين لم يشهدوا القتل، على أن يُقْسِمُوا على رجلٍ مشتبّه به بأنه قتل وليهم ثم يدفع لهم برمته ليقتلوه؟ كيف يُقتل في هذه الحالة والإدانة هنا لم تكن مؤكدة بالطبع كما هي في حالة الإقرار أو الشهود؟

⁽²²⁾ عون المعبود مع حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (278/12).

وجاء في الصحيحين كذلك من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِبِلًا وَعَنْمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ، فَعَجَلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِئَتْ⁽²³⁾؛ فكيف يعاقب الرسول ﷺ هؤلاء بأتلاف اللحم وهو من الغنائم التي لم تُقَسِّمَ بَعْدُ وللجيش جميعاً حَقُّ فيه، والذي اعتدى هم الذين أغلوا بها القُدُورَ فقط، فَلِمَ تكون العقوبة جماعية؟

قال ابن حجر في الفتح: "وحمل البخاريُّ الإكفاء على العقوبة بالمال وإن كان ذلك المال لا يختص بأولئك الذين ذبحوا، لكن لَمَّا تَعَلَّقَ بِهِ طَمَعُهُمْ، كانت النكايَة حاصلةً لهم".

وأيضاً يَرُدُّ على الإيراد المَتَقَدِّمُ بعموم قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25] وقوله ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (16) [الإسراء: 16].

والشريعة جاءت بمثل هذه العقوبات لمثل تلك الحالات من الجرائم، لأنَّ هذه الجرائم التي حَمَلَ الشارع عقوبتها غير الجُنَاة هي معاصٍ تُعْتَبَرُ جماعيةً بإمكان الجماعة إذا علموا أنهم سَيُعَاقَبُونَ بها أن يُجْبِرُوا الجاني على أن يَكْفِيَ عن ذلك، لذا جاءت الشريعة بعقاب الجماعة من أجل الفرد، حَثًّا للجماعة وتحريضاً لهم على أن يأخذوا على يد الجاني قبل أن يفعل ذلك، والله أعلم.

وراجع كلام ابن القيم المَتَقَدِّمُ لِيَتَضَحَّ لك المعنى.

والآيات المَتَقَدِّمَةُ لا تقتصر على المماثلة في القصاص فقط بل هي عامَّةٌ مع المسلم أو الذمي أو المعاهد أو الحربي ضمن ضوابط تؤخذ من أدلة أخرى لا مجال لذكرها قال القرطبي عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126] "قالوا: وهذا عمومٌ في جميع الأشياء كلها، وعضدوا هذا بأنَّ النبي ﷺ حَبَسَ الْقَصْعَةَ

⁽²³⁾ البخاري (2507)، ومسلم (1968).

المكسورة في بيت التي كَسَرَتْهَا وَدَفَعَ الصَّحِيحَةَ وَقَالَ: طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ، حَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ⁽²⁴⁾، ثُمَّ قَالَ: "لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَصْلٌ فِي الْمِثَالَةِ فِي الْقِصَاصِ؛ فَمَنْ قَتَلَ بَشِيئَةً قُتِلَ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ بِهِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، مَا لَمْ يُقْتَلْهُ بِفَسْقٍ كَاللُّوْطِيَّةِ وَإِسْقَاءِ الْخَمْرِ فَيُقْتَلُ بِالسَّيْفِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ قَوْلٌ: إِنَّهُ يُقْتَلُ بِذَلِكَ، فَيَتَّخِذُ عَوْدًا عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ وَيُطْعَمُ بِهِ فِي دُبُرِهِ حَتَّى يَمُوتَ، وَيُسْقَى عَنِ الْخَمْرِ مَاءً حَتَّى يَمُوتَ، وَقَالَ ابْنُ الْمَاجْشُونِ: إِنَّ مَنْ قَتَلَ بِالنَّارِ أَوْ بِالسَّمِّ لَا يُقْتَلُ بِهِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ»⁽²⁵⁾، وَالسَّمُّ نَارٌ بَاطِنَةٌ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ بِذَلِكَ لِعُمُومِ الْآيَةِ"⁽²⁶⁾.

وَأَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِمَقْتَضَى عُمُومِ الْآيَةِ فِي رَدِّ سَوَالٍ وَرَدَّ عَلَيْهِ فَقَالَ فِي الْفَتَاوَى: "وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَنْ رَجُلٍ أَخَذَ مَالَهُ ظُلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ وَأَنْتَهَكَ عِرْضَهُ أَوْ نِيلَ مِنْهُ فِي بَدَنِهِ فَلَمْ يَفْتَصَّ فِي الدُّنْيَا وَعَلِمَ أَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى. فَهَلْ يَكُونُ عَفْوُهُ عَنْ ظَالِمِهِ مُسْقِطًا عِنْدَ اللَّهِ؟ أَمْ نَقِصًا لَهُ؟ أَمْ لَا يَكُونُ؟ أَوْ يَكُونُ أَجْرُهُ بَاقِيًا كَامِلًا مُوَفَّرًا؟ وَأَيُّمَا أَوْلَى مُطَالَبَةُ هَذَا الظَّالِمِ وَالْإِنْتِقَامُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَتَعَذِيبُ اللَّهِ لَهُ. أَوْ الْعَفْوُ عَنْهُ وَقَبُولُ الْحَوَالَةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؟

فَأَجَابَ: لَا يَكُونُ الْعَفْوُ عَنِ الظَّالِمِ وَلَا قَلِيلُهُ مُسْقِطًا لِأَجْرِ الْمَظْلُومِ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا مُنْقِصًا لَهُ؛ بَلِ الْعَفْوُ عَنِ الظَّالِمِ يُصَيِّرُ أَجْرَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْفُ كَانَ حَقُّهُ عَلَى الظَّالِمِ فَلَهُ أَنْ يَفْتَصَّ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ وَإِذَا عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ. وَأَجْرُهُ الَّذِي هُوَ عَلَى اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (40)﴾ [الشورى: 40] فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ جَزَاءَ السَّيِّئَةِ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا بِلَا عُذْوَانٍ وَهَذَا هُوَ الْقِصَاصُ فِي الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. ثُمَّ قَالَ: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 40] ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا

⁽²⁴⁾ أَبُو دَاوُدَ (3149)، وَالتِّرْمِذِيُّ (1342)، وَابْنُ خَالٍ بَلَفَظَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أَهْهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِصُحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ أَلْيَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهَا يَدَ الْحَادِمِ، فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ فَأَنْفَلَقَتْ، فَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقَّ الصَّحْفَةَ، ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ، وَيَقُولُ: غَارَتْ أُمُكُمْ. ثُمَّ حَبَسَ الْحَادِمَ حَتَّى أَتَى بِصُحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ أَلْيِ هُوَ فِي بَيْتِهَا، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى أَلْيِ كُسِبَتْ صُحْفَتُهَا، وَأَمْسَكَتِ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ أَلْيِ كَسَرَتْ. (2481). تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (356/2).

⁽²⁵⁾ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا (2954).

⁽²⁶⁾ (357/2).

عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (126) ﴿[النحل: 126] وَأَبَاحَ لَهُمْ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِذَا عَاقَبُوا الظَّالِمَ أَنْ يُعَاقِبُوهُ بِمِثْلِ مَا عَاقَبَ بِهِ ثُمَّ قَالَ ﴿وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (126)﴾ [النحل: 126] فَعَلِمَ أَنَّ الصَّبْرَ عَنْ عُقُوبَتِهِ بِالْمِثْلِ خَيْرٌ مِنْ عُقُوبَتِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مُسْقِطًا لِلْأَجْرِ أَوْ مُنْقِصًا لَهُ؟". انتهى مختصراً. (27)

وإذا كانت المماثلة جائزة في حق المعتدي المسلم في القصاص، فكيف بها في حق المعتدي الحربي؟

قال النووي في (المهذب): "فصل: إذا قَتَلَ بالسيف لم يُقْتَصَّ منه إلا بالسيف لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194]، ولأنَّ السيف أَرْجَى الآلات؛ فإذا قَتَلَ به واقتُصَّ بغيره أَخَذَ فوق حَقِّه لأنَّ حَقَّه في القتل وقد قتل وعذب، فإن أحرَّقه أو غرَّقه أو رماهُ بحجرٍ أو رماهُ من شاهقٍ أو ضربهُ بخشبٍ أو حبسه ومنعه الطعام والشراب فمات فللولي أن يقتصَّ بذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (126)﴾ [النحل: 126]، ولَمَّا رَوَى البراء رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ حَرَّقَ حَرَقَنَا، وَمَنْ غَرَّقَ غَرَقَنَا» (28) ولأنَّ القصاص موضوعٌ على المماثلة، والمماثلة ممكنةٌ بهذه الأسباب فجاز أن يُستَوْفَى بها القصاص وله أن يقتصَّ منه بالسيف لأنه قد وجب له القتل والتعذيب فإذا عدَلَ إلى السيف فقد ترك بعض حَقِّه فجاز" (29).

قال الشوكاني في (نيل الأوطار) قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: 40]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194]، والحاصل أنَّ الأدلة القاضية بتحريم مال الأدمي ودمه وعرضه عمومها مُحْصَصٌ بهذه الثلاث الآيات". انتهى مختصراً. (30)

(27) (362/30).

(28) البيهقي (16415).

(29) (186/2).

(30) (39/6).

قال ابن القيم في (إعلام الموقعين): "قوله: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194]، وقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: 40]، وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126] يقتضي جواز ذلك -أي العقوبة بالمثل في الأنفس والأعراض والأموال- وقد صرح الفقهاء بجواز إحراق زروع الكفار وقطع أشجارهم إذا كانوا يفعلون ذلك بنا، وهذا عين المسألة وقد أقرَّ الله سبحانه الصحابة على قطع نخل اليهود لما فيه من خزيهم، وهذا يدلُّ على أنه سبحانه يُحبُّ خزي الجاني الظالم ويُشرِّعه، وإذا جاز تحريق متاع العالِّ بكونه تعدَّى على المسلمين في خيانتهم في شيءٍ من الغنمة فلئن يجرِّقوا ماله إذا حرَّق مال المسلم المعصوم أولى وأحرى، وإذا شُرِّعت العقوبة المالية في حقِّ الله الذي مسامحته به أكثر من استيفائه فلئن تُشرِّع في حقِّ العبد الشحيح أولى وأحرى، ولأنَّ الله سبحانه شرَّع القصاص زجراً للنفوس عن العدوان، وكان من الممكن أن يوجب الدية استدراكاً لظلامة المجني عليه بالمال، ولكن ما شرعه أكمل وأصلح للعباد وأشفى لغيظ المجني عليه، وأحفظ للنفوس والأطراف، وإلا فَمَنْ كان في نفسه من الآخر من قَتَله أو قَطَّع طَرَفه، قَتَله أو قَطَّع طَرَفه وأعطى ديته، والحكمة والرحمة والمصلحة تأبى ذلك، وهذا بعينه موجودٌ في العدوان على المال⁽³¹⁾.

وبعد هذه النصوص المنقولة عن أهل العلم وبيان أنَّ العقوبة بالمثل الواردة في الآيات ليست خاصةً بالمثلَّة التي كانت سبباً لنزول أحدها، بل هي عامَّةٌ في القصاص والحدود والمعاملة مع الكفار ومع فُسَّاق المسلمين الظلمة، فإذا جاز الاقتصاص من المسلم بمثل جريمته، فلئن يجوز معاملة الكافر الحربي بمثل معاملته للمسلمين من باب أولى.

ومن المشاهد أنَّ الكفار اليوم لا سيَّما أمريكا تقتلُ أبناء المسلمين ونساءهم وشيوخهم بغير ذنبٍ اقترفوه؛ فهام يحاصرون العراق منذ عقدٍ من الزمان ولم يُقتل إلا الشعب المسلم، وفي قصفهم للعراق لم يضرُّوا الحكومة العراقية بضرٍ بالغٍ، بل أضروا المسلمين فقتلوا مئات الآلاف منهم، ولو أنَّ المسلمين عاملوا أمريكا بالمثل لجاز لهم أن يقتلوا بضعة عشر مليون مدني؛ فبصاروخ واحد قتلت أمريكا ما يربو على خمسة آلاف مسلمٍ في ملجأ العامرية

(31) (328/1).

ببغداد أثناء حرب الخليج، لو كان الفاعل لعمليات أمريكا مسلماً لكانت هذه العمليات فقط ردّ دَيْنٍ مقابل حادثة ملجأ العامرية التي فَجَعَتْ المسلمين، ناهيك عن الحصار الذي أودى بحياة أكثر من مئتي ألف ومليونٍ مسلمٍ، وأيضاً فعدوان أمريكا لا زال مستمراً على الأبرياء في العراق، فإن آثار الأسلحة الفتاكة التي أصابت أرض المسلمين بالفساد وأصابت مئات الآلاف من الأبرياء بأمراض غريبة أشهرها سرطان الدم لا زالت ظاهرةً للعيان، بسبب اليورانيوم المنضب وقد بلغت وفيات الأطفال فقط خلال هذه السنوات بسبب ضربات أمريكا مع الحصار أكثر من 750000 طفل (ثلاثة أرباع مليون!).

إنّ إفساد أمريكا في العراق يعادل مئات الأضعاف مما أصابها في عمليات الثلاثاء المبارك.

وإذا نظرت إلى حصار أمريكا لأفغانستان فإنك ترى العجب العجيب فضحايا الحصار يصل إلى سبعين ألف مسلم، أمّا الأوبئة والأمراض والفقر فإنه ارتفع إلى نسبة 95% في الشعب الأفغاني المسلم كل هذا تسببت به أمريكا بالدرجة الأولى، وقد أمطرت أرض المسلمين بسبعين صاروخ فلم نجد من يستنكر هذا الإرهاب ولا قتل الأبرياء.

وأدِرْ طَرْفَكَ إلى فلسطين لترى منذ أكثر من خمسين عاماً حرب أمريكا للمسلمين من خلال اليهود، نَتَجَ عنها خمسة ملايين مُشَرَّد، و262 ألف شهيدٍ بإذن الله، و186 ألف جريح و161 ألف معوق، ولا زال الحصار على إخواننا في فلسطين بعون أمريكا مشدداً منذ أكثر من عشرة أشهر، قُتِلَ خلاله من جرّاء الحرب الصهيونـأمريكية على المسلمين أكثر من ألف ومئتي مسلم وجرح ما يزيد على واحد وعشرين ألف مسلم.

وفي الصومال تدخلت أمريكا بحجج إنسانية لتفسد في الأرض، فقتلت ثلاثة عشر ألف مسلم وحرّقت أبناء المسلمين، وفَعَلَ الجنود الأمريكيون بأبناء المسلمين وبنسائهم الفواحش، ودَفَنُوا نفاياتهم النووية في أرض الصومال المسلمة، ولا زالت أرض المسلمين تعاني من العدوان الأمريكي عليها.

والسودان حاصرتها أمريكا سنين ولا زالت، وضَرَبَتْها بالصواريخ عازمةً على قتل أهل الخرطوم جميعاً، لأنها ضَرَبَتْ ما كانت تزعم أنه مخزون أسلحة كيماوية، ولو كان توقُّعها صحيحاً لَتَسَرَّبَتْ تلك الغازات من جرّاء الضربات الجوية ولقتلت أهل الخرطوم جميعاً، ولا

زالت أمريكا تقف بشكل علني وراء الصليبيين في جنوب السودان وتُسعّر الحرب التي راح ضحيتها أبناء المسلمين واقتصادهم.

هذه بعض قضايا المسلمين التي دخلت أمريكا فيها بشكل علني ومباشر لقتل الأبرياء والإفساد في أرض المسلمين، ناهيك عن القضايا التي تقف وراءها أمريكا كما هو الحال في الفلبين وأندونيسيا وكشمير ومقدونيا والبوسنة وغيرها، وبإمكان المسلم أن يقول: كُلُّ مصيبةٍ تحصل للمسلمين فإنَّ لأمريكا يدٌ طولى فيها إمّا مباشرة أو غير مباشرة.

فهذه أمريكا لا تأبئه بشعبٍ ولا بشعوبٍ لا إسلاميةٍ ولا غير إسلاميةٍ، بل لا تحرص إلا على مصالحها حتى على حساب قتل البشرية جميعاً، فضحاياها عشرات الملايين منذ أن تَسَلَّطَت على العالم منذ نصف قرن، فكيف تُوقَفُ أمريكا عند حدّها، وكيف تُكفُّ يدها عن العدوان ضد المسلمين؟

إنَّ الشريعة الإسلامية لم تكن ناقصةً أبداً ففي الشريعة حكمٌ بالقصاص من كل معتدٍ أثيمٍ، فأمريكا تقتل المسلمين بأسلوبٍ بطيءٍ، ولا يمكن للضعفاء من المسلمين أن يعاقبوها لأنها لا تواجه أحداً بل تضرب عن بُعدٍ أو تحاصر، فالحل الأمثل لهؤلاء الطغاة أن يُعاقَبُوا بمثل ما عاقَبُوا المسلمين واعتَدَوْا عليهم به، فكيف تُطَلَّقُ يد أمريكا لقتل نساءنا وصبياننا وتشريد المسلمين وضربهم متى شاءت وكيف شاءت وأين شاءت ويُحْرَمُ على المسلمين أن يعاملوها بالمثُل؟ إنَّ الذي يقول بهذا إمّا جاهلٌ أو جائرٌ ظالمٌ للمسلمين يسعى لحماية أمريكا لتزيد من التقتيل والتشريد في المسلمين.

ومن أنواع المعاملة بالمثُل فإننا سنطبق قانون أمريكا عليها:

فبسبب صدام وحزب البعث عاقبت شعباً بأكمله؛ فقتل بقنابلها وحصارها ملايين من المسلمين العراقيين.

وبسبب أسامة بن لادن حاصرت الأفغان وضربتهم بالصواريخ فمات عشرات الآلاف من المسلمين.

وبسبب (مصنع موهوم) ضربت السودان فدمّرت مصنعاً للأدوية، وقُتلَ مَنْ فيه من المسلمين...

وهكذا.

ونقول نحن معاملةً بالمثل:

بسبب ذنب «الحكومة الأمريكية» وطريقتها في «معاقبة الشعوب» بسبب «الأفراد»، سنطبق هذا القانون؛ فنعاقب شعبها بسبب «الحكومة»!

ثم ما الذي يُغضب أميركا وأذناها إذا عاقبنا بالمثل فهذا هو قانونها؛ أليست هي التي تُصدر الحكم على مَنْ تشاء ثم تضربه بحجة أنه إرهابي أو داعمٌ للإرهاب، وتقتل غير الفاعل وتهلك الأبرياء ولا ترى في فعلها هذا أدنى حرج؟

نعم نحن سنعمل بقانونها هذا وسننّخذ مبدأها غطاءً، اليهود إرهابيون وأميركا تدعم الإرهاب الصهيوني في فلسطين، أليس من حقنا أن نصدر عليها حكماً بضررها وفقاً لمبدئها؟ بلا شك نعم، من حقنا ذلك.

إذاً ما الذي يغضبها ويغضب العالم؟ فإن أردنا أن نعاملها بالمثل جازت العمليات شرعاً، وإن أردنا أن نعاملها وفقاً لقانونها جاز هذا الفعل في نظامها العالمي الجديد!!

إنّ مما لا شك فيه أنّ قتل نساء أميركا وصبيانها وشيوخها ومَنْ في حكمهم من غير الْمُقَاتِلَةِ أنه جائزٌ حلالٌ بل هو من ضروب الجهاد التي أمر الله ورسوله ﷺ بها، لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194] وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126] إلا أنه لا يجوز للمسلمين في قتل المعصومين من الأمريكيين أن يزيدوا في القتل على أربعة ملايين شخص من غير الْمُقَاتِلَةِ وتشريد أكثر من عشرة ملايين أمريكي، حتى لا نتعدى وتكون العقوبة زائدة على المثل، والله أعلم.

الحالة الثانية:

لقد قَدَّمْنَا بأنَّ معصومي الدم من النساء والصبيان والشيخ الكفار لا يجوز استهدافهم وقتلهم قصداً إلا عقوبة بالمثل، أمَّا قتلهم تبعاً من غير قصدٍ فهو جائز بشرط أن يكون في استهداف المقاتلين أو الحصون قتلاً لهم بسبب أنهم لم يَتَمَيَّزُوا عن المقاتلة أو الحصون، فيجوز قتلهم والدليل ما جاء في الصحيحين عن الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ رضي الله عنه قال: سئل النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، يُبَيِّتُونَ فَيُصَيَّبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ، فقال: «هُمْ مِنْهُمْ»⁽³²⁾، وهذا يدلُّ على جواز قتل النساء والصبيان تبعاً لآبائهم إذا لم يَتَمَيَّزُوا، وفي رواية مسلم قال: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ»⁽³³⁾.

ورأي الجمهور أنَّ نساء الكفار وذريتهم لا يُقْتَلُونَ قصداً ولكن إذا لم يُتَوَصَّلْ إلى قتل الآباء إلا بإصابة هؤلاء جاز ذلك.

يقول ابن حجر في الفتح: "قوله (أَهْلُ الدَّارِ) أي المنزل، وقوله (هُمْ مِنْهُمْ) أي: في الحكم في تلك الحالة وليس المراد إباحتهم بقتلهم بطريق القصد إليهم، بل المراد إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بوطء الذرية، فإذا أُصِيبُوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم".⁽³⁴⁾

ويقول النووي في شرحه لصحيح مسلم: "وهذا الحديث الذي ذكرناه من جواز بَيَاتِهِمْ، وقتل النساء والصبيان في البَيَات: هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور، ومعنى البَيَات، وَيُبَيِّتُونَ: أن يُغار عليهم بالليل بحيث لا يُعرَفَ الرجل من المرأة والصبي، وفي هذا

⁽³²⁾ البخاري (3012، 3013)، ومسلم (3189) واللفظ له. ولفظ البخاري: مَرَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالْأَبْوَاءِ -أَوْ بَوْدَانَ- وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ، قَالَ: هُمْ مِنْهُمْ، وَتَمَعْنَهُ يَقُولُ: لَا جَمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم.
⁽³³⁾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قِيلَ لَهُ: لَوْ أَنَّ خَيْلاً أَغَارَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَأَصَابَتْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ. (1745).
⁽³⁴⁾ (146/6).

الحديث دليل لجواز البيات وجواز الإغارة على مَنْ بَلَّغْتَهُم الدعوة من غير إعلامهم بذلك". (35)

ويقول ابن الأثير في (جامع الأصول): "يُبَيِّتُونَ: التبيت طُروُق العدو ليلاً، على غفلة للغارة والنهب، وقوله (هُمْ مِنْهُمْ) أي حكمهم وحكم أهلهم سواء، وكذلك قوله في رواية (هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ)". (36)

قال ابن قدامة في (المغني) والشرح: "وَيَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فِي الْبَيَاتِ (الهُجُومِ لَيْلًا) وَفِي الْمَطْمُورَةِ إِذَا لَمْ يُتَعَمَّدَ قَتْلُهُمْ مُنْفَرِدِينَ، وَيَجُوزُ قَتْلُ بَهَائِمِهِمْ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى قَتْلِهِمْ وَهَزِيمَتِهِمْ، وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ". (37)

وقال في (المغني): "فَصُلِّ: وَيَجُوزُ تَبْيِيتُ الْكُفَّارِ، وَهُوَ كَسْبُهُمْ لَيْلًا، وَقَتْلُهُمْ وَهُمْ غَارُونَ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِالْبَيَاتِ، وَهَلْ غَزَوْ الرُّومَ إِلَّا الْبَيَاتُ؟ قَالَ: وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا كَرِهَ بَيَاتَ الْعَدُوِّ. وَقَرَأَ عَلَيْهِ سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، نُبِيَّتُهُمْ فَنُصِيبُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيَّتِهِمْ، فَقَالَ: هُمْ مِنْهُمْ. فَقَالَ: إِسْنَادٌ جَيِّدٌ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالذُّرِّيَّةِ. قُلْنَا: هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى التَّعَمَّدِ لِقَتْلِهِمْ. قَالَ أَحْمَدُ: أَمَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ قَتْلُهُمْ، فَلَا. قَالَ: وَحَدِيثُ الصَّعْبِ بَعْدَ نَهْيِهِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ نَهْيَهُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ حِينَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ. وَعَلَى أَنَّ الْجُمُعَ بَيْنَهُمَا مُمَكِّنٌ، يُحْمَلُ النَّهْيُ عَلَى التَّعَمَّدِ، وَالْإِبَاحَةُ عَلَى مَا عَدَاهُ". (38)

ومعلوم هنا أنّ النَّبِيَّ ﷺ عندما سُئِلَ عن قتل الذراري في حال الإغارة والبيات لم يَسْتَفْصِلْ عن مدى الحاجة التي أُلْزِمَتِ الْمُقَاتِلَةُ بهذه الغارة حتى يُيَحِّحَ لهم قتل معصومي الدم

(35) (325/7).

(36) (733/2).

(37) (503/10).

(38) (231/9).

من الكفار وهم النساء والصبيان، والقاعدة الشرعية تقول: ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال؛ فعموم مقال النبي ﷺ: «هُم مِنْهُمْ» بلا ضوابط، يُجيز للجيش الإسلامي إذا رأى أنه بحاجة إلى الغارة فإنه يجوز له فعلها حتى لو ذهب ضحيتها النساء والصبيان والشيوخ وغيرهم، ولو من غير ضرورة مُلحّة للغارة.

فالعلة التي جاز من أجلها قتل النساء والصبيان في حال البيات هي الحاجة إلى إضعاف قوة العدو وضرب قدرته على المقاومة، بقتل رجاله وهدم حصونه حتى لو ذهب غير المقاتلة ضحية لذلك، فإذا كانت العلة المبيحة لقتل النساء والصبيان هي إضعاف العدو عن المقاومة، - كما يتضح ذلك من مجموع النصوص المبيحة لقتل النساء والصبيان وستأتي -، فإنّ قتل النساء والصبيان بسبب استهداف مراكز قوى العدو الاستراتيجية هو بمثابة الغارة لأنّ العلة التي جاز من أجلها قتل النساء والصبيان من الكفار في الغارة هي متوفرة بشكل أكبر في المواقع الاستراتيجية للعدو بما يزيد على مصلحة قتل المقاتلة فقط؛ فالمواقع الاستراتيجية التي ضربت في يوم الثلاثاء المبارك ضربتها أشد على أمريكا من قتل عشرين ألف مقاتل لها، فمن أجاز قتل معصومي الدم لأنهم لم يتميّزوا عن المقاتلة فإنه يُجيز قتلهم لأنهم لم يتميّزوا عن المواقع الاستراتيجية التي هي أهم من المقاتلة من باب أولى وفقاً للأصول.

الحالة الثالثة:

ويجوز قتل من يحرم قتله من النساء والصبيان والشيوخ وغيرهم من معصومي الدم وذلك في حال لو حملوا السلاح على المسلمين أو قاموا بأعمال تُعين على الأعمال القتالية سواءً بالتجسس أو الإمداد أو الرأي أو غيرها، وهذا واضح بسبب تعليل الرسول ﷺ في الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود عن رباح بن الربيع رضي الله عنه قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا فَقَالَ: «انْظُرْ عَلَامَ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ»،

فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ»، قَالَ: وَعَلَى الْمُقَدِّمَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَبَعَثَ رَجُلًا فَقَالَ: «قُلْ لِحَالِدٍ لَا يُقْتَلَنَّ امْرَأَةٌ وَلَا عَسِيقًا». (39)

قال ابن حجر في الفتح: "فإنَّ مفهومه أنها لو قاتلت لُقْتِلَتْ" (40) وقال النووي في شرح صحيح مسلم: "أَجْمَعَ العلماء على العمل بهذا الحديث وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يُقَاتِلُوا، فإن قَاتَلُوا قال جماهير العلماء يُقْتَلُونَ" (41) وقال: "وكذلك كل مَنْ لم يكن من أهل القتال لا يحلُّ قتله إلا إذا قاتل حقيقةً أو معنى بالرأي والطاعة والتحريض وأشباه ذلك"، وتأمل قوله: "قَاتَلَ حقيقةً أو معنى بالرأي والطاعة والتحريض وأشباه ذلك".

قال شيخ الإسلام في (السياسة الشرعية): "وأما مَنْ لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب، والشيخ الكبير والأعمى والزَّمن ونحوهم فلا يُقتل عند جمهور العلماء إلا أن يُقَاتِلَ بقوله أو فعله، وإن كان بعضهم يرى إباحة قتل الجميع لمجرد الكفر، والأول هو الصواب" (42)، فتأمل أيضاً قوله: "إلا أن يُقَاتِلَ بِقَوْلِهِ أو فعله" وهذا الكلام وكلام النووي السابق، يدلُّ على أنَّ مَنْ يحرم قتلهم قصداً إذا أعانوا بأقوالهم أو أفعالهم لمُحاربة المسلمين جازَ استهدافهم بالقتل.

قال صاحب العون في شرح قوله ﷺ: انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَائِيًّا، وَلَا طِفْلاً، وَلَا صَغِيرًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْلُوا، وَضُمُّوا غَنَائِمَكُمْ، وَأَصْلَحُوا وَأَحْسِنُوا ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (195) [البقرة: 195]. (43)

((انطلقوا): أي اذهبوا وسيروا مُتَبَرِّكِينَ (بِاسْمِ اللَّهِ): مستعينين (وَبِاللَّهِ): ثابتين (وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ): والأحوال يجوز أن تكون مترادفات أو متداخلات، ولا تقتلوا (شَيْخًا فَائِيًّا): أي إلا إذا كان مقاتلاً، أو ذا رأي، وقد صَحَّ أمره عليه السلام بقتل دُرَيْدِ بْنِ الصُّمَّةِ، وكان عمره مائة وعشرين عاماً أو أكثر، وقد جيء به في جيش هَوَازِنَ للرأي، ذكره

(39) (2669).

(40) (148/6).

(41) (324/7).

(42) 132-133.

(43) أبو داود (2614).

ابن الهمام. (وَلَا طِفْلاً صَغِيرًا): الظاهر أنه بدل، أو بيان؛ أي صبياً دون البلوغ، واستثنى منه ما إذا كان ملكاً، أو مباشراً للقتال (ولا امرأة): أي إذا لم تكن مُقاتلة ولم تكن مَلِكَةً). (44)

وقال الفقهاء بجواز قتل المرأة إذا أعانت المقاتلة ضد المسلمين بأي نوع من الإعانة المادية أو المعنوية على القتال، واستدلوا بما رواه ابن ماجه لَمَّا حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، صَعَدَتْ امْرَأَةٌ عَلَى الْحِصْنِ، وَكَشَفَتْ عَنْ قُبُلِهَا، فَقَالَ: هَا دُونُكُمْ فَارْمُوها، فَرَمَوْها فَقَتَلُوها.

وإن كان الحديث ضعيفاً إلا أن الفقهاء استدلوا به على جواز قتل المرأة حتى لو لم تُقاتل إذا أعانت أهل الحرب بأي فعل أو قول حل قصدها بالقتل.

قال ابن قدامة في (المغني): "فصل: وَلَوْ وَقَعَتْ امْرَأَةٌ فِي صَفِّ الْكُفَّارِ أَوْ عَلَى حِصْنِهِمْ، فَشَتَمَتْ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ تَكَشَّفَتْ لَهُمْ، جَازَ رَمِيْهَا قَصْدًا؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: لَمَّا حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ أَشْرَفَتْ امْرَأَةٌ، فَكَشَفَتْ عَنْ قُبُلِهَا، فَقَالَ: هَا دُونُكُمْ فَارْمُوها. فَرَمَاهَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَمَا أَحْطَأَ ذَلِكَ مِنْهَا.

وَيَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى فَرْجِهَا لِلْحَاجَةِ إِلَى رَمِيْهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ ضَرُورَةِ رَمِيْهَا. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ رَمِيْهَا إِذَا كَانَتْ تَلْتَقِطُ لَهُمُ السَّهَامَ، أَوْ تَسْقِيهِمْ، أَوْ تُخْرِضُهُمْ عَلَى الْقِتَالِ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُقَاتِلِ. وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي الصَّبِيِّ وَالشَّيْخِ وَسَائِرِ مَنْ مُنِعَ مِنْ قَتْلِهِ مِنْهُمْ". (45)

قال ابن عبد البر في (الاستذكار): "لم يختلف العلماء فيمن قاتل من النساء والشيوخ أنه مباح قتله، ومن قدير على القتال من الصبيان وقاتل قتل". (46)

(44) (220/7).

(45) (232/9).

(46) (74/14).

وقال ابن عبد البر في (التمهيد): "وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ دُرَيْدَ بْنِ الصُّمَّةِ يَوْمَ حُتَيْنٍ لِأَنَّهُ كَانَ ذَا رَأْيٍ وَمَكِيدَةٍ فِي الْحَرْبِ؛ فَمَنْ كَانَ هَكَذَا مِنَ الشُّيُوخِ قُتِلَ عِنْدَ الْجَمِيعِ".⁽⁴⁷⁾

وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ أَيْضاً ابْنَ قُدَّامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إِبَاحَةِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَكِبَارِ السِّنِّ إِذَا أَعَانُوا أَقْوَامَهُمْ عَلَى الْقِتَالِ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْإِعَانَةِ.

ونقل النووي في شرح مسلم في كتاب الجهاد الإجماع على أن شيوخ الكفار إن كان فيهم رأي قتلوا.

وَنَقَلَ ابْنُ قَاسِمٍ فِي (الْحَاشِيَةِ)، قَالَ: "وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ حُكْمَ الرِّدِّ حُكْمُ الْمُبَاشَرِ فِي الْجِهَادِ، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْإِجْمَاعَ، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَيْضاً أَنَّ أَعْوَانَ الطَّائِفَةِ الْمَمْتَنِعَةِ وَأَنْصَارَهَا مِنْهَا فِيمَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ".

هذا حُكْمٌ مِنْ أَعَانَ عَلَى الْقِتَالِ مِنْ مَعْصُومِي الدَّمِ مِنَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالشُّيُوخِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ مَنْ يُسَمَّى الْيَوْمَ «مَدْنِيّاً»، وَالشَّعْبُ الْأَمْرِيكِيُّ الْيَوْمَ هُوَ شَعْبٌ مُعَيَّنٌ عَلَى الْقِتَالِ بِرَأْيِهِ، حَيْثُ إِنَّ الْقَرَارَاتِ فِي أَمْرِيكَ لَا تُتَّخَذُ مِنْ قِبَلِ الرَّئِيسِ وَحْدَهُ بَلْ تَخْرُجُ مِنْ خِلَالِ مَجْلِسِ الشُّيُوخِ الَّذِي يُمَثِّلُ أَعْضَاءَ الشَّعْبِ الْأَمْرِيكِيِّ، فَكُلُّ عَضْوٍ فِيهِ يُمَثِّلُ شَرِيحَةً كَبِيرَةً مِنَ النَّاسِ هِيَ الَّتِي قَدَّمَتْهُ وَانْتَخَبَتْهُ إِلَى هَذَا الْمَنْصِبِ.

وبإمكان الشعب الأمريكي أن يمنع تنفيذ أيِّ قرارٍ يُصدِّرُهُ الرَّئِيسُ، كَمَا بِإمكانِهِ أَيْضاً أَنْ يَضْغَطَ لِإِصْدَارِ أَيِّ قَرَارٍ يَرَى أَنَّهُ مَحْتَاجٌ إِلَيْهِ، كَمَا ضَغَطَ الشَّعْبُ الْأَمْرِيكِيُّ عَلَى الْحُكُومَةِ وَأَجْبَرَهَا عَلَى سَحْبِ قَوَاتِهَا مِنَ الصُّومَالِ، وَالشَّعْبُ الْأَمْرِيكِيُّ أَيْضاً هُوَ الَّذِي انْتَخَبَ الرَّئِيسَ بِالْغَالِبِيَةِ وَهُوَ عَلَى عِلْمٍ بِتَوَجُّهَاتِ وَخُطَطِ الرَّئِيسِ مِنْ خِلَالِ إِعْلَانِهِ لَخُطَطِهِ الْمُسْتَقْبَلِيَةِ أَثْنَاءَ الْحَمَلَةِ الْإِنْتِخَابِيَّةِ، فَانْتَخَبَ الشَّعْبُ الْأَمْرِيكِيُّ لِلرَّئِيسِ عَنْ عِلْمٍ مُسَبِّقٍ بِخُطَطِهِ يَعِدُ مِشَارَكَةً لَهُ بِهَذِهِ الْقَرَارَاتِ، وَمِنْ خُطَطِ بَوْشِ الْإِنْتِخَابِيَّةِ الَّتِي أَعْلَنَهَا أَنَّهُ قَالَ فِي حَمَلَتِهِ: (سَأَدْعُ مَلَفَّ الْبَلْقَانِ لِأَهْلِ الْبَلْقَانِ، وَسَأُرَكِّزُ عَلَى الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ وَآسِيَا الْوَسْطَى بِالرَّدْعِ الْعَسْكَرِيِّ) وَيَقْصِدُ بِالشَّرْقِ الْأَوْسَطِ الْعِرَاقَ وَإِيرَانَ، فَالشَّعْبُ الْأَمْرِيكِيُّ انْتَخَبَ

⁽⁴⁷⁾ (142/16).

الحزب الجمهوري، وهو يعلم أنّ الحزب الجمهوري هو بطل أمريكا العسكري وهو الذي خاض الحروب لأمريكا.

ومصانع السلاح والطائرات والمعدات الحربية معظمها تحت ملك أعضاء الحزب الجمهوري لأنه حزب عسكري وسياسته هي إشعال الحروب ليربح ويتسلط.

فانتخاب الشعب الأمريكي لهذا الحزب مع علمه ببرنامجه وتاريخه من غير قيد أو شرط يوحي برضى الشعب عن تلك البرامج والتاريخ الأسود، فالشعب الأمريكي يُعَدُّ من أهل القرار والرأي سواءً كان الرأي عسكرياً أو سياسياً، والاستطلاعات التي تُدرُسُ الإدارة الأمريكية قراراتها بناءً عليها تشير إلى أنّ الشعب الأمريكي هو الذي يقرر بصوته مباشرةً وبصوت نوابه في مجلس الشيوخ بطريقة غير مباشرة، فتشير الاستطلاعات إلى أنه صاحب النصيب الأكبر في تقرير السياسة الأمريكية المعادية للإسلام في كل مكان وزمان.

فاستهداف الشعب الأمريكي في كل مكان سواءً ممن يقاتل بيده أو يُعين على القتال برأيه، أمرٌ تجيزه الشريعة، وهذا هو الغالب في الشعب الأمريكي والحكم للأغلب.

الحالة الرابعة:

ومن حالات جواز قتل النساء والصبيان والشيخوخ، إذا احتاج المسلمون إلى حرق الحصون أو إغراقها أو تسميمها أو تدخينها أو إرسال الحيات والعقارب والهوام عليها، لفتحها حتى لو سقط المعصومون ضحيةً لذلك.

قال البخاري: بَابُ حَرْقِ الدُّورِ وَالتَّخِيلِ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ. (48)

قال الحافظ في (الفتح): "قوله: بَابُ حَرْقِ الدُّورِ وَالتَّخِيلِ: أي التي للمشركين وقد ذهب الجمهور إلى جواز التحريق، والتخريب في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي والليث وأبو ثور، واحتجوا بوصية أبي بكر لجيوشه أن لا يفعلوا شيئاً من ذلك، وأجاب الطبري: بأنّ

(48) البخاري (2326)، ومسلم (1746).

النهى محمولٌ على القصد لذلك، بخلاف ما إذا أصابوا ذلك في خلال القتال، كما وقع في نصب المنجنيق على الطائف، وهو نحو ما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان، وبهذا قال أكثر أهل العلم، ونحو ذلك القتل بالتغريق، وقال غيره: إنما نهى أبو بكر جيوشه عن ذلك لأنه عَلِمَ أَنَّ تلك البلاد سَتُفْتَحُ، فأرادَ إبقاءها على المسلمين، والله أعلم". (49)

ويقول الشوكاني في (نيل الأوطار) بعد كلام ابن حجر هذا: "ولا يخفى أَنَّ ما وقع من أبي بكرٍ لا يصلح لمعارضة ما ثَبَتَ عن النبي ﷺ لِمَا تَقَرَّرَ من عدم حجّة قول الصحابي" (50) أي: حُجّة قول الصحابي إذا عارض النص كما هو مذهب الشوكاني في أول عُمره.

وروى أبو داود في سننه قال: باب في الحرق في بلاد العدو: عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ عُرُوهُ فَحَدَّثَنِي أُسَامَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهْدَ إِلَيْهِ فَقَالَ: اغْرَ عَلَى ابْنِي صَبَاحًا وَحَرِّقْ). قال ابن الأثير في (جامع الأصول): "أُبْنَى وَيُبْنَى: اسمٌ موضعٍ بين عَسْقَلَانَ وَالرَّمْلَةَ من أرض فلسطين". (51)

فتحريق بلاد العدو هي من أساليب النبي ﷺ في الحرب، ومعلومٌ أَنَّ التَّحْرِيقَ يوقع عدداً من المعصومين قَتْلَى، وكذلك يقتل الحيوانات والزروع، وكلُّ هذا مصلحةٌ إبقاءه أقلُّ من مصلحة تركه لأنَّ مصلحة قتل العدو الممتنع بالقوة أعظم من مصلحة ترك غيره.

قال ابن قدامة في (المعني): "مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا حُورِبَ الْعَدُوُّ، لَمْ يُحْرَقُوا بِالنَّارِ. أَمَّا الْعَدُوُّ إِذَا قُدِرَ عَلَيْهِ، فَلَا يُجُوزُ تَحْرِيقُهُ بِالنَّارِ، بَعِيرٌ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ. وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ يَأْمُرُ بِتَحْرِيقِ أَهْلِ الرِّدَّةِ بِالنَّارِ. وَفَعَلَ ذَلِكَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِأَمْرِهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا أَعْلَمُ فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ خِلَافًا. وَقَدْ رَوَى حَمَزَةُ الْأَسْلَمِيُّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَقَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ فُلَانًا، فَأَحْرِقُوهُ بِالنَّارِ. فَوَلَّيْتُ، فَأَدَانِي، فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ فُلَانًا، فَأَقْتُلُوهُ، وَلَا تَحْرِقُوهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعَذِّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ،

(49). (154/6).

(50). (266/7).

(51). (617/2).

وَسَعِيدٌ⁽⁵²⁾. وَرَوَى أَحَادِيثٌ سِوَاهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ حَمْرَةَ⁽⁵³⁾. فَأَمَّا رَمِيهِمْ قَبْلَ أَخْذِهِمُ بِالنَّارِ، فَإِنْ أُمِكنَ أَخْذُهُمْ بِدُونِهَا، لَمْ يَجْزِ رَمِيهِمْ بِهَا؛ لِأَنََّّهُمْ فِي مَعْنَى الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُمْ بِغَيْرِهَا، فَجَائِزٌ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ. وَرَوَى سَعِيدٌ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو، وَحَرِيرِ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ جُنَادَةَ بْنَ أُمَيَّةَ الْأَزْدِيَّ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ الْفَزَارِيَّ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ وُلاةِ الْبَحْرَيْنِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، كَانُوا يَزُمُونَ الْعَدُوَّ مِنَ الرُّومِ وَغَيْرِهِمْ بِالنَّارِ، وَيُحْرِقُونَهُمْ، هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ: لَمْ يَزَلْ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ذَلِكَ.

فَصَلِّ: وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي فَتْحِ الْبُتُوقِ عَلَيْهِمْ، لِيُغْرِقَهُمْ، إِنْ قُدِرَ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِهِ، لَمْ يَجْزِ، إِذَا تَضَمَّنَ ذَلِكَ إِتْلَافَ النِّسَاءِ وَالذُّرِّيَّةِ، الَّذِينَ يَحْرُمُ إِتْلَافُهُمْ قَصْدًا، وَإِنْ لَمْ يُقْدَرِ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِهِ، جَازَ، كَمَا يَجُوزُ الْبَيَاتُ الْمُتَضَمِّنُ لِذَلِكَ⁽⁵⁴⁾.

قال النووي في (المنهاج) وفي (شرح مُعْنِي المحتاج): "ويجوزُ حصار الكفار في البلاد والقلاع، وإرسال الماء عليهم، ورميهم بنارٍ ومنجنيقٍ، وتبْيِيتُهُمْ فِي غَفْلَةٍ"⁽⁵⁵⁾ ويقول صاحب (مُعْنِي المحتاج) تعليقاً على كلام الإمام النووي في نفس المصدر: (وما في معنى ذلك من هدم بيوتهم، وقطع الماء عنهم وإلقاء حيّات، أو عقارب عليهم، ولو كان فيهم نساء وصبيان، لقوله تعالى: ﴿وَحُدُّوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ﴾ [التوبة: 5]، وفي الصحيحين أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاصَرَ الطَّائِفَ⁽⁵⁶⁾، وروى البيهقي أنه نَصَبَ المنجنيق⁽⁵⁷⁾، وقيس به ما في معناه مما

(52) أبو داود (2343)، وسعيد (2463).

(53) بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْثٍ وَقَالَ لَنَا: إِنْ لَقِيتُمْ فُلَانًا وَفُلَانًا -لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ سَمَّاهُ- فَحَرِّقُوهُمَا بِالنَّارِ. قَالَ: ثُمَّ أَتَيْنَاهُ نُودِعُهُ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحَرِّقُوا فُلَانًا وَفُلَانًا بِالنَّارِ، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ أَخَذْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا. (2954) مُعَلَّقًا.

(54) (230/9).

(55) (72/9).

(56) عن عبد الله بن عمرو ت: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ الطَّائِفِ. البخاري (6086)، ومسلم (1778).

(57) عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاصَرَ أَهْلَ الطَّائِفِ، وَنَصَبَ عَلَيْهِمُ الْمُنْجَنِيْقَ سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا. (18588).

يُعَمُّ الهلاك به... ثم يقول: وظاهر كلامهم أنه يجوز إتلافهم بما ذكر، وإن قَدَرْنَا عليهم دُونَهُ".

وقد استخدم الصحابة هذه الأساليب مع أعدائهم، جاء في سُنن سعيد بن منصور: "أَنَّ جنادة بن أبي أميرة الأزدي وعبد الله بن قيس الفزاري وغيرهما من ولاية البحر من بعدهم كانوا يرمون العدو من الروم وغيرهم بالنار، ويحرقونهم هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء"⁽⁵⁸⁾ وعن عبد الله بن قيس الفزاري "أنه كان يغزو على الناس في البحر على عهد معاوية وكان يرمي العدو بالنار ويرمونهم، ويحرقهم ويحرقونه وقال: لم يَزَلْ أمرُ المسلمين على ذلك".

ورأي الجمهور أَنَّ التَّحْرِيقَ والتَّغْرِيقَ والهدم والتسميم والتدخين وغيرها من الوسائل التي لا تُفَرِّقُ بين مقاتلٍ ومعصومٍ، أنه جائزٌ استخدامها متى كانت الحاجة إليها ولا يمكن الظفرُ بالعدو وهزيمته إلا بها، فإذا أمكنَ غيرها لم يُجْزَ استخدامها، والشافعية يُجيزون ذلك مطلقاً سواء قَدِرَ عليهم بهذه الطريقة أو غيرها، والله أعلم.

وبناءً على ما تَقَدَّمَ فإنَّ الذي أَفْتَى وقال لا يجوز قتلُ الأبرياء بحالٍ حتى الأمريكيين في نيويورك وواشنطن فإن هذا مجازفٌ قائلٌ بما لا يعلم.

وقتلُهم بالتَّحْرِيقِ والتَّغْرِيقِ والهدم من أجل فتح الحصون أو تخريبها أو إرهاب العدو أمرٌ اتَّفَقَ عليه الجمهور وعليه عمل الصحابة، فسبحان الله كيف يُعمي الدفاع عن الأمريكيين عما صَحَّتْ به الأخبار من الكتاب والسنة؟

الحالة الخامسة:

⁽⁵⁸⁾ (244/2).

ومن الحالات التي يجوز فيها قتل المعصومين من أهل الحرب هي ما إذا احتاج المسلمون إلى رميهم بالأسلحة الثقيلة التي لا تُمَيِّزُ بين المعصوم وغيره، كالمدافع والدبابات وقذائف الطائرات وما في حكمها.

ودليل ذلك أن النبي ﷺ نصب المنجنيق على أهل الطائف ورماهم به، قال صاحب (المبدع): ورميهم بالمنجنيق نص عليه أحمد لأنه ﷺ نَصَبَ المنجنيق على أهل الطائف. رواه الترمذي مرسلاً⁽⁵⁹⁾، وَنَصَبَهُ عمرو بن العاص على الاسكندرية ولأن الرمي به معتاد كالسهم وظاهره مع الحاجة وعدمها وفي المغني هو ظاهر كلام الإمام وقطع المياه عنهم وكذا السابلة وهدم حصونهم وفي (المُحرر) و(الوجيز) و(الفروع) هَدَمَ عَامِرُهُمْ، وهو أَعْمُ لأنَّ القصد إضعافهم وإرهابهم ليجيوا داعي الله.⁽⁶⁰⁾

قال ابن قدامة في (المغني): "وَيَجُوزُ نَصَبُ الْمُنْجَنِيقِ عَلَيْهِمْ. وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ جَوَازُهُ مَعَ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمُنْجَنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ. وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ الثَّوْرِيَّ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَالشَّافِعِيَّ، وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَصَبَ الْمُنْجَنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ. وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ نَصَبَ الْمُنْجَنِيقَ عَلَى أَهْلِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ. وَلِأَنَّ الْقِتَالَ بِهِ مُعْتَادٌ، فَأَشْبَهَ الرَّمْيَ بِالسَّهْمِ".⁽⁶¹⁾

قال النووي في (المهذب): "فصل: ولا يجوز قتلهم بالنار والرمي عن المنجنيق إلا لضرورة، لأنه لا يجوز أن يُقتل إلا مَنْ يُقاتِلُ، والقَتْلُ بالنار أو المنجنيق يَعُمُّ مَنْ يُقاتِلُ وَمَنْ لَا يُقاتِلُ، وإن دَعَتْ إليه الضرورة جاز كما يجوز أن يُقتل مَنْ لَا يُقاتِلُ إذا قصد قتله للدفع".⁽⁶²⁾

وفي هذه الحالة أجاز العلماء قتل المعصومين من النساء والصبيان إذا دَعَتْ الحاجة إلى رميهم بالمنجنيق، وهي آلة كانت تُستخدم في السابق تُرمى بها الحجارة الكبار وأحياناً

⁽⁵⁹⁾ (2762).

⁽⁶⁰⁾ (319/3).

⁽⁶¹⁾ (231/9).

⁽⁶²⁾ (219/2).

تكون الحجارة مشتعلة بالنار، فإما أن تحرق أو تهدم البيوت وتقتل من فيها، وإجازتهم لهذا الأسلوب إنما كان من باب المصلحة التي تُرجى من فتح هذا الحصن حتى لو قُتل النساء والصبيان نتيجة لذلك، فالمصلحة التي توفرت في فتح حصن واحد، وذلك بقصف أهله بالمنجنيق.

ألا توجد هذه المصلحة في تدمير مقر قوة أمريكا الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتكف عن حصار المسلمين وقتلهم حتى لو ذهب ضحية ذلك النساء والصبيان؟ بلى! إن هذا أعظم مصلحة، وإن كان مثله هذا لا يُنال إلا بهذه الطريقة فقد تأكد.

الحالة السادسة:

ويجوز قتل معصوم الدم من الكفار في حال تترس الكفار بهم أي إذا تترس الكفار بنسائهم وصبيانهم جاز رميهم ويقصد المقاتلة حتى لو هلك النساء والصبيان جاز ذلك، بشرطين أحدهما: أن تدعو الحاجة إلى ذلك، والثاني: أن يكون القصد القلبي للمسلمين موجّه إلى المقاتلة لا إلى المعصومين.

قال ابن قدامة في (المعني): "فصل: وإن تترسوا في الحرب بنسائهم وصبيانهم، جاز رميهم، ويقصد المقاتلة؛ لأن النبي ﷺ رماهم بالمنجنيق ومعهم النساء والصبيان، ولأن كف المسلمين عنهم يُفضي إلى تعطيل الجهاد، لأنهم متى علموا ذلك تترسوا بهم عند خوفهم فينقطع الجهاد. وسواء كانت الحرب ملتحة أو غير ملتحة؛ لأن النبي ﷺ لم يكن يتحين بالرمي حال التحام الحرب". (63)

قال الأنصاري في (فتح الوهاب): "وحرم إتلاف حيوان محترم حرمة وللنهي عن ذبح الحيوان لغير مأكله إلا الحاجة كخيل يُقاتلون عليها فيجوز إتلافها لدفعهم أو للظفر بهم، كما يجوز قتل الذراري عند التترس بهم بل أولى". (64)

قال الشريبي في (مُعْنِي المحتاج) بعدما ذكر جواز قتل الحيوان الذي يُعينهم وذكر منها "ما يقاتلون عليه أو خفنا أن يركبوه للغد كالخيل فيجوز إتلافه لدفعهم أو للظفر بهم لأنها

(63) (233/9).

(64) (301/2).

كآلة للقتال، وإذا جاز قتل النساء والصبيان عند التترس بهم، فالخيل أولى وقد ورد ذلك في السير من فعل الصحابة رضي الله تعالى عنهم". (65)

قال صاحب (قواعد الأحكام في مصالح الأنام): "لأنَّ نُجُوزَ قَتْلِ أولاد الكفار عند التترس بهم حيث لا يجوز مثل ذلك في أطفال المسلمين". (66)

قال ابن تيمية في (الفتاوى): "وقد اتفق العلماء على أنَّ جيش الكفار إذا تترسوا بمن عندهم من أسرى المسلمين وخيفَ على المسلمين الضرر إذا لم يُقاتِلُوا فإنهم يُقاتِلُونَ وإن أَفْضَى ذلك إلى قتل المسلمين الذين تترسُّوا بهم". (67)

وقال ابن قاسم في (حاشية الروض): "قال في (الإنصاف): وإن تترسوا بمسلمٍ لم يُجْزِ رميهم إلا أن نخاف على المسلمين فيرميهم ويقتصد الكفار، وهذا بلا نزاع" (68)

ويجب التنبيه هنا على أمرٍ مهم، ألا وهو أنَّ هناك فَرْقاً في الحكم إذا كان المتترسُّ بهم من المسلمين أو من المعصومين من الكفار كالنساء والأطفال، فإذا كان التترسُّ من المسلمين فلا يُرمى العدو إلا لضرورة، وذلك بأن تكون مفسدة ترك رميه أعظم من مفسدة قتل التترس من المسلمين، كأن يُخشى من اجتياح العدو لأرض المسلمين وقتل أكثر ممَّن تترس بهم، أو يُخشى من قتل جيش المسلمين وكسر شوكتهم وذهاب أمر المسلمين، والضرورة تُقدَّر بِقدرها.

أما في حالة أن يكون المتترسُّ بهم من نساء الكفار وصبيانهم فإنَّ الأمرَ أخفُّ من الحالة الأولى فيجوز رمي العدو مع هلاك التترس من المعصومين إذا دعت الحاجة لذلك ولو لم تكن لضرورة ملحة، لأنَّ عصمة دماء نساء الكفار وصبيانهم أخفُّ من عصمة دماء المسلمين، فالأولى تُباح للحاجة والثانية تُباح للضرورة، لأنَّ النَّبي ﷺ عندما أجاز في حديث الصَّعب بن جثَّامة قتل ذراري المشركين وقال: (هُم مِنْهُمْ) لم يَسْتَفْصِلْ عن الحالة

(65) (227/4).

(66) (82/1).

(67) (52/20-546/28).

(68) (271/4).

التي تضطّروهم لذلك ولم يضع ضوابطاً لجواز ذلك، علماً أنّ حاجة البيّات والإغارة لم تكن في زمن النّبي ﷺ مُلحّةً بشكلٍ دائمٍ على المسلمين والنّبي ﷺ، كما في الصحيحين عن أنسٍ رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَوْمًا لَمْ يُغِرْ حَتَّى يُصْبِحَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَعَارَ بَعْدَ مَا يُصْبِحُ، فَنَزَلْنَا خَيْبَرَ لَيْلًا. وفي روايةٍ للبخاري عن أنسٍ رضي الله عنه قال: كَانَ إِذَا غَزَا بَنِي قَوْمًا. فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَحْتَاجُ الْبَيَّاتَ وَالْإِغَارَةَ دَائِمًا، بَلْ لَمْ يَكُنْ يَغْزُو إِلَّا بَعْدَ الصَّبْحِ وَقَوْلُ أَنَسٍ: كَانَ إِذَا غَزَا بَنِي قَوْمًا، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا غَالِبُ فَعْلِهِ ﷺ، فَتَرُكُ النَّبِيِّ ﷺ الْإِسْتِفْصَالَ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعُمومِ فِي الْمَقَالِ، فَلَا يُقَيَّدُ قَتْلُ التَّرْسِ مِنَ الْمَعْصُومِينَ مِنَ الْكُفَّارِ إِلَّا بِقَيْدِ الْحَاجَةِ فَقَطْ، وَقَتْلُ التَّرْسِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي حَالِ الضَّرورةِ الْمُلْحَةِ.

هذا ما أحببنا التنبيه عليه، حتى لا يقول قائلٌ أنكم استدللتم بمسألة التّرْسِ وأجزّتم قتل المدنيين من الأمريكيين قياساً على هذه المسألة، ومسألة التّرْسِ لا تجوز إلا في حال الضرورة، فأیُّ ضرورةٍ أُلْجأت مَنْ فعل ذلك إذا كان مسلماً؟ نقول إنّ قتل التّرْسِ من الكفار لا يُلْزِمُهُ الضرورة بل يكفي أن تقوم الحاجة له ولا يمكن أن يحقق المسلمون هدفهم إلا بذلك، جازَ هذا الفعل كمسألة التّحريق وغيرها مما تقدّم.

الحالة السابعة:

ومن حالات جواز قتل النساء والصبيان والشيوخ من معصومي الدم، أن يَنْكُثَ أَهْلُ الْعَهْدِ عَهْدَهُمْ، وَيَرَى الْأَمِيرُ قَتْلَهُمْ جَمِيعاً وَإِبْقَاءَ مَنْ شَاءَ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ فِي بَنِي قَرْيَظَةَ؛ فَقَدْ قَتَلَ رَجَالَهُمْ وَشِيوخَهُمْ وَكُلَّ عَسِيفٍ لَهُمْ وَلَمْ يَسْتَبِقْ أَحَدًا إِلَّا النِّسَاءَ وَالْأَطْفَالَ فِي الرِّقِّ، وَقَتَلَ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْمَعْصُومِينَ كَالشِيوخِ وَالْأَجْرَاءِ، وَقَدْ قَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ كُلَّ مَنْ أَنْبَتَ مِنْ يَهُودِ بَنِي قَرْيَظَةَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الَّذِي نَكَثَ الْعَهْدَ وَالَّذِي لَمْ يَنْكُثْ.

قال ابن حزم في (المحلّى) تعليقاً على حديث: عَرْضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قَتَلَ وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ حُلِّيَ سَبِيلُهُ؛ فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَحُلِّيَ سَبِيلِي: "فَهَذَا عُمُومٌ

مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَسْتَبِقْ مِنْهُمْ عَسِيفًا، وَلَا تَاجِرًا، وَلَا فَلَّاحًا، وَلَا شَيْخًا كَبِيرًا، وَهَذَا إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مُتَيَقِّنٌ؛ لِأَنََّّهُمْ فِي عَرَضٍ مِنْ أَعْرَاضِ الْمَدِينَةِ لَمْ يَخَفَ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِهَا". (69)

قال ابن القيم رحمه الله في (زاد المعاد): "وكان هديُّه ﷺ إذا صالح أو عاهد قوماً فَنَقَضُوا أو نَقَضَ بَعْضُهُمْ وَأَقَرَّهُ الْبَاقُونَ وَرَضُوا بِهِ غَزَا الْجَمِيعَ، وَجَعَلَهُمْ كُلَّهُمْ نَاقِضِينَ كَمَا فَعَلَ فِي بَنِي قَرِظَةَ وَبَنِي النَّضِيرِ وَبَنِي قَيْنُقَاعَ، وَكَمَا فَعَلَ فِي أَهْلِ مَكَّةَ، فَهَذِهِ سُنَّتُهُ فِي النَّاقِضِينَ النَّاكِثِينَ) وقال أيضاً: (وقد أفتى ابن تيمية بغزو نصارى المشرق لَمَّا أَعَانُوا عَدُوَّ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قِتَالِهِمْ فَأَمْدُوهُمْ بِالْمَالِ وَالسَّلَاحِ، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَغْزُونَا وَلَمْ يَحَارِبُونَا وَرَأَاهُمْ بِذَلِكَ نَاقِضِينَ لِلْعَهْدِ، كَمَا نَقَضَتْ قَرِيشُ عَهْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِإِعَانَتِهِمْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ عَلَى حَرْبِ حَلَفَائِهِ".

فهذه هي الحالات التي أجاز الفقهاء فيها قتل المعصومين من الكفار كالنساء والصبيان والشيخوخة ومن في حكمهم ممن يُسمى اليوم «مدنياً»، والذين قُتلوا في أمريكا في عمليات الثلاثاء المبارك لا يخرجون بحال عن هذه الحالات التي ذكرتُ أبداً.

وكما قَدَّمْتُ فإنه يكفي الذين قالوا على الله بغير علمٍ وأَفْتَوْا بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تُجِزُّ قَتْلَ الْأَبْرِيَاءِ بِحَالٍ، يكفيهم هم ومن وافقهم، أن يوافقوا على أنَّ حالةً واحدةً من الحالات المذكورة آنفاً تنطبق على مَنْ سَمَّوْهُمُ بـ«الأبرياء»!! في أمريكا، فإذا وافقوا على أنَّ حالةً واحدةً تنطبق على أبرياء أمريكا فقد لزمهم القول بجواز قتلهم إما قصداً معاملة بالمثل أو تبعاً وفقاً للحالات السابقة.

وإذا لم يوافقوا على ذلك فَيَلْزَمُهُمْ أَنْ يَصْرِفُوا كُلَّ الْحَالَاتِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا عَنْ أَبْرِيَاءِ أَمْرِيكََا كَمَا يَسْمُونَهُمْ، لِيَسْتَقِيمَ قَوْلُهُمْ، وَأَلَيَّْ لَمْ ذَلِكَ؟

أما الاستدلال بعموماتٍ وهويشاتٍ لا تقوم بها الحجة على وقائع معينة، ولا تنضبط حينما تنزل على الواقع فهذا باطل؛ كقولهم: الشريعة لا تُجِزُّ الظلم والعدوان، وقولهم:

(69) (299/7)، والحديث رواه الترمذي (1584)، وَقَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْإِنْبَاتَ بُلُوعًا إِنْ لَمْ يُعْرِفْ احْتِلَاقُهُ وَلَا سِنُّهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ..

الشرعة لا تُجيز قتل النساء والصبيان، والشرعة ليس فيها إرهاب، وعقيدة المسلم تمنعه أن يعاقب من لا يستحق العقوبة، والإسلام يُحرّم الإرهاب والعنف.

وكل هذه عمومات ربما تنطبق أحياناً أو تكون هي الأصل في بعض الأبواب، ولكن هناك أدلة خاصة تقضي على هذه العمومات، وذلك في حال إنزالها على وقائع معينة، فالجهاد أو القصاص من الجاني لا يُسمى عدواناً ولا ظمناً ولا اعتداءً، وقاتل النساء والصبيان إذا كان وفقاً للحالات السابقة وما تفرّع عنها فإنه لا يُسمى ظمناً ولا عدواناً بل هو من المأمور به شرعاً وأقله أن يكون من المباح، والإرهاب أمرنا الله به في قوله: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60]، وإرهاب الأعداء ومن عاونهم أمر واجب على المسلمين، وعجباً لمن ترك الواجبات وجعلها في صف المحرمات، كل ذلك ليرضى عنه أهل الكفر والموبقات!!

حُكْمُ قَتْلِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي مَرْكَزِ التِّجَارَةِ الْعَالَمِيِّ

وهناك إيرادٌ وجيهٌ: فَرُبَّ قَائِلٍ يَقُولُ: إِنَّ مَا أُوْرِدْتُمْ مِنْ جَوَازِ قَتْلِ الْمُعْصُومِينَ مِنَ الْكُفَّارِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ كَلَامٌ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَوْجَدُ مَسْأَلَةً مُهِمَّةٌ وَهِيَ أَنَّ هُنَاكَ عِدَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَاحَ ضَحِيَّةَ تَدْمِيرِ مَرْكَزِ التِّجَارَةِ الْعَالَمِيِّ، فَكَيْفَ جَازَ قَتْلَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ فِي مَرْكَزِ التِّجَارَةِ الْعَالَمِيِّ، رَغْمَ أَنَّكُمْ لَا تَحْيِزُونَ قَتْلَ التَّرْسِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا حَالِ الْضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ لَذَلِكَ

وَنُجِيبُ عَنْ هَذَا مِنْ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ:

أولاً: إِنَّ عِدَدَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَرْكَزِ التِّجَارَةِ الْعَالَمِيِّ لَمْ يُعْرَفْ حَتَّى الْآنَ، بَلْ لَمْ يُتَأَكَّدْ وَجُودُهُمْ مِنْ عَدَمِهِ وَإِذَا كَانَتْ لَمْ تُنْتَشَلْ حَتَّى الْآنَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ جِثَّةٍ فَكَيْفَ لَهُمْ بِإِثْبَاتِ مَوْتِ عِدَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ هُنَاكَ عِدَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَنَقُولُ:

ثانياً: إِنَّا لَا نَعْلَمُ مَنْ الْفَاعِلِ الَّذِي قَامَ بِالْعَمَلِيَّاتِ، فَإِذَا كَانَ مُسْلِمًا فَلَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ مَا هِيَ الْمَبَرَّاتُ الَّتِي دَفَعْتَهُ لِمِثْلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ، هَلْ هِيَ ضَرُورَةٌ أَمْ حَاجَةٌ؟ فَإِنْ كَانَتْ ضَرُورَةً وَقَدَّرَهَا بِقَدَرِهَا جَازَ لَهُ الْفِعْلُ مَعَ احْتِمَالِ هَلَاكِ مُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةً فَهِيَ خَاضِعَةٌ لِأَمْرِ آخَرَ وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّالِثُ:

ثالثاً: إِنَّ مِنَ الْمُؤَكَّدِ لَدَى الْجَمِيعِ بَأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي مَرْكَزِ التِّجَارَةِ الْعَالَمِيِّ إِلَّا شَرَكَاتٌ كَافِرَةٌ، وَإِنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ قَائِمَةٌ بِأَنَّ هَذِهِ الشَّرَكَاتِ لَا تَوْضِفُ إِلَّا كُفَّارًا، كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأَبْرَاجَ تَقَعُ فِي مَنَاطِقٍ تُعَدُّ أَكْبَرَ مَنَاطِقٍ يَتَجَمَّعُ فِيهَا اللَّوْبِيُّ الصَّهْيُونِيُّ وَالْجَالِيَّةُ الْيَهُودِيَّةُ، فَالْحُكْمُ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ جَائِزٌ.

رابعاً: حَتَّى وَمَعَ التَّأَكُّدِ مِنْ وَجُودِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ يَرَى أَنَّ الْكَفَّارَ عَنِ الْكُفَّارِ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ خَشِيَّةٌ قَتْلِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا مَعَهُمْ يَرَى أَنَّهُ عَلَى التَّدْبِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنَّ تَطْئُوهُمْ فَتُصِيبُكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الفتح: 25] أَجَابَ فِي الْأُمِّ بِقَوْلِهِ: "وَأِنْ كَانَ فِي

الدار - أي دار الحرب - أسارى من المسلمين، أو تجاراً مستأمنون كرهت النصب عليهم بما يُعْم من التحريق، والتغريق وما أشبهه، غير مُحَرَّم له تحريماً بيّناً، وذلك أن الدار إن كانت مباحة فلا يبيّن أن تُحرّم بأن يكون فيها مسلم يحرم دمه، وإنما كرهت ذلك احتياطاً، لأنّ مباحاً لنا لو لم يكن فيها مسلم أن نجاوزها فلا نقاتلها وإن قاتلناها بغير ما يُعْم من التحريق، والتغريق". (70)

وقال الإمام الجصاص من الأحناف في (أحكام القرآن) معززاً هذا الرأي: "وأما احتجاج من يُحتج بقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٌ﴾ [الفتح: 25]، في منع رمي الكفار لأجل من فيهم من المسلمين، فإن الآية لا دلالة فيها على موضع الخلاف وذلك لأن أكثر ما فيها أن الله كفّ المسلمين عنهم، لأنه كان فيهم قوم مسلمون، لم يأمن أصحاب النبي ﷺ لو دخلوا مكة بالسيف أن يُصيبيهم، وذلك إنما تدل على إباحة ترك رميهم والإقدام عليهم، فلا دلالة على حظر الإقدام عليهم مع العلم بأن فيهم مسلمين، لأنه جائز أن يُبيح الكفّ عنهم لأجل المسلمين، وجائز أيضاً إباحة الإقدام على وجه التخيير؛ فإذا لا دلالة فيها على حظر الإقدام". (71)

خامساً: ثم إن من أجرى عموم هذه الآية ومنع الإضرار بدار الحرب لوجود مسلمين فيها، فإن قوله هذا يقتضي منع الحرب ضد أية دولة حربية في زماننا، لأنه اليوم لا توجد دولة من دول الكفر والحرب إلا وفيها عددٌ ليس بالقليل من المسلمين، والحروب في هذا الزمن تضرّ كلّ السكّان إمّا بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، فإذا منعنا الإضرار بهم بأية طريقة فقد أفضى ذلك إلى تعطيل الجهاد ضد دول الكفر والحرب بحجة وجود مسلمين فيها، إلا أنه لا يجوز التغافل عن الإضرار بالمسلمين وذلك في البلاد التي يكون الأغلبية العظمى من سكّانها مسلمون، فالإضرار بهم من غير ضرورةٍ كضرورة التترّس غير سائغة، أمّا قتل مسلمٍ أو عشرةٍ في دار حربٍ كلّ أهلها كفارٌ محاربون فإنّ كلام الشافعي والجصاص السابق يَرُدُّ عليه والله أعلم.

(70) (244/4).

(71) (275/5).

سادساً: ولو قُدِّرَ أن منقذ عمليات الثلاثاء المبارك مسلمٌ ولا ضرورة له بهذا الفعل، فإن غاية ما عليه إذا ثبِتَ وجودٌ للمسلمين من ضمن الضحايا على أشدِّ الأحكام عليه، أن يدفع نصف ديةِ المقتولين بناءً على فتوى النبي ﷺ لِمَن قتل مسلمي حَتَّعَمَ عندما اختلطوا بالكفار، ولم يُكْفَرْ مَنْ قَتَلَهُمْ ولم يُعَنَّفْهُ ولم يُقْتَصَّ منه ولم يدْعُ عليه ولم يتَبَرَّأ من فعله كما تَبَرَّأ من فعل خالدٍ رضي الله عنه عندما قَتَلَ مَنْ أَسْلَمُوا من بني جَذِيمَةَ فدَفَعَ النبي ﷺ دِيَتَهُمْ كاملةً وقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ».⁽⁷²⁾

ولماذا يُبْلَغُ مَنْ أراد أن يفعل المأمورَ بقتل وترويع أهل الحرب واستباحة ديارهم ولا يُبْلَغُ مَنْ خالف أمرَ النبي ﷺ وأقامَ بين ظَهْراني المشركين؟ فأصبح مَنْ قام بأمر الله مجرمًا، وَمَنْ تَبَرَّأ منه الرسول ﷺ مؤمنًا يجبُ المحافظة على دَمِهِ وَأَمْنِهِ، وهذا لا يعني أننا نُكْفَرُ مَنْ أقامَ بين ظَهْراني المشركين وإن كان ظاهرُ كلام النبي ﷺ يقتضي ذلك، إلا أننا نقول هُم مُسلمون وغاية ما يدفعه مَنْ قَتَلَهُمْ نصف دِيَتِهِمْ، وهذا يتضح بما يأتي.

روى الترمذي في سننه: عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى حَتَّعَمٍ، فَأَعْتَصَمَ نَاسٌ بِالسُّجُودِ، فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعُقْلِ، وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَايَا نَارَاهُمَا».⁽⁷³⁾

وَرَوَى أَيْضاً سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَاكِنُوا الْمُشْرِكِينَ وَلَا تُجَامِعُوهُمْ فَمَنْ سَاكَنَهُمْ أَوْ جَامَعَهُمْ فَهُوَ مِثْلُهُمْ».⁽⁷⁴⁾

قال المباركفوري في (تحفة الأحوذى): "قوله: (فَاعْتَصَمَ نَاسٌ بِالسُّجُودِ) أي ناسٌ من المسلمين الساكنين في الكفار، سجدوا باعتماد أن جيش الإسلام يتكوننا عن القتل حيث يَرُونَا ساجدين، لأنَّ الصلاة علامةُ الإيمان (فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعُقْلِ) أي بنصف الدية، قال في (فتح الودود): لأنهم أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين الكفرة فكانوا كَمَنْ هَلَكَ بفعل نفسه وفعل غيره فسقط حصة جنائته (بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ) أي بينهم، ولفظ أَظْهَرِ

⁽⁷²⁾ البخاري (4339).

⁽⁷³⁾ الترمذي (1604) واللفظ له، وأبو داود (2645).

⁽⁷⁴⁾ البيهقي (142/9)، والحاكم (154/2) وقال: صحيحٌ على شرط البخاري.

مُفْحَمٌ (لَا تَرَأَى نَارَهُمَا) مِنَ التَّرَائِي، تَفَاعَلَ مِنَ الرُّوْيَةِ، يُقَالُ تَرَأَى الْقَوْمُ إِذَا رَأَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، تَرَأَى الشَّيْءُ أَيِ ظَهَرَ حَتَّى رَأَيْتُهُ، وَالْأَصْلُ فِي تَرَأَى تَتَرَأَى، فَحُذِفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ تَخْفِيفًا، وَإِسْنَادُ التَّرَائِي إِلَى النَّارِ مَجَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: دَارِي تَنْظُرُ مِنْ دَارِ فُلَانٍ أَيْ تَقَابِلُهَا، قَالَ فِي (النَّهْائَةِ): أَيْ يَلْزَمُ الْمُسْلِمُ وَيَجِبُ أَنْ يَتَبَاعَدَ مَنْزِلُهُ عَنْ مَنْزِلِ الْمُشْرِكِ، وَلَا يَنْزِلُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي إِنْ أُوقِدَتْ فِيهِ نَارُهُ تَلُوحُ وتَظْهَرُ لِلْمُشْرِكِ إِذَا أُوقِدَهَا فِي مَنْزِلِهِ، وَلَكِنَّهُ يَنْزِلُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، هُوَ حَتٌّ عَلَى الْمَجْرَةِ.

قال الخطابي: فِي مَعْنَاهُ ثَلَاثَةٌ وَجْوه: قِيلَ: مَعْنَاهُ لَا يَسْتَوِي حُكْمُهُمَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ فَرَّقَ بَيْنَ دَارِي الْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ، فَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُسَاكِنَ الْكَفَّارَ فِي بِلَادِهِمْ حَتَّى إِذَا أُوقِدُوا نَارًا كَانَ مِنْهُمْ حَيْثُ يَرَاهَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَا يَتَّسِمُ الْمُسْلِمُ بِسَمَةِ الْمُشْرِكِ وَلَا يَتَشَبَّهُ بِهِ فِي هَدْيِهِ وَشُكْلِهِ.

قوله: (وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ»⁽⁷⁵⁾، وَذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ بِنَحْوِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَنَدَهُ. وَحَدِيثُ جَرِيرِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ أَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ، وَلَكِنْ صَحَّحَ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ إِسْرَافَهُ إِلَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا مُوَصُولًا كَذَا فِي النَّيْلِ⁽⁷⁶⁾.

قلتُ: وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ.

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله في حاشيته على (عَوْنُ الْمُعْبُودِ): "قال بعض أهل العلم: إنما أمر لهم بنصف العقل بعد علمه بإسلامهم، لأنهم قد أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين ظَهْرَانِي الْكَفَّارِ، فَكَانُوا كَمَنْ هَلَكَ بِجَنَائَةِ نَفْسِهِ وَجَنَائَةِ غَيْرِهِ، وَهَذَا حَسَنٌ جَدًّا، وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّارَ هِيَ شَعَارُ الْقَوْمِ عِنْدَ النُّزُولِ وَعِلَامَتُهُمْ، وَهِيَ تَدْعُو إِلَيْهِمْ، وَالطَّارِقُ يَأْتِي بِهَا، فَإِذَا أَلَمَّ بِهَا جَاوَرَ أَهْلَهَا وَسَالَمَهُمْ؛ فَنَارُ الْمُشْرِكِينَ تَدْعُو إِلَى الشَّيْطَانِ وَإِلَى نَارِ الْآخِرَةِ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَوْقَدُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَنَارُ الْمُؤْمِنِينَ تَدْعُو إِلَى

⁽⁷⁵⁾ أبو داود (2787)، والطبراني في الكبير (251/7)، وأشار إلى صحته أحمد شاكر في عمدة التفسير (561/1).

⁽⁷⁶⁾ (189/5).

الله وإلى طاعته وإعزاز دينه، فكيف تتفق الناران وهذا شأنهما؟ وهذا من أفصح الكلام وأجزله، المشتمل على المعنى الكثير الجليل بأوجز عبارة. وقد روى النسائي من حديث بهز بن حكيم يُحدث عن أبيه عن جدّه قال: قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ هِنٍّ لِأَصَابِعِ يَدَيْهِ أَنْ لَا آتِيكَ وَلَا آتِيَ دِينِكَ، وَإِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لَا أَعْقِلُ شَيْئًا إِلَّا مَا عَلَّمَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ بِوَحْيِ اللَّهِ بِمَا بَعَثَكَ رَبُّكَ إِلَيْنَا؟ قَالَ: بِالْإِسْلَامِ، قُلْتُ: وَمَا آيَاتُ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: أَنْ تَقُولَ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَى اللَّهِ وَتَحْلَيْتَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ مُحَرَّمٌ أَخَوَانِ نَصِيرَانِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ مُشْرِكٍ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ عَمَلًا أَوْ يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ. (77) وقد ذكر أبو داود من حديث سُمُرَةَ عن النبي ﷺ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ» (78)، وفي (المراسيل) لأبي داود عن مكحول عن النبي ﷺ: لَا تَتْرَكُوا الذَّرِيَّةَ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ. (79)

قال العظيم آبادي في (عَوْنُ المَعْبُود): "(إِلَى حَنْعِمٍ) قَبِيلَةٌ (فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ) أَيِ بِنِصْفِ الدِّينِ. قَالَ فِي (فَتْحِ الْوُدُودِ): لِأَنَّهُمْ أَعَانُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمَقَامِهِمْ بَيْنَ الْكُفْرِ، فَكَانُوا كَمَنْ هَلَكَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ وَفِعْلٍ غَيْرِهِ فَسَقَطَ حَصَةُ جَنَائِثِهِ (بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ) أَيِ بَيْنَهُمْ، وَلَفْظُ أَظْهَرٍ مُفْحَمٌ (لَا تَرَايَا نَارَاهُمَا)، كَذَا كَتَبَ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَفِي بَعْضِهَا لَا تَرَايَا. قَالَ فِي (النِّهَايَةِ): أَيِ يَلْزَمُ الْمُسْلِمَ وَيَجِبُ أَنْ يَتَّبَاعِدَ مَنْزِلُهُ عَنْ مَنْزِلِ الْمُشْرِكِ، وَلَا يَنْزِلُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي إِنْ أُوقِدَتْ فِيهِ نَارُهُ تَلُوحُ وَتُظْهَرُ لِلْمُشْرِكِ إِذَا أَوْقَدَهَا فِي مَنْزِلِهِ، وَلَكِنَّهُ يَنْزِلُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، هُوَ حَتٌّ عَلَى الْهَجْرَةِ. قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ. وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّ جَمَاعَةً رَوَوْهُ مُرْسَلًا. وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا مُرْسَلًا وَقَالَ وَهَذَا أَصَحُّ، وَذَكَرَ أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِ إِسْمَاعِيلَ يَعْنِي ابْنَ أَبِي خَالِدٍ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ جَرِيرٌ أَوْ ذَكَرَ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ الصَّحِيحُ مُرْسَلٌ وَلَمْ يُخْرِجْهُ النَّسَائِيُّ إِلَّا مُرْسَلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". (80)

(77) النَّسَائِيُّ (2568) وَالْفِظُّ لَهُ، وَأَحْمَدُ (20043).

(78) أَبُو دَاوُدَ (2787)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (251/7)، وَأَشَارَ إِلَى صَحْتِهِ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي عُمْدَةِ التَّفْسِيرِ (561/1).

(79) (218/7).

(80) (218/7).

سابعاً: إنّ مَنْ يعمل بمركز التجارة العالمي هو يعمل بالتأكيد في أهمّ مركز اقتصادي لدولة حربية، فيمكن للمسلمين إذا أرادوا عملاً ضد قوى الكفر ولم يستطيعوا التمييز أن يعاملوه على أنه مشارك للكفار يأخذ نفس الحكم الدنيوي لهم وليس الأخروي، والدليل ما جاء في الصحيحين وغيرهما أنّ عائشة رضي الله عنها قالت عِثَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي مَنْامِهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَنَعْتَ شَيْئاً فِي مَنْامِكَ لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ، فَقَالَ: «الْعَجَبُ إِنَّ نَاساً مِنْ أُمَّتِي يُؤْمُونَ بِالْبَيْتِ بِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ لَجَأَ بِالْبَيْتِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ خُسِفَ بِهِمْ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الطَّرِيقَ قَدْ يَجْمَعُ النَّاسَ، قَالَ: «نَعَمْ فِيهِمُ الْمُسْتَبْصِرُ، وَالْمَجْبُورُ، وَابْنُ السَّبِيلِ، يَهْلِكُونَ مَهْلَكاً وَاحِداً، وَيَصْدُرُونَ مَصَادِرَ شَتَّى، يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».⁽⁸¹⁾ وفي رواية البخاري: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يُخْسَفُ بِأَوْلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخْسَفُ بِأَوْلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ». زاد الترمذي في حديث صفية: «وَلَمْ يَنْجُ أَوْسَطُهُمْ».⁽⁸²⁾ وفي لفظ لمسلم من حديث حفصة: فَلَا يَبْقَى إِلَّا الشَّرِيدُ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْهُمْ.⁽⁸³⁾

قال ابن حجر في (الفتح) تعليقاً على هذا الحديث: "يخسف بالجميع لشؤم الأشرار ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده، قال المهلب: في هذا الحديث أن من كثر سواد قوم في المعصية مختاراً أنّ العقوبة تلزمه معهم. قال: واستنبط منه مالك عقوبة مَنْ يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب".

وقد استدلل ابن تيمية في (الفتاوى الكبرى) وتلميذه ابن القيم بهذا الحديث لقتال الطائفة الممتعة بشوكة حتى ولو كان في صفوفهم مسلمون، قال: يَهْلِكُونَ مَهْلَكاً وَاحِداً، وَيَصْدُرُونَ مَصَادِرَ شَتَّى.

⁽⁸¹⁾ البخاري (2118)، ومسلم (2884) واللفظ له.

⁽⁸²⁾ (2184).

⁽⁸³⁾ (2883).

فالمسلمون الذين عملوا في مركز التجارة العالمي، بالإمكان اعتبارهم في حكم مَنْ يُعين على الحرب حكماً دنيوياً، وبالإمكان اعتبار ما حصل لهم عقوبةً على تكثير سواد الكفار ونفعهم، والله أعلم.

هذه الأوجه السبعة كلها تأتي رداً على مَنْ قال: لقد تقرر لدينا جواز قتل نساء وأطفال الكفار إذا لم يَتَمَيَّزُوا، ولكن ما حكم قتل مسلم كان موجوداً في مركز التجارة العالمي؟ فَمَنْ تَمَعَّنَ في الأوجه السبعة المَقْدَمَة عَلِمَ أَنَّ الشريعة لم تكن لِتُعْطَلَ الأحكام العامة من أجل حالاتٍ عَيْنِيَّةٍ لا تحصل إلا نادراً، ويكفي لجواز قتلهم تطابق وجه واحد فقط على حالهم.

بَحْثُ أَوْجِهِ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ لِلْعَمَلِيَّاتِ

قبل الدخول في هذا الباب ينبغي أن نعرف ما هو ضابط المصالح والمفاسد، وهل القول بأن هذه مصلحة وهذه مفسدة هو أمرٌ مُتاح لكلِّ أحدٍ بلا ضوابطٍ شرعية، فيقوم رجلٌ ويقول إنَّ عمليات الثلاثاء المبارك ليس فيها مصلحةٌ بل إنَّ مفسادها أعظمُ من مصالحها، ويأتي آخرٌ ويقول إنَّ إقامة الجهاد في الشيشان أضُرَّ بالمسلمين ولم يَجُنْ منه المسلمون إلا المفاسد وليس فيه مصلحة، ويأتي آخرٌ ويخترع لنا مصلحةً ومفسدةً فيضعُ المصلحة فيما يُريد والمفسدة فيما لا يريد، لذا قبل الخوض في المصالح والمفاسد المترتبة على العمليات في حال أنَّ الفاعل لهذه العمليات مسلمون، نقرر معنى المصالح والمفاسد ونحدد الضوابط التي يُضبطُ بها هذا الباب.

لقد اصطلح المتأخرون وأوَّهم الغزالي اسمَ **المصالح المرسلة**، على نوعٍ من أنواع القياس يأتي تفصيله، واصطلح غيره على تسميته الاستدلال والجواب، وهو معمولٌ به عند المتقِّدين وإن كانوا لم يصطلحوا على هذه التسمية إلا أنه واردٌ عندهم ولكن على نطاقٍ أضيق من المتأخرين.

وقولي إنه نوعٌ من أنواع القياس، يُبينُّه أنَّ القياس من أركانه العلة، والعلة لا بُدَّ لها من مناسبة، والمناسبة تنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: المُناسبُ المؤثر؛ وهو العلة التي قام النصُّ أو الإجماعُ على أنَّ عَيْنَهَا هي التي أثَّرت في عين الحكم كقوله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ»⁽⁸⁴⁾.

القسم الثاني: المُناسبُ الملائم؛ وهو ما قام نصٌّ أو إجماعٌ أيضاً على تأثير جنس الوصف في عين الحكم كإدخال الصحابة شارب الخمر مع القاذف في الحكم الواحد وهو الجلد بثمانين جلدة.

وكذلك ما قام نصٌّ أو إجماعٌ على تأثير عَيْنِ الوصف وهو في جنس الحكم.

⁽⁸⁴⁾ البخاري (6241)، ومسلم (2156).

وكذلك إذا قام الدليل على تأثير جنس الحكم في جنس الوصف كمن فهم من إسقاط الشارع الصلاة عن الحائض أنه من أجل المشقة.

القسم الثالث: المَنَاسِبُ الغَرِيب؛ ومعناه المصلحة التي أهدرها الشارع ولم يُرِدْ الأخذَ بها، نظراً لأنها تُعارض مصلحةً أعظمَ منها، أو تؤدي إلى فسادٍ أعظمَ منها، ومثل هذه المصالح التي أهدرها الشارع لا يجوز التعليل بها، ولا بناءً الأحكام عليها، وهذا القسم اليوم هو أكثر ما يَنزِعُ إليه الناس لِيُبْنُوا أحكاماً عامّةً للأُمَّة على مصالح شخصية أو مصالح تَهْدُرُ أصولاً أعظمَ منها وسيأتي تفصيله.

القسم الرابع: المَنَاسِبُ المُرْسَل؛ وهي العلة التي تتضمن حكمةً ومنفعةً شرعيةً دينيةً أو دنيويةً علماً بأنَّ الشارع لم يأت بما يلغيها أو يأمرُ بها. وهذا القسم هو الذي يُسمى المَصَالِحُ المُرْسَلَة.

والفرق بين المصلحة المُرْسَلَة والقياس هو أنَّ المصلحة المُرْسَلَة ليس هناك أصلٌ محددٌ تُقاسُ عليه، ولا واقعةٌ تُماثلها من كُلِّ الوجوه حتى يُجمَعُ بينهما بالعلة الجامعة، وإنما هناك مصلحةٌ يُرادُ الوصول إليها، وهذه المصلحة سواءً كانت لحفظ دين الناس أو دنيائهم لم يأت نصٌّ شرعيٌّ بالنهي عنها ولم يأت نصٌّ شرعيٌّ بأخذها بخصوصها فإننا نستنبط لها حكماً، ونأخذ بها لأننا نعلم ونوقن في الجملة أنَّ الشريعة قد جاءت بمصالح العباد، ويتّضح الفرق حينما نأتي على ضوابط المصالح المُرْسَلَة.

قال الشاطبي في (الاعتصام): "إنَّ المَصَالِحَ المُرْسَلَة يَرْجَعُ معناها إلى اعتبار المَنَاسِبِ الذي لا يَشْهَدُ له أصلٌ مُعَيَّنٌ، فليس له على هذا شاهدٌ شرعيٌّ على الخصوص، ولا كونه قياساً بحيث إذا عُرِضَ على العقول تَلَقَّتهُ بالقبول".⁽⁸⁵⁾

وقال أيضاً: فإنَّ القول بالمَصَالِحِ المُرْسَلَةِ ليس مُتَّفَقاً عليه، بل قد اختلف فيه أهل الأصول على أربعة أقوال: فذهب القاضي وطائفةٌ من الأصوليين إلى رَدِّه، وأنَّ المعنى لا يُعْتَبَرُ ما لم يستند إلى أصلٍ، وذهب مالك إلى اعتبار ذلك، وبنى الأحكام عليه على الإطلاق، وذهب الشافعي ومعظم الحنفية إلى التمسك بالمعنى الذي لم يستند إلى أصلٍ

⁽⁸⁵⁾ (364/2).

صحيح، لكن بشرط فإنه من معاني الأصول الثابتة هذا ما حكى الإمام الجويني، وذهب الغزالي إلى أن المناسب إن وقع في رتبة التحسين والتزيين لم يُعْتَبَر حتى يشهد له أصلٌ مُعَيَّنٌ، وإن وقع في رتبة الضروري فمیلُهُ إلى قبوله لكن بشرط قال ولا يَبْعُدُ أن يؤدي إليه اجتهداً مجتهدٍ) وقال: "وكذلك القول في الاستحسان فإنه على ما ذهب إليه المتقَدِّمُونَ، راجع إلى الحكم بغير دليل، والنافي له لا يَعُدُّ الاستحسان سبباً فلا يُعْتَبَرُ في الأحكام البتة فصار كالمصالح المرسلة إذا قيل بردها"⁽⁸⁶⁾ ثم ذكر لتقرير هذا عشرة أمثلة عن الصحابة والتابعين.

قال الشوكاني في (إرشاد الفحول): "المصالح المرسلة: قد قَدَّمْنَا الكلام فيها في مباحث القياس وسنذكر هاهنا بعض ما يتعلّق بها تنميماً للفائدة، ولكونها قد ذكرها جماعة من أهل الأصول في مباحث الاستدلال، ولهذا سماها بعضهم بالاستدلال المرسل.

وأطلق إمام الحرمین وابن السمعاني عليها اسم الاستدلال.

قال الخوارزمي: والمراد بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفاسد عن الخلق.

قال الغزالي: هي أن يوجد معنى يشعر بالحكم مُناسِبٌ عقلاً ولا يوجد أصلٌ مُتَّفَقٌ عليه.

وقال ابن بُرهان: هي ما لا تَسْتَنِدُ إلى أصلٍ كُلِّيٍّ ولا جُزْئِيٍّ.

وقد اختلفوا في القول بهذا على مذاهب: الأول: منع التمسك بها مطلقاً، وإليه ذهب الجمهور.

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو المحكي عن مالك.

قال الجويني في (البرهان): وأفرط في القول بها حتى جرّهُ إلى استحلال القتل وأخذ المال لِمَصَالِحٍ يَفْتَضِيها في غالب الظنّ، وإن لم يجد لها مُسْتَنَدًا، وقد حُكِيَ القول بها عن الشافعي في القول القديم.

وقد أنكر جماعة من المالكية ما نُسِبَ إلى مالك من القول بها ومنهم القرطبي.

وقال: ذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة إلى عدم الاعتماد عليها، وهو مذهب مالك.

(86) (365/2).

قال: وقد اجترأ إمام الحرمَيْن الجَوَيْنِيَّ وجازَفَ فيما نَسَبَهُ إلى مالكٍ من الإفراط في هذا الأصل، وهذا لا يوجد في كتب مالكٍ، ولا في شيء من كتب أصحابه.

قال ابن دقيق العيد: الذي لا شك فيه أنَّ لمالكٍ ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع، ويليهِ أحمدُ بن حنبل، ولا يكاد يخلو غيرهما من اعتباره في الجملة، ولكن لهذين ترجيحٌ في الاستعمال لها على غيرهما. انتهى.

قال القرائي: هي عند التحقيق في جميع المذاهب؛ لأنهم يقومون ويقعدون بالمناسبة، ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار ولا نعي بالمصلحة المرسلة إلا ذلك.

الثالث: إن كانت ملائمة لأصلٍ كليٍّ من أصول الشرع أو لأصلٍ جزئيٍّ جازٍ بناء الأحكام عليها، وإلا فلا.

حكاه ابن بُرْهان في (الوجيز) عن الشافعي، وقال: إنه الحق المختار.

قال إمام الحرمَيْن: ذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة إلى تعليق الأحكام بالمصالح المرسلة بشرط الملاءمة للمصالح المعتبرة المشهود لها بالأصول.

الرابع: إن كانت تلك المصلحة ضرورية، قطعية، كُليّة، كانت مُعتبرة، فإن فقد أحد هذه الثلاثة لم تُعتبر.

والمراد بالضرورة أن تكون من الضروريات الخمس.

وبالكُليّة أن تعمَّ جميع المسلمين، لا لو كانت لبعض الناس دون بعض، أو في حالة مخصوصة دون حالة. واختار هذا الغزالي والبَيضاوي.

ومثَّل الغزالي للمصلحة المستجمعة [الشرائط] بمسألة الترس، وهي ما إذا ترس الكفار بجماعة من المسلمين، وإذا رمينا قتلنا مسلماً من دون جريمة منه، ولو تركنا الرمي لسلطان الكفار على المسلمين، فيقتلونهم ثم يقتلون الأسارى الذين ترسوا بهم!

فحفظُ المسلمين بقتل مَنْ ترسوا به من المسلمين أقرب إلى مقصود الشرع، لأننا قطعُ أن الشرع يقصدُ تقليلَ القتل كما يقصدُ حسمه عند الإمكان، فحيث لم نُقدِر على الحسم، فقد قَدَرنا على التقليل، وكان هذا التفاتاً إلى مصلحة غُلِمَ بالضرورة كونها مقصودة للشرع، لا بدليل واحد، بل بأدلة خارجة [على الحصر]، ولكن تحصيلُ هذا المقصود بهذا الطريق وهي قتل مَنْ لم يُذنب، لم يشهد له أصل [معيّن] فينقذُ اعتبارُ هذه المصلحة

بالأوصاف الثلاثة، وهي كونها ضرورية، كُليّة، قُطعيّة؛ فَخَرَجَ بالكُليّة ما إذا أَشْرَفَ جماعةٌ في سفينةٍ على الغرق، ولو غَرِقَ بعضهم، لَنَجَوْا، فلا يجوز تغريق البعض. وبالقطعيّة ما إذا شككنا في كَوْن الكفار يَتَسَلَّطُونَ عندَ عدم رمي التّرس. وبالضروريّة ما إذا تترسّوا في قلعةٍ بمسلمٍ فلا يَحِلُّ رمي التّرس؛ إذ لا ضرورة بنا إلى أخذ القلعة.

قال القرطبي: هي بهذه القيود لا ينبغي أن يُخْتَلَفَ في اعتبارها. وأما ابن المنير فقال: هو احتكامٌ من قائله، ثم هو تصوير بما لا يمكن عادةً ولا شرعاً. أمّا عادةً فلأنّ القطع في الحوادث المستقلّة لا سبيل إليه؛ إذ هو عبثٌ وعناد. وأما شرعاً فلأنّ الصادق المعصوم قد أخبرنا بأنّ الأُمّة لا يَتَسَلَّطُ عدوّها عليها ليستأصل شأفتها. (87)

قال: وحاصل كلام الغزالي ردُّ الاستدلال بها؛ لتضييقه في قبولها باشتراط ما لا يُتَصَوَّر وجوده.

قال الزّركشي: وهذا تحاملٌ منه؛ فإنّ الفقيه يفرض المسائل النادرة، لاحتمال وقوعها، بل المستحيلة لرياضة الأفهام.

ولا حُجّة له في الحديث لأنّ المراد به كافّة الخلق، وتصوير الغزالي إنّما هو في أهل محلّة بخصوصهم، استولى عليهم الكفار، لا جميع العالم، وهذا واضح. انتهى.

قال ابن دقيق العيد: لست أنكرُ على مَنْ اعتبر أصل المصالح، لكن الاسترسال فيها، وتحقيقها محتاجٌ إلى نظرٍ شديدٍ، وربما يخرج عن الحدّ [المعتبر]، وقد نقلوا عن عُمر رضي الله عنه قطع لسان الخطيئة بسبب الهجوم! فإن صحّ ذلك فهو من باب العزم على المصالح المرسلّة،

(87) جزء من حديث جاء عن جمّع من الصحابة رضي الله عنهم: قال رسول الله ﷺ: قال: قال رسول الله ﷺ: إنّ الله زوى لي الأرض فرأيت مشارفها ومغاربها، وإنّ أمّتي سيبلُ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامّة، وأن لا يسلطَ عليهم عدوّاً من سوا أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإنّ ربي قال: يا محمّد إني إذا قضيت قضاءً فإِنَّهُ لا يردُّ وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامّة، وأن لا أسلطَ عليهم عدوّاً من سوا أنفسهم يستبيح بيضتهم، ولَوْ اجتمعَ عليهم من أقطارها، أو قال من بين أقطارها، حتّى يكونَ بعضهم يهلك بعضاً، ويسبي بعضهم بعضاً. مسلم (2889).

وَحَمَلَهُ عَلَى التَّهْدِيدِ الرَّادِعِ لِلْمَصْلَحَةِ أَوْلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى حَقِيقَةِ الْقَطْعِ لِلْمَصْلَحَةِ، وَهَذَا يَجْرُ إِلَى النَّظَرِ فِيمَا يُسَمَّى مَصْلَحَةً مُرْسَلَةً.

قَالَ: وَشَاوَرَنِي بَعْضُ الْقُضَاةِ فِي قَطْعِ أُمْلَكَةِ شَاهِدٍ، وَالْعَرَضُ مِنْهُ عَنِ الْكِتَابَةِ بِسَبَبِ قَطْعِهَا، وَكُلُّ هَذَا مُنْكَرَاتٌ عَظِيمَةٌ الْمَوْقِعِ فِي الدِّينِ، وَاسْتِرْسَالٌ قَبِيحٌ فِي أَذَى الْمُسْلِمِينَ".
انتهى كلام الشوكاني رحمه الله من إرشاد الفحول. (88)

وما أجمل كلام ابن دقيق العيد المتقدّم وهو النهي عن الاسترسال فيها، وعدم الخوض فيها عند كُلِّ أَمْرٍ، بل إِنَّ الكلام فيها يحتاج إلى نظرٍ سديدٍ.

وقد نَقَلَ الشَّاطِبِيُّ فِي (الاعتصام) (89) وَفِي (الموافقات) (90)، وَكَذَلِكَ الشُّوكَاوِيُّ فِي كَلَامِهِ الْمُتَقَدِّمِ بَعْضَ الضُّوَابِطِ الَّتِي تَضْبِطُ الْقَوْلَ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ، وَنُلَخِّصُهَا بِهَذِهِ النِّقَاطِ:

أولاً: أَنْ تَكُونَ ضَرُورِيَّةً أَوْ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّرُورَاتِ السَّتِّ، أَوْ تَكُونَ مَصْلَحَةً حَقِيقِيَّةً تَنْدَرِجُ تَحْتَ قَاعِدَةٍ كُلِّيَّةٍ مِنْ قَوَاعِدِ التَّشْرِيعِ، وَتُحَقِّقُ فِعْلاً مَصْلَحَةً شَرْعِيَّةً لِحِفْظِ الدِّينِ، أَوْ النَّفْسِ، أَوْ الْعَقْلِ، أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ النَّسَبِ، أَوْ الْمَالِ، وَتَرْتِيبُ الْمَصَالِحِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تُرَاعَى يَكُونُ أَوَّلَهَا الدِّينُ، وَثَانِيهَا النَّفْسُ، وَهَكَذَا.

فَأَوَّلُ الْمَصَالِحِ الَّتِي تُرَاعَى: مَصْلَحَةُ الدِّينِ وَمِنْ ثَمَّ النَّفْسُ؛ فَالْأَمْرُ الَّذِي يُحَقِّقُ مَصْلَحَةً دِينِيَّةً وَيَحْفَظُ لِلنَّاسِ دِينَهُمْ يُعْمَلُ بِهِ وَلَوْ أَضَرَّ بِالْأَرْوَاحِ؛ فَحِفْظُ الدِّينِ أَوْلَى، وَلِتَفْصِيلِ هَذَا انْظُرْ (الموافقات 2/29).

ثانياً: أَنْ تَكُونَ كُلِّيَّةً؛ أَوْ مَصْلَحَتُهَا قَائِمَةٌ لْجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ لِأَكْثَرِهِمْ فِي وَاقِعَةٍ مُعَيَّنَةٍ عَلَى الْأَقْل.

ثالثاً: أَنْ تَكُونَ قَطْعِيَّةً؛ أَوْ لَا تَكُونَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ مُعَارِضَةً لِنَصِّ شَرْعِيٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ لِأَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ قَطُّ فِي مُخَالَفَةِ أَمْرِ اللَّهِ وَهَيْهِ.

(88) (403/1).

(89) (383-365/2).

(90) (153-148/4).

رابعاً: أن لا يُفْضَى الأخذُ بهذه المصلحة إلى حصول مَضَرَّةٍ مُساويةٍ لها أو زائدةٍ عنها لأنَّ هذا يكون عبثاً وضرراً، فالمصلحة التي تؤدي إلى مَضَارٍّ مُساويةٍ أو زائدةٍ لا شكَّ أنَّها مَصْلَحَةٌ مُلْغَاةٌ.

خامساً: ألا تكون مُفَوِّتَةً لمصلحةٍ أعظمَ منها لأنَّ السياسةَ الشرعيةَ تقتضي تحصيلَ أعظمِ المنفعتَيْنِ، فلو كنا أمامَ مُنْفَعَتَيْنِ لا سبيلَ إلا لتحصيلِ واحدةٍ منهما، وَجِبَ أن نأخذَ بأعظمِ المنفعتَيْنِ وأكبرِ المصلحتَيْنِ.

وبهذه الضوابط يتحدد هذا الأصل، وتصبح المصالحُ المُرسَلَةُ طريقاً صحيحاً من طرق الحقِّ والعدل، ويُسدُّ الباب على ما يُنافي الشرعَ من يريد أن يُصادِمَ تشريعَ الله بمصالحٍ موهومةٍ مَظَنُونَةٍ لا تُحقِّقُ إلا الفسادَ في الأرض.

إذا تَبَيَّنَ هذا واثَّضحت الضوابط التي يُبنى عليها القولُ بالمصالحِ المُرسَلَةِ، فإنه يُلزَمُ القائلُ بها ركناً مهماً وهو أحدُ رُكْنَيْ القولِ بالمصالحِ المُرسَلَةِ، وهذا الركن هو الإحاطة بعلم الواقعة وملايساتها وتاريخها، وذلك ليتمكنَ من معرفة هل هذا العمل تَرْكُهُ أَوَّلَى أو فِعْلُهُ أَوَّلَى، وهل تَرْكُهُ يُحقِّقُ مصلحةً أعظمَ أم فِعْلُهُ يُحقِّقُ مصلحةً أعظمَ، وهل التَّركُ سَيَمْنَعُ المُفاسِدَ أم أنَّ المُفاسِدَ حاصلةٌ لا مُحَالَةٌ؛ فيكونُ تركُ الفعل لا معنًى له؟ المهم والمؤكَّد أنه ينبغي على مَنْ أراد القول بها أن يعرف الواقعَ حَقَّ المعرفة لِيَتَمَكَّنَ من الحكم.

وبالنسبة لعمليات الثلاثاء المبارك ضد الولايات المتحدة، لا شكَّ أنَّ الصليبيين اتهموا الأفغان مباشرةً قبل أن ينقشع غبار الحطام، ونحن نقول ليس من المؤكَّد لدينا أنَّ الأفغان هم الذين قاموا بذلك، ولكن لنفترض أنَّ المسلمين هم وراء تلك العمليات، لأنَّ هذا الافتراض هو الذي بَنَى عليه المُنتَسِبُونَ للعلم فتاواهم المُستَنَكِّرة، ونحن بصدد بحث مَدَى شرعية العمليات إن كان مَنْ وراءها مسلمون.

وبعد بيان جواز هذه العمليات من حيث الأدلة الشرعية إن كان مَنْ وراءها مسلمون، ندخلُ إلى بحث العمليات من ناحية تقدير المصالحِ والمفاسِدِ، والعمليات لم يُتَّهَمَ بها حتى الآن إلا الأفغان، فالذي يريد أن يُقَدِّرَ المصالحِ والمفاسِدَ للعمليات يُلزَمُهُ أن

يعرف وضع المسلمين في أفغانستان والذين طاهمهم العدوان الأمريكي الغاشم منذ سنوات، فإننا نقول إنّ الذي في أفغانستان باستطاعته أن يُقدّر المصالح والمفاسد بنسبة تربو على 80%، ومن هو خارج أفغانستان لا يمكنه تقدير أكثر من 30%، لأنّ الأفغان إن كانوا هم الذين فعلوها حقاً فإنّ الذي دفعهم لذلك لا شك أنّها دوافع قوية اضطرتهم لهذا العمل، وقد طغت تلك الدوافع على كلّ المفاسد المتوقعة بعد هذا العمل، فكلّ عاقل يعرف أنّ أمريكا ستزدّ بكُلّ قوة على هذه العمليات ولا يمكن أن يتصوّر أنّ الفاعل إن كان عاقلاً أن يعقل عن حجم ردّ الفعل الأمريكي وقوته، لذا قبل أن يحكم المرء على مصلحة هذا العمل أو مفسدته فينبغي له أن يُحيط علماً بواقع الذين ارتكبوا هذه العمليات، ويعرف علم الواقع الذي وصلهم.

فالمباشر للأحداث ليس كمن يتابع عن بُعد؛ فمن المجازفة أن يحكم رجل متكئ على أريكته يبيت آمناً في سريه، معافى في جسده، عنده قوته، بعيد آلاف الأميال ولا يعرف عن حال إخوانه إلا ما تناقلته وسائل الإعلام المعادية، أقول من المجازفة أن ينبري من حاله كذلك ليحكم بمفسدة عمل قام به كما يزعمون الذين شرّد أبناءهم، ولم يذوقوا الراحة ولا الأمن ولا الطمأنينة، تتخطفهم الأمراض، وتقتلهم المجاعة والجفاف من الحصار، ولا يجد أحدهم ما يوارى به سواته أو يسدّ به جوعته، وأبناؤه يتضاغون عنده يقتلهم الجوع أو المرض، إنّ من حاله كذلك فإنّ الشهادة بالنسبة له أعظم مصلحة يحققها إذا وفقه الله إليها مؤمناً صابراً محتسباً.

ولذلك يقال مثلاً لا بُدّ أن ينظر المفتي في الواقع جيداً، ثم يُنزل الحكم الشرعي الصحيح على الواقع، فيكون الناظر هنا له نظران:

الأول: النظر في الواقع وتنزيله منزلته الصحيحة الشرعية، مثل: تحقيق المنّاط في أمريكا؛ أيّ دار تكون في الفقه الإسلامي؟

الثاني: النظر في الحكم الشرعي المترتب على الواقع هذا، فدار الحرب لها أحكام مخالفة لدار العهد.

فإذا اختلَّ أحد النَّظَرَيْنِ ظهر الخلل.

فقد ينظر أحدٌ إلى مصالح مُعَيَّنَةٍ لأنه عَرَفَ الواقع مثلاً، ولكنه لم يعرف تنزيل الحكم الشرعيِّ الصحيح عليه لجهله بتحقيق المناط.

وقد يعرف أحدُ الحكم الشرعيِّ ولكنه لا يعرف الواقع فيحصل الاختلال من هذا الوجه.

أمَّا إذا صَحَّ النظران فإنَّ الحكم يصحُّ، ولا يحتاج النظر بعد ذلك إلى مَفَاسِدَ وَمَصَالِحَ.

وَلْيَتَضَحَّ المقصود من الكلام الآن في سآتي على ما اعتبَرُهُ بعض المنتسبين للعلم مفسدةٌ تُحَرِّمُ هذه العمليات إن كان الفاعل مسلماً، وأُوضِّحُ وجهة نظر المتَّهَمِينَ فيما أَعْلَمُهُ من واقعهم، علماً أنَّ الأصل في مثل تلك العمليات الجواز لأنها من الجهاد والإثخان المأمور به شرعاً، فلا يحتاج القائل بجوازها أن يُقيم دليلاً على المصلحة الراجحة أبداً إنما يكفيه أن يقول هذا جهادٌ أَمَرَ الله به في كتابه وأَمَرَ به رسوله ﷺ في سُنَّتِهِ، فإذا أراد أحدٌ منع هذه الأعمال فعليه هو أن يُقيم دليلاً قوياً أو مفسدةً راجحةً تنضبط مع الأصول التي قَدَّمْنَاهَا لِيُصَارَ إلى قوله وفقاً لِمَقاصد الشريعة، فالأصل إذاً هو جواز العمليات بالدليل، والمنع طارئٌ لا يُقْبَلُ إلا بضوابط.

المفسدة الأولى:

قالوا بأنَّ هذه العمليات يمكن أن تتسبب بسعيٍّ جادٍ لتصفية البؤر الجهادية في العالم خشيةً أن تُفَرِّزَ مثل هذا العمل، وهذا ربما ينعكس على فلسطين والشيخان وكشمير وغيرها من المناطق الإسلامية... إلخ.

وهذه المصلحة هي من جنس المصالح الملغاة التي تُهْمَلُ، وإذا أنزلنا عليها الضوابط السابقة فإننا نجد أنها لا تصلح أن تُسمَّى من المفاصد التي تمنع القيام بهذا العمل، ويُردُّ عليها بما يلي:

1. يقال هذه مفسدةٌ لا يمكن أن تحصل أبداً لأنَّ الرسول ﷺ يقول كما في

الصحيحين وغيره: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى

يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽⁹¹⁾، ويقول ﷺ أيضاً كما عند أبي داود «الْجِهَادُ مَاضٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» فلا يمكن أبداً أن يُصَفِّي الكفار الرايات الجهادية، ولو اجتمع الإنس والجن جميعاً، فإنّ هذا الدين ماضٍ، والجهاد ماضٍ إلى قيام الساعة، فما بيّن الشرع أنه لن يحصل أبداً؛ كيف بنا أن نجعله مفسدة تُفضي إلى تعطيل الدليل والنكاية بالكفار؟

2. إنّ الواقع يشهد أنّ الكفار وأذنانهم لم يألوا جهداً في تصفية الرايات الجهادية، فكلما قامت راية جهادٍ اجتمعوا جميعاً لإسقاطها بكل ما يملكون، فالعارف بأحوال المجاهدين يعلم علم اليقين أنّ دول الكفر وعلى رأسها أمريكا وأذنانهم قد بذلوا قصارى جهدهم لضرب رايات الجهاد وقتل رموزه واعتقالهم، فهذا العمل لن يزيدهم إلا أن يُصَرِّحُوا بالعداوة بعد أن كانوا يُسِرُّونَ بها، بل إنّ تصرّيحهم بالعداوة أيضاً يُعَدُّ مصلحةً حصلت من هذه العمليات، فهم قد استنفدوا وسعهم في القضاء على الجهاد بكل الأساليب ولا يُتَصَوَّرُ أنّ عندهم زيادةً مهمة على ما قدّموا.

3. وحتى لو قيل إنّ العالم بعد هذه العمليات سوف يمنع تحريك الأموال والأشخاص إلى ساحات الجهاد، نقول: إنّ هذا ما عزموا عليه قبل عمليات الثلاثاء، ففي اجتماعٍ للاتحاد الأوروبي قبل ثمانية أشهر قدّمت فرنسا وروسيا مشروع قرار محاصرة الحركات الجهادية بشكلٍ أكبر، وكان المشروع المقدمّة توصياته في مذكرة تبلغ أربعين صفحة، أعدّها خبير فرنسي في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، وتم الاتفاق على البدء بخطوات عملية ودولية لمُحاصرة الحركات الجهادية مالياً وبشرياً، ثم اجتمعت دول (الكومنولث) وطرحت نفس المشروع وقررت أولاً حصار أفغانستان واليشان بشكلٍ مكثّف، فإذا علمنا ما أعلنوه فقط من خطط، استطعنا أن نحكم بأنّ هذه العمليات لن تزيد الوضع سوءاً لأنّ السوء حاصلٌ قبلها، وكذلك نستطيع القول إنّ الهامش الضيق المعطى للحركات

⁽⁹¹⁾ البخاري (7311)، ومسلم (1923) واللفظ له.

الجهادية قبل العمليات لن يدوم أكثر من شهرين على أحسن الأحوال، فَمَن نظر إلى الواقع عرف خطأ القول بهذه المفسدة المطروحة.

4. وإنّ هذه المفسدة أيضاً تَرُدُّها السيرة، فالنبي ﷺ بقتاله للكفار في بدرٍ وأُحُدٍ وتعرّضه لقوافلهم وتجارتهم جمّعوا له الأحزاب من كل جانب، وحاصروه حتى وصفهم الله بقوله ﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللّهِ الظُّنُونَا (10)﴾ [الأحزاب: 10]، فجاء كفار قريش من فوق المدينة، ونقض اليهود العهد أسفل المدينة، وصرّح بالنفاق داخل المدينة حتى قال أحد الصحابة: "وَأَحَدُنَا الْيَوْمَ لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْغَائِطِ!!" وعلى مقياس هذه المصالح يُقال: إنّ النبي ﷺ أخطأ وأثار الأحزاب عليه والذين هم أقوى منه عدداً وعدة -وحاشاه- وذلك بالتعرّض للكفار وجرحهم لحربه في المدينة، فطبيعة الجهاد أنه يُثير العدو، وكيف بالنبي ﷺ بعدما فتح الجزيرة وهو ضعيفُ القوة بالنسبة لفارس والروم ورغم ذلك يُثيرهم عليه بدعوتهم وإرسال الجيوش لهم كجيش مؤتة وغزوته هو إلى تبوك؟

5. وأيضاً إنّ المفسدة المتقدمة التي زعم القائلون بها أنها مفسدة، إذا أنزلنا عليها الضوابط الخمس التي قدّمناها نجد أنها تخالف أهمّها فهي ليست مبنية على شيء من الضرورات الخمس يقيناً، وهي أيضاً ليست كُليّة، وأيضاً غير قطعية بل مُعارضة لنصٍّ شرعيٍّ وقد قدّمنا طرفاً من النصوص التي تُفيد بأنّ الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة، وأيضاً هي لن تُفوّت مصلحةً أعظم ولن تُحدث مفسدةً أعظم لأنّ ما خافه أصحاب هذه المفسدة هو مُتحقق والمفسدة حاصلة قبل هذا العمل، وطرداً لأصلهم ينبغي أن نوقف الجهاد في فلسطين والجهاد في الشيشان حتى لا يتكاثف العالم لتصفية المجاهدين؛ عجباً لهذه المصالح المرسله!!

المفسدةُ الثانية:

قال المفتون بمنع العمليات: مفسدةُ تصفية البؤر الجهادية، قد تمتدُ التصفية إلى كثيرٍ من الأعمال الإسلامية والدعوية والثقافية والخيرية والتعليمية التي قد يُصنّفونها على أنها البيئة التي تضع القوالب، وتُهيئ المناخ... إلخ

نقول لهم إنّ هذه المفسدة حاصلةٌ منذ القدم، قبل أن يتنبّه لها هؤلاء المفتون، فنظرةٌ إلى العالم وخاصة العالم الإسلامي: أين الأعمال الدعوية الحرة فيه؟ أين العلماء والدعاة؟ لا يوجد عملٌ دعويٌّ حرٌّ، والعلماء في السجون، وأحسن أحوالهم في الإقامة الجبرية أو موقوفون عن الدعوة إلا بإذن السلطات، والشريط والكتاب الذي يوزّع لا يوزّع إلا على نطاقٍ ضيقٍ جداً وأيضاً لا بُدَّ أن يُفسحَ جُنْدُ الطاغوت هذه المادة أو تلك لتكون قابلةً للتوزيع أو الطباعة، فالعمل الدعوي الذي تَرَوْنَ أنّ ضربه مفسدةٌ هو مَضْرُوبٌ منذ عقود؛ أين أنتم عن الواقع؟

وكذلك الأعمال الخيرية محاصرةٌ أشدَّ المحاصرة، بل إنّ روسيا وأمريكا قد طالبتا أكثر من مرةٍ بإغلاق بعض المؤسسات الإسلامية بحجة أنها تدعم الجهاد، وفي الصيف الماضي نشرت صحيفة الشرق الأوسط تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت، التي تُطالبُ بإغلاق بعض الهيئات الإسلامية ومنها مؤسسة الحَرَمَيْنِ في السعودية وبعض الهيئات الأخرى بتهمة تمويل العمليات الإرهابية.

بل إنّ مؤتمر وزراء الخارجية العرب المعقود في الجزائر عام 1414هـ، كان موضوع الاجتماع الذي جاؤوا من أجله هو تخفيف الموارد المالية للإرهاب -أي الجهاد- ومنع وصول أموال الزكاة والصّدقات إلى الإرهابيين، وأنشأت كُلُّ دولةٍ عربيةٍ لجنةً حكوميةً تَدخلُ تحتها جميعُ الهيئات الإغاثية ليمكنها أن تُسيطر على نشاطاتها وتراقب حساباتها الصادرة والواردة، ثم بعدها اجتمع رؤساء الدول العربية في تونس لمُعَالَجَةِ مشكلة الإرهاب، وقرروا قرارات حربٍ على الإسلام، حتى إنّ صحيفة القدس العربية القومية قالت بعنوان كبير في صفحتها الأولى: **الدولُ الإسلاميةُ تجتمعُ لحرب الإسلام**، ثم وقعت الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية قرار التعاون في مجال مكافحة الإرهاب (الجهاد) وتمّ التوقيع قبل ستة أشهر، ونَحَتْ دول مجلس التعاون الخليجيّة المنحى نفسه ووقّعت على التعاون فيما

بينها في مجال مكافحة الإرهاب (الجهاد) ولم ترفض التوقيع إلا الكويت وقطر، لمصالح سياسية تمّ إعلانها.

فزعكم أنّ العمليات في أمريكا ستحدث مفسدة ضرب المؤسسات الخيرية هي مفسدة حاصلة منذ القدم أيها الفقهاء، وليتضح ذلك جلياً انظر إلى فصل (يا خيل الله اركبي) في هذا الكتاب، ففيه ذكر لبعض خطتهم وتوجهاتهم لضرب الصحوة منذ عشرات السنين.

أما الأعمال التعليمية التي بكيتم على ضربها، فإننا نقول أقيموا لنا دليلاً واحداً أنه يوجد أعمال تعليمية مستقلة ومثمرة لدى أي جماعة إسلامية ونسلم لكم! أم أنكم تكون على خيال وأوهام؟

وهذه المفسدة المزعومة حينما نطبقها على الضوابط الخمس التي سبق ذكرها فسوف يتبين لنا أنها مصالح موهومة لا يعتد بها الشرع.

المفسدة الثالثة:

زعم المستنكرون للعمليات أنه ربما تحصل مفسدة وذلك باضطهاد الشعوب الإسلامية أو بعضها من الظالمين، ويخشون على الشعب الأفغاني أن يغزى من قبل أمريكا. نقول لهم أثبتوا لنا أنّ شعباً من الشعوب الإسلامية لم يضطهد الآن من قبل الظالمين. بل أثبتوا لنا أنّ شعباً من الشعوب الإسلامية يمكن له أن يقول ما يعتقد، ويمكن له أن يعبد الله بكل حرية.

بل أثبتوا لنا أنّ شعباً من الشعوب الإسلامية تحكم عليه شريعة الله كاملة في كلّ مجالات الحياة.

لا يمكن لهم أبداً أن يجيبوا بالإثبات على أيّ سؤال سبق سوى ما يحصل في أفغانستان، فإذا كنتم لا تجدون شعباً يُحكم بالشرعية ولا تجدون شعباً غير مضطهد، فكيف جاز لكم أن تحكموا على عمل مشروع أنه مفسدة لأنه يسبب اضطهاداً للمسلمين؟ سبحان الله، واعجباً!! مفسدة حاصلة كيف زعمتم حصولها الآن؟

أما عن الشعب الأفغاني وبكاؤكم عليه، فإننا نقول لكم: اليوم تنتصف الإمارة الإسلامية في سنتها السادسة قائمة بأمر الله، مُدافعةً عن الجهاد والمجاهدين، ولم نَرِ ممن تباكى عليها مجهوداً يُذكر لتقويتها أو نُصحها أو إرشادها، فمفسدة اضطهاد الظالمين للأفغان حاصلة بسبب خذلانكم لهم، وبسبب عدم وقوفكم مع الإمارة الإسلامية، لم يَتَطَوَّعَ عالمٌ واحدٌ أو طالب علمٍ حتى بالنزول عند الإمارة والشَّد على عُضُدِهِمْ، حوصرت الإمارة من أجل الجهاد والمجاهدين من قِبَلِ كُلِّ الدُول قاطبةً ولم نسمع صوتاً مُستنكراً واحداً كالذين استنكروا قتل الأبرياء (الشُّقْر)، وضربت أفغانستان بالصواريخ ولم نسمع من يُساند أو يشجب أو حتى يعزي.

أنتم خذلتم الأفغان وتركتموهم يواجهون الحصار والضرب والتكالب، ثم لَمَّا رَدُّوا إن - صَحَّ اتِّهامهم - على كل ما يحصل لهم قُلتُم إنَّ مَفْسَدَةَ رَدِّهِمْ أعظمُ من مَفْسَدَةِ سَكوتهم؟ سبحانه الذي رَزَقَ الفقهَ للفقهاء!

كما أنه لا يَحِقُّ لأحدٍ أن يتباكى على أفغانستان وهو أول مَنْ خَذَلَهَا، فأيضاً لا يَحِقُّ لأحدٍ أن يَحْكُمَ على الأفغان بأنهم أَخَذُوا مَفْسَدَةً بهذه العمليات - إن كانوا هم - إلا أن يكون عارفاً بواقعهم.

الإمارة الإسلامية تواجه حرباً عسكريةً، يدعم أعداءهم فيها أمريكا وروسيا وإيران والهند والصين وطاجكستان وأوزبكستان وتركيا، وأخيراً الاتحاد الأوروبي بعد زيارة الهالك مسعود لهم، وأيضاً الإمارة الإسلامية تواجه حصاراً مُحْكَمًا من قِبَلِ دُولِ العالم كلها بالإجماع ولم تمتنع عن التصويت إلا ثلاثة دول شيوعية ووثنية.

والخيارات التي أمام الإمارة الإسلامية خيارات محددة لكي تخرج من هذا الحصار وتخرج من هذه الحرب:

أولاً: أن تخضع للنظام العالمي الجديد وللشرعية الدولية وتنفذ قرارات الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 1333، وتشكل حكومة ائتلافية كُفْرية وتُحْكَم الطاغوت.

ثانياً: أن تُصرَّ على موقفها وتتمسك بدينها، ويستمر الحصار، ويستمر العمل العسكري الموحَّد ضدها، وإن لم توافها مَنِيَّتُها وتسقط هذا العام فستسقط العام القادم وتموت موتاً بطيئاً.

ثالثاً: أن تبدِّل وسعها، وتدافع عن نفسها، وتحاول أن تجرَّ قدمَ مَنْ تولى حصارها إلى أرضها لتسحق هامته وينصر الله جُنْدَهُ كما نصرهم مرَّتين على البريطانيين وعلى الاتحاد السوفيتي.

فهذه الخيارات الثلاث التي لا رابع لها حقاً، خياراتٌ مُحَيَّرَةٌ أحلاها مُرٌّ، ويكفي المرء أن يموت على دينه ليعلن للناس أجمعين ويصرخ بها مدوية ويقول: فُزْتُ وَرَبِّ الكَعْبَةِ! فأَيُّ مصلحةٍ يمكن للإمارة الإسلامية أن تحافظ عليها وهي التي تشعر أنَّ العالمَ يُحيط بها ويناصبها العداء ويَرميها عن قوسٍ واحدة ويهلك المسلمين فيها؟

كُلُّ ذلك مع خُذْلان المسلمين لها وأولهم العلماء بل مع تكفير بعض العلماء لهم، فلم يكن خيارهم هذا إلا خياراً مَبْنِياً على ثقتهم بنصر الله يوم أن يدخل العدو أرضهم. ثم إنَّ الإمارة الإسلامية تعلم عِلْمَ اليقين أنَّ أمريكا تَعُدُّ خطةً عسكريةً لاجتياح أراضيها، وضربها ضربةً عسكريةً جويةً قاصمةً لنزع حكومة الإمارة وتنصيب حكومة ظاهر شاه المنفي في روما حتى لو لم تحصل العمليات، أي قبل العمليات بشهرين؛ فقد نقلت صحيفة (ضرب مؤمن) الإسلامية الباكستانية عن وزير الخارجية الباكستاني الأسبق نواز زينك أنَّ مسؤولين كباراً في الحكومة الأمريكية أبلغوه في منتصف شهر يوليو/تموز من عام 2001م بأنَّ الولايات المتحدة ستتخذ إجراءاتٍ عسكريةٍ ضد أفغانستان بحلول منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول 2001م، وقال الوزير الباكستاني السابق إنَّ المسؤولين الأمريكيين أبلغوه بالخطة أثناء انعقاد مؤتمرٍ لدول مجموعة الاتصال الخاصة بأفغانستان الذي عُقد تحت رعاية الأمم المتحدة في برلين.

وقال نواز إنَّ المسؤولين الأمريكيين أبلغوه أنه إذا لم يَتِمَّ تسليم ابن لادن على الفور فإنَّ الولايات المتحدة ستقوم بعملٍ عسكري لاعتقاله أو قتله هو والملا عمر زعيم حركة طالبان، ويُشِيرُ المسؤول الباكستاني إلى أنَّ الهدف الأوسع من تلك العملية سيكون إسقاط حكومة

طالبان وتنصيب حكومة انتقالية من الأفغان المعتدلين من الممكن أن يترجمها ملك أفغانستان السابق ظاهر شاه.

وأوضح المسؤول الباكستاني السابق أنّ واشنطن ستشُنّ عملياتها من قواعد في طاجكستان حيث يقيم عددٌ من المستشارين الأمريكيين بالفعل.

وقال إنّ أوزبكستان ستشارك في العمليات وأنّ سبعة عشر ألف جندي روسي يقفون في حالة استعداد، مشيراً إلى أنّ العمليات العسكرية ستتمّ فُجئاً سقوط الثلوج في أفغانستان بحلول منتصف أكتوبر/تشرين الأول على أكثر تقدير.

وشكك المسؤول الباكستاني السابق في إمكانية تراجع الولايات المتحدة عن خططها حتى إذا تمّ تسليم ابن لادن على الفور من قبل الإمارة الإسلامية.

وقد نقلت (البي بي سي) هذا التقرير عن دبلوماسي باكستاني سابق قوله، بأنّ الولايات المتحدة كانت تخطط لعمليات عسكرية ضد أسامة بن لادن وحركة طالبان حتى قبل وقوع هجوم الأسبوع الماضي.

فيذا كان هذا الخبر قد وصل إلى الإمارة الإسلامية، فإنّ مبادرتها بالهجوم -إن كانت هي- يُعدّ سبّاقاً عسكرياً رائعاً، لذا فقد قامت بناءً على هذه المعلومات بعملية رائعة خلطت الأوراق وذلك باغتيال الهالك أحمد شاه مسعود؛ فخلطت أوراق المعارضة وشتت أفكارها، فإن كانت هي التي قامت أيضاً بعمليات أميركا فإنّ هذه هي الحِنْكة السياسية والعسكرية المطلوبة، فمن الغباء أن تنتظر الإمارة الأمريكية وأعوانهم حتى يُجهزوا عليها، بل إنّ العمليات التي حصلت في أميركا رأينا أنّها فرّقت التحالف الأمريكي ضد الإمارة فكان التحالف في أول يومٍ بلَغَ أَوْجُهُ وذروته، ثم رأينا التصريحات المتخاذلة والخائفة والمتعقلة تظهر خلال أول أسبوع، فكيف ستكون المواقف بعد شهر؟ بل كيف ستكون بعد شهرٍ من الحرب لا قدَّرَ الله؟

المهم من الكلام السابق هو أن نُبيِّن أنّ الإمارة الإسلامية كانت بين خيارات أفضلها أن تدخل الحرب هي بفعلها ولو أنّها خسرت وقتلوا جميعاً فيكفي أنهم ماتوا على الإسلام وهم قائمين بأمر الله ولم يخنُوا لغير الله هامةً، وكما قال الشيخ عُمر عبد الرحمن فَلَكَ اللهُ

أُسْرُهُ⁽⁹²⁾ في كتابه (أصناف الحكم والحكام): "لأن يقوم الناس جميعاً ويطالبوا بتحكيم الشريعة عليهم فَيُقتلوا جميعاً، خيرٌ لهم من أن يعيشوا جميعاً في رَعْدٍ تحت حُكم الطاغوت، فإنّ الذين ماتوا جميعاً من أجل الدّين هُم الذين سَمَّى الله فعلهم: ﴿ذَلِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ (119)﴾ [المائدة: 119] كما فعل أصحاب الأخدود".

فالأفغان حقيقة لم يخسروا وإن خسروا الدنيا وقُتلوا، ولكن المسلمين في بقاع الأرض هم الذين خسروا يوم أن استكانوا وآثروا السلامة ورضوا بأن تحكمهم القوانين الوضعية، وظنّوا أنّ هذه هي المصلحة، فحسبوا أنّ المصلحة أن يعيش المرء، والمفسدة أن يُقتل بغضّ النظر هل يعيش كافراً أو يموت مؤمناً، فالمصلحة المطلقة هي أن يعيش العبد مؤمناً ويموت على ذلك.

ثم إنّ الذين يقولون إنّ العالم كلّهُ سوف يواجه الأفغان ويقتلهم جميعاً بعد العمليات التي حصلت، نقول إنّ هؤلاء يحكمون بناءً على ظنونٍ وتخميناتٍ وتوقعاتٍ فقط، ولكنّ الأفغان حينما قاموا بالعمليات فإنه من المؤكّد لديهم أنّ حالهم سيتغيّر إلى الأحسن، إذا نصرهم الله على عدوهم، فهم يُحسنون بالله الظنّ وأنه ناصرهم، وفعلوا المأمورَ وسلكوا جميع السُّبل لإقامة دولتهم واستمرارها، فكيف بغيرهم من الذين لا يُحسنون الظنّ بالله يحكمون بخطأ هذه العمليات لأنهم يتوقعون أن يخذل الله عباده ويتصرّ الصليب عليهم!!

والقاعدة الشرعية تقول: الشكُّ لا يُبطل اليقين؛ فاليقين أنّ الله ناصرٌ عباده ولو بعد حين واليقين أنّ الله سيُعلي راية الإسلام ويهزُم الكفر، فكيف بشكٍّ أولئك وسوء ظنهم بالله، أن يُبطل يقين الأفغان بالله؟

وعلى كل حال فإنّ المفسدة التي زعم المستنكرون للعمليات أنها ستحصل من العمليات، هي مفسداتٌ حاصلّة ومُتحققة، والعمليات لا تزيدُها شيئاً إلا أنها جعلتها علنيةً فقط بعدما كانت سرية، وهذه في حقيقتها مصلحةٌ ظاهرةٌ لِيَتَبَيَّنَ المسلمون ويعرفون عدا الكفار لهم، فالمصالح المزعومة لا يُعتمدُ بها شرعاً وهي مصالحٌ مُلغاة، ومَن أراد التأكد منها فليُنزّلها على الضوابط الخمسة المتقدّمة بعدما يفقه واقع العالم الإسلامي والأفغان خاصة.

⁽⁹²⁾ توفي تقبّله الله في الشهداء، أسيراً في سجون أمريكا، يوم الثامن عشر من شباط من عام 2017م.

المفسدة الرابعة:

قال المستنكرون للعمليات إنّ من المفسد التي ستحدثها العمليات أن يواجه المسلمون في الغرب تضيقاً ويُعرّضون لبعض المضايقات والاعتداءات، بعد استغلال اليهود إعلامياً هذا الحدث ضدهم، وهذا يُفقدتهم مصلحة ظاهرة؛ إذ يُعدّ الغرب مُتَنَفِّساً لكثير من المسلمين المضطهدين في بلادهم.

نقول إنّ هذه المفسدة ليست كُلِّيَّةً، وقد قدّمنا أنّ المصالح التي تُعتَبَرُ لا بُدَّ أن تكون كُلِّيَّةً أي للمسلمين جميعاً أو على أقلِّ الأحوال لأغلب المسلمين أو للأكثر عدداً على الأقل، والمسلمون في أمريكا يبلغ تعدادهم كما تُشير آخر إحصائيات المراكز الإسلامية ثمانية ملايين مسلم، يرتاد المساجد والمراكز الإسلامية مليوناً من هؤلاء على أكثر الأحوال كما تُشير الإحصائية، وعدد الذين يسكنون أمريكا باعتبارها مَهْجَراً لهم يهرون فيها من ملاحقة الطواغيت قد لا يتجاوز عدد من هذا حالهم خمسمائة مسلم بعد المبالغة، هؤلاء الذين يمكن القول بأنّ أمريكا تُعتبر بالنسبة لهم المكان الوحيد الذي يأمنون فيه من الفتنة، والبقية الباقية من المسلمين المهاجرين أغلبيهم جاء للقامة العيش والبحث عن الدنيا.

وإذا كان كذلك فكيف نُغَلِّبُ مصلحة خمسمائة مسلم أو مليون أو حتى ثمانية ملايين على مصلحة أكثر من ثلاثمائة مليون مسلم على أقلِّ الأحوال تضطهدهم أمريكا؟ فالشعب العراقي المسلم والبالغ عدده عشرين مليون مسلم مُحَاصَرٌ من قِبَلِ أمريكا منذ عقد من الزمان وقُتِلَ من جرّاء الحصار مليون ومئتي ألف مسلم أغلبهم من الأطفال وانتشرت الأمراض الفتّاكة فيهم بشكلٍ مذهلٍ.

والشعب الأفغانيّ المسلم البالغ عدده ثلاثين مليون مسلم مُحَاصَرٌ من قِبَلِ أمريكا منذ عامين تقريباً وقُتِلَ في الحصار سبعون ألف مسلم، وانتشرت الأمراض والفقر بنسبة 95% بين المسلمين.

والشعب الفلسطينيّ المسلم مُحَاصَرٌ ومُشَرَّدٌ ومقتولٌ من قِبَلِ أمريكا منذ أكثر من خمسين سنة.

والشعب الأندونيسي البالغ عددهم مائتين وخمسين مليون مسلم مَرَّقَته أمريكا ونَصَرَتُهُ، ولا زالت تُحَاصِرُهُ بخطط تهدف إلى تفتيت دولته وتفتيت المسلمين.

والفلبين كذلك مثلهم وغيرها من دول العالم الإسلامي، وكل هذه القضايا التي تقف أمريكا وراء مآسي المسلمين فيها، لا يوجد لها حل واضح لدى المسلمين بل الجميع يقف ليتفرج كيف يسقط شعب من بعد شعب وكيف تُنتهك حرمة من بعد حرمة، فالترثيث والتأني ليس فيه مصلحة ظاهرة ولا حتى فيه مصلحة متوقعة بل المفسدة فيه أظهر، فإذا لم يكن هناك حل لدى المنكرين للعمليات فلماذا يغضبون إن بادر أحد لصناعة حل قد يؤدي إلى خطوة تهدف لتحرير هذه الشعوب الإسلامية من الظلم الأمريكي؟

إن مراعاة مصلحة عدد قليل من المسلمين يعيشون في الغرب لنوفر لهم عيشاً هنيئاً، وإهمال عشرات الملايين من المسلمين لم نفكر قط بمراعاة مصالحهم أو رفع الظلم عنهم، يُعد ذلك من أعظم الظلم والعدوان على الشعوب الإسلامية؛ وإلا فكيف لنا بالسكوت عن نصرة ملايين من المسلمين وأقربهم لنا شعب فلسطين والعراق -أقصد نصرة حقيقة فعالة- ثم إذا ارتكب أي عمل فعال لنصرتهم، قلنا ليس من الحكمة؟ فما هي الحكمة التي ستؤدي إلى النصرة الفعالة عندكم؟

فلو أن الأفغان فقط قاموا بهذا العمل من أجل فك الحصار عنهم أو من أجل الثأر لسبعين ألف مسلم ماتوا تحت الحصار، وخمسة ملايين مُشرّد من بلادهم لكفى بها مصلحة تُبيح لهم هذا الفعل حتى لو تضرر مليون من المسلمين في أمريكا، وإن كنا نعتقد أن الضرر وهمي إلا بنسبة لا تكاد تُذكر.

المفسدة الخامسة:

ومن حجج المستنكرين لهذه العمليات قالوا بأن الغرب سيُصوّر المسلم بصورة السقّاح الذي لو تمكّن لأثخن في الناس وصادر حقوقهم، وهذا التصوّر يحول دون تقبل الغرب للإسلام أو التفكير فيه، ويُعقّد مهمة المؤسسات الدعوية في الغرب، ويبيّن جداراً عازلاً يصعب هدمه أو تجاوزه... إلخ.

وأسفًا على منطق فقهاءنا، إننا لنأسف أن تكون هذه مفسدة تُعارض بها النصوص الشرعية الآمرة بالإنحياز في العدو والترئص به في كلّ مكان، ونحن نقول لهم لو أن الغرب

بسبب تطبيق الحدود لدى المسلمين تصوّروا أنّ ديننا دين دماءٍ وقتلٍ وتشويهٍ، فهل يُعقل أن يقول أحد لا تُطَبّقوا الحدود حتى لا يتصوّر الغرب عنّا صورة السّفّاحين؟

إنّ النظر إلى الأحكام الشرعية من منظورٍ غربيٍّ، والعمل بها من مُنطلق ما يقبله رعا الصليب وما لا يقبله، لا يصدر إلا عن شخصياتٍ انهماجية ترى في الإسلام الدونية وأنه دينٌ ينبغي أن يُحوّل ليُعجّب الغرب ليدخلوا فيه، وهذه النظرة من أبطل الباطل؛ فالإسلام نصوصٌ شرعيةٌ وسُنّةٌ مُحمّديةٌ، فما جاء في النصوص وفعله الرسول ﷺ لا يكون إلا خيراً.

ومن الذي قال للغرب إنّ الإسلام ليس فيه سفكُ دماءٍ؟ إنّ النبي ﷺ قال لقريش وهو يطوفُ بالبيت كما عند أحمد: «تَسْمَعُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذَّبْحِ»⁽⁹³⁾، ومن أسمائه ﷺ: الضَّحُوكُ الْقَتَال، وهو نبيُّ الرَّحْمَةِ وَنَبِيُّ الْمَلْحَمَةِ⁽⁹⁴⁾، فلم يأتِ ﷺ إلا بالذبح للكفار المعاندين، فقال كما عند أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما: «بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ، حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»⁽⁹⁵⁾.

فللكفار أن يأخذوا هذه النصوص ويقولوا عن نبيّنا ﷺ إنه سَفّاح، وإنه بُعِثَ لِيُقْتَلَ الناس، وإنّ دينه دينٌ مرتزقةٌ لا يكسبون المال إلا بالقتال والنهب، وإنهم يسبون النساء، ويسترقون الأطفال، نعم وبكل فخرٍ هذا هو ديننا، مهما أطلق الغرب علينا من نعوتٍ؛ نحن نذبحُ كُلَّ معاندٍ للشريعة، نأخذ ماله، ونسبي نساءه، ونسترقُ أبناءه، هذا ما فعله رسولنا ﷺ وأصحابه من بعده ﷺ أجمعين، ويوم أن حَرَصْنَا على أن يأخذ الغربُ عنّا صورةَ «المسلم المعتدل» الذي يتبرأ من فعل نبيّه ﷺ وأصحابه من بعده، أدَلَّنَا الله، وجعلنا عبيداً لهم، وأصبحوا هم الذين يقتلوننا ويسبون نساءنا، ويستعبدون أبناءنا، ودفعنا لهم الجزية عن

⁽⁹³⁾ أحمد (7036)، وابن جِبان (6567).

⁽⁹⁴⁾ ابن جِبان (6314).

⁽⁹⁵⁾ البخاري مُعَلَّقاً غير جازم، قبل حديث (2914) مختصراً، وأخرجه موصولاً أحمد (5667) واللفظ له. قال الذهبي في سِيرِ أعلام النبلاء (509 / 15): إسناده صالح.

يدٍ ونحن صاغرون، ولماذا يحرص أولئك المنتسبون للعلم على ألا يأخذ الغرب عنهم صورة السقّاح، ولا يحرص الغرب واليهود على ألا يأخذ عنهم الشرق صورة السقّاح؟ إنهم يعملون بمعتقدهم الخرافي ولا يُبالون بأحدٍ، ونحن لا نعمل بمعتقدنا الحقّ خوفاً من تغيير صورتنا عندهم!

نحن نعلنها وبكلّ وضوح: إننا لا نريد من الغرب إلا إحدى ثلاث: إمّا أن يُسلموا ولهم ما لنا وعليهم ما علينا، أو يدفعوا لنا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون، فإن أبوا هذه وتلك؛ فليس لهم عندنا إلا السيف، ولو تمكّنّا منهم جميعاً بعد رفضهم الإسلام والجزية، لأبدنا خضراءهم، ولقتلناهم عن بكرّة أبيهم، هذا ديننا ولنا العزّة ولا عزّة لهم، وأيضاً يوم ينزل المسيح ﷺ فإنّ الجزية سترفع ولا يبقى إلا الإسلام أو السيف. (96)

فرفقاً بديننا! رفقاً بديننا يا دُعاة تحسين الصورة، ولا تُحسنوا صورتكم عند الغرب إلا بما فعّله الرسول ﷺ!!

ثم إننا لو جاريناكم على مُرادكم الباطل الذي تُريدون من وراء تعطيل الشرائع حتى لا يقول الغرب إننا أشرار؛ هل صورة المسلمين عند الغرب صورة حسنة؟ هل عند الغرب صورة للمسلم غير صورة السقّاح الشرير القذر؟ أبداً! لا يتصورون عن المسلم إلا ذلك، ودعاياتهم وأفلام هوليوود شاهدة على ذلك، فمن عاشر المستحيلات أن تجد في أفلامهم صورة للمسلم أنه نبيلٌ وصادقٌ ومحبوبٌ أبداً، إنما المسلم في إعلامهم وفي عقول الناس جميعاً أنه شرٌّ من وطأ الحصى، حتى المسلم الذي يُقتل ويُسَرَّد في فلسطين يصفونه بالإرهاب رغم أنهم يهضمون حقوقه كُلّها ويضطهدونه. ولا يمكن أن تتحسن صورة المسلم عند الغرب إلا بشيءٍ واحدٍ فقط بيّنه الله تعالى بقوله: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: 120]؛ وسيستمرون بالكيد والقتال لنا مهما حسّنا الصورة وطأنا الرؤوس لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا

(96) عن أبي هريرة ر: قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا، فَيُكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنَازِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ. البخاري (3448)، ومسلم (155).

وَالْآخِرَةُ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿217﴾ [البقرة: 217] فَإِنْ اتَّبَعْنَا مِلَّتَهُمْ رَضُوا عَنَّْا وَسَلَامُونا وَأَحْبَبُونَا، وهذا ما يسعى له الكثير، وذلك بالتبرؤ من بعض الشرائع الإسلامية التي لا يَرْضِيها الغرب وهذا غير كافٍ لإرضائهم حتى نَتَبَرَّأَ من الدين كُلِّهِ.

فالامتناع عن فعل المأمور به شرعاً معهم من أجل ألا نُشَوِّهَ صورتنا عندهم بزعم الدعوة لهم، هذا أمرٌ لا يُقَرُّه الشرع أبداً، ثم لماذا يُنظَرُ إلى مصلحة دعوة الغرب ودخولهم في دين الله، ولا يُنظَرُ في مصلحة حفظ دين وأنفس ملايين المسلمين بسبب العدوان الأمريكي عليهم، ولماذا يُعَلَّبُ الأول على الثاني؟

ونقول إنّ لِمُسْتَنَكِرِي العمليات خيلاً واسعاً يستوردون منه المفسدَ الوهيّةَ المزعومة التي يطولُ المقام بتتبّعها والردّ عليها، إلا أننا قد قَدَّمنا ضوابطَ العمل بالمصالح المرسلّة، فكُلِّمّا ظَفِرَتْ منهم بما يسمونه مفسدةً أو مصلحةً فاعْرِضْهُ على تلك الضوابط، فإن استقام وإلا فإِنها تُعَدُّ من المصالح المُلغاة.

والمهم الذي نريد أن نوصِلَهُ إلى المسلمين هو أنّ الأُمَّةَ الإسلامية تعيشُ في زمانها هذا أسوأَ فترات تاريخها ذلاً وتشردماً وقهراً، لا من ناحية الحكومات ولا الأحكام ولا الأفراد بل من كل النواحي وفي كل المجالات؛ فالكفر والفسق والفجور والظلم في ازديادٍ عظيمٍ، ولا نظنّ أنّ هناك مصالحَ حقيقيّةً مُلِحَّةً يمكن أن نُعْطِلَ العمل ببعض النصوص من أجلها، فأعظُم مصلحةٍ وهي الدين، رغم ذلك لا نجده يُحَكِّمُ في شؤون حياة أيّ شعبٍ من الشعوب الإسلامية بالكامل.

ولقد عشنا حتى رأينا مَنْ لا يحفظ أدلة الأحكام ولا يُحَسِّنُ الفقه يَنْبِرِي للقول بأنّ هذه مصلحةٌ وهذه مفسدةٌ ويَبْنِي على ذلك تعطيلَ ما أَمَرَ الله به من الجهاد أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو الصدع بالحق، أو تحكيم الشرع، كُلُّ ذلك من أجل مصالحٍ مَظنونَةٍ.

روى ابن ماجه عَنْ حَبَّابٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: 52] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (52) [الأنعام: 52]،

قَالَ: جَاءَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ وَعُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ الْفَزَارِيُّ فَوَجَدُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ صُهَيْبٍ وَبِلَالٍ وَعَمَّارٍ وَحَبَّابٍ قَاعِدًا فِي نَاسٍ مِنَ الضُّعَفَاءِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ حَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ حَقَرُوهُمْ، فَأَتَوْهُ فَخَلَوْا بِهِ، وَقَالُوا: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ لَنَا مِنْكَ مَجْلِسًا تَعْرِفُ لَنَا بِهِ الْعَرَبُ فَضَلَّانَا، فَإِنَّ وُفُودَ الْعَرَبِ تَأْتِيكَ، فَنَسْتَحْيِي أَنْ تَرَانَا الْعَرَبُ مَعَ هَذِهِ الْأَعْبُدِ، فَإِذَا نَحْنُ جِئْنَاكَ فَأَقِمَّهْمُ عَنْكَ، فَإِذَا نَحْنُ فَرَعْنَا فَأَقْعُدْ مَعَهُمْ إِنْ شِئْتَ. قَالَ: نَعَمْ. قَالُوا: فَاتُكُتِّبْ لَنَا عَلَيْكَ كِتَابًا، قَالَ: فَدَعَا بِصَحِيفَةٍ، وَدَعَا عَلِيًّا لِيَكْتُبَ، وَنَحْنُ قُعُودٌ فِي نَاحِيَةٍ، فَنَزَلَ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ (52)﴾ [الأنعام: 52]⁽⁹⁷⁾، فانظر رحمك الله إذا كان النبي ﷺ همَّ أن يطْرُدَ مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الْأَعْبُدِ لِمَصْلَحَةِ الدَّعْوَةِ، عَاتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَفَنَدَ تِلْكَ الْمَصْلَحَةَ، فَالرَّسُولُ ﷺ رَأَى أَنَّ مَصْلَحَةَ جُلُوسِ الشُّرَفَاءِ مَعَهُ وَإِسْلَامَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ فِي مَجْلِسِهِ أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَةِ جُلُوسِ الْأَعْبُدِ عِنْدَهُ، إِذْ لَوْ آمَنَ الشُّرَفَاءُ لَأَمَنَ أَهْلُ مَكَّةَ، فَكَانَ حِفْظُ دِينِ الْأَعْبُدِ الْأَرْبَعَةَ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ إِسْلَامِ سَادَةِ الْكُفَّارِ، فَعَاتَبَ الرَّسُولَ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَبَيَّنَّ لَهُ مَا هِيَ الْمَصَالِحُ الْحَقِيقِيَّةُ الَّتِي يَنْبَغِي الْمَسِيرُ إِلَيْهَا وَالْعَمَلُ بِهَا.

وكذلك عَاتَبَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رَسُولُهُ الْكَرِيمُ ﷺ فِي سُورَةِ عَبَسَ بِقَوْلِهِ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى (1) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى (2) وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى (3) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى (4)﴾ [عبس: 1-4]؛ فَعَاتَبَ اللَّهُ رَسُولُهُ ﷺ لِأَنَّهُ انْصَرَفَ عَنْ ذَلِكَ الْأَعْمَى ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ وَتَوَجَّهَ إِلَى دَعْوَةِ مَنْ حَضَرَهُ مِنْ كُفَّارِ قُرَيْشٍ⁽⁹⁸⁾؛ فَالْحِفَاطُ عَلَى إِسْلَامٍ وَإِيمَانٍ ذَلِكَ الْأَعْمَى أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ إِسْلَامِ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ.

فليُنْظَرِ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَا هَمَّ لَهُمْ إِلَّا حِفْظُ دُنْيَاهُمْ وَحِفْظُ الْأَمْنِ الَّذِي يَعِيشُونَهُ كَيْفَ أَنَّ إِيْمَانَ رَجُلٍ أَعْمَى أَوَّلَى عِنْدَ اللَّهِ مِنْ إِسْلَامِ شُرَفَاءِ الْكُفَّارِ، وَهُمْ الَّذِينَ قَالُوا بِمَصْلَحَةِ عَدَمِ إِثَارَةِ الْكُفَّارِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى لَا يَتَضَرَّرَ بَعْضُ عَشْرَاتِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَبَّمَا يَفْقَدُونَ

⁽⁹⁷⁾ (4266).

⁽⁹⁸⁾ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: نَزَلَتْ (عَبَسَ وَتَوَلَّى) فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، قَالَتْ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أُرْشِدْنِي قَالَتْ: وَعِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ مِنْ غُضَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْرِضُ عَنْهُ وَيُقْبَلُ عَلَى الْآخَرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا فُلَانُ أَتَرَى بِمَا أَقُولُ نَاسًا؟ فَيَقُولُ: لَا، فَنَزَلَتْ (عَبَسَ وَتَوَلَّى). ابْنُ جَبَّانٍ (535).

وظائفهم، وحتى لا تتشوّ صورة المسلمين عند الكفار، فنقول: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: 29] فَمَوْعِدُهُم النار إن ماتوا على الكفر، والمصلحة العظمى ألا يُفْتَنَ المسلمون عن دينهم وذلك بتحكيم القوانين الوضعية عليهم، وبإدخال الكفار في أراضيهم وموالاتهم، وبحصارهم حتى يرضخوا لحكم الطاغوت، فالمصلحة التي ينبغي أن يُنظر إليها هي مصلحة حفظ دين المسلمين الذي جعل وللأسف آخر ما يُنظر إليه أصحاب القول بالمفسدة والمصلحة نسأل الله الهداية.

وتقديم مصلحة العمل بالنصّ على المصلحة الظاهرة للعقل هو فهم الصحابة ١٧ أجمعين كما روى الإمام مسلم عن رافع بن خديج   قوله: كُنَّا نُحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ  ، فَنُكْرِيهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِّنْ عُثُمَوِيٍّ فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ   عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا نَافِعًا وَطَوَاعِيَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ. (99) فَتَرَكْنَا الصَّحَابَةُ لِمَا يَرَوْنَهُ نَفْعًا أَكِيداً لَهُمُ وَالذَّهَابُ إِلَى اتِّبَاعِ النَّصِّ الَّذِي عَطَّلَ وَأَلْعَى تِلْكَ الْمَنَافِعَ الظَّاهِرَةَ، يَوْضَحُ بِجَلَاءِ أَنَّ اتِّبَاعَ النَّصِّ وَطَوَاعِيَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ   أَنْفَعُ حَتَّى لَوْ جَرَّ ضَرَرًا فِي الظَّاهِرِ أَوْ أَلْعَى مَنَافِعَ مُؤَقَّتَةً.

واعلم أنه حيثما وُجِدَ النصُّ وُجِدَتِ المصلحة، فإنَّ المصلحة ملازمة للنصّ قطعاً، فإذا نظرت إلى نصٍّ ولم تجد مصلحةً مُلَازِمَةً معه ظاهرة لك، فأنهم عقلك، فربما تكون المصلحة غير ظاهرة ولكن يعلمها الله، ولكن من المؤكّد لدينا أنّ العمل بالنصّ هو المصلحة العظمى، ولذلك لما كان داعي عدم فهم مصلحة القتال متوافراً لأفهام المكلّفين أكّد الله عليه وجلاءه في آية الأمر بالقتال فقال سبحانه وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (216)﴾ [البقرة: 216]، فلا يتبادر إلى ذهن المكلّف من القتال إلا أنه فناءٌ للأنفُس والأموال، ولكن الحكمة يعلمها الله، وأهمّها أنّ الأبدان تَفْنَى ويبقى الدين، تَفْنَى بعضُ الأبدان وتبقى أكثرها التي ستعيش في ظلّ الإسلام العزيز الممتنع.

(99) (1548).

وفي نهاية هذا الفصل أحاول أن أخص بعض المصالح المادية التي حصلت من هذه الضربات، علماً أنّ المصلحة العظمى التي لو انفردت لكفّت هي تنفيذ أمر الله سبحانه وتعالى بأن نقاتلهم ونقعد لهم كلّ مرّ صدٍ، فهذه أعظم مصلحة تحققت إن كان المنقذ مسلماً.

بَعْضُ الْمَصَالِحِ الْمَادِّيَّةِ مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ

لقد أَسْعَدَتِ عمليات الثلاثاء المبارك كلَّ مَنْ فِي قلبه إيمانٌ، لأنَّ السعادة بما يُصِيب الكفار مشروعةٌ في ديننا، كما وصفَ الله حالَ المؤمنين إِذْ هُزِمَ الفرس أهلُ الشرك من الروم أهلِ الكتاب: ﴿الم (1) غُلِبَتِ الرُّومُ (2) فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (3) فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (4) بَنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (5)﴾ [الروم: 1-5] فالفرحة مشروعةٌ لكل مصيبةٍ تَحُلُّ بالكفار حتى لو كانت على أيدي كفارٍ آخَرِينَ، والحزن لِمَا يُصِيبُهُمْ، والأسفُ على ذلك ممنوعٌ وغير مشروعٍ لقول الله تعالى: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (68)﴾ [المائدة: 68]، وقوله لِمُوسَى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ (26)﴾ [المائدة: 26] إلى غير ذلك من الأدلة، وقد فَصَّلَ الشيخ علي بن خضير الخضير هذا الحكم في فتاؤه التي صدرت بعد العمليات بأسبوعٍ فَلْيُرْجَعِ إِلَيْهَا.

ومالنا أَلَّا نفرَحَ يوم أن نرى أَشَدَّ دولةٍ على الإسلام والمسلمين تتشَحَّطُ في دمها، وتتخَبَّطُ، وتُصاب بدعرٍ عارِمٍ يَحْتَاكُهَا، يجعلُ رئيسها يلوذُ فراراً في ملجأٍ مُحَصَّنٍ، والمباني تتهَدَّمُ وَسَطَ رُكَامٍ عَظِيمٍ، نتخيَّلُ معه أنَّ أمريكا بعد اليوم ستنظر بتعقُّلٍ إلى قضايا العالم الإسلامي، وسترفعُ عدوانها عنهم، حتى لو انتقامت بِرَدِّ مَوْقِفٍ، إلا أنها سترجع ولا بُدَّ إلى التعقُّل واحترام الإنسانية، لأنه لا يمكن أن يفعل الناس بأنفسهم مثل هذا من مجرد دوافعٍ بسيطةٍ، بل هو من دوافعِ مَلَكَتِ القلوبَ وملأتها حقداً على أمريكا، وإلا فكيف برجلٍ يفعلُ هذا بنفسه ويموت من أجل موت أمريكا، لا بُدَّ لأمريكا أن تراجع نفسها، لتجيب عن هذا التساؤل.

إنّ سقوط 6333 قتيل وضِعْفَهُم من الجرحى والمُتَضَرِّرين لا يَشْفِي ما في قلوب المسلمين على أمريكا... فنحتاج إلى ألف عملية كهذه لِتَطْيِبَ نفوسُ المسلمين ويأخذوا بثأرهم.

كما أنّ الأضرار المادية فاقت التصدّرات إلا أنّ أمريكا تحتاج أضعافَ هذا بكثيرٍ لِتَفِيْقَ من سَكْرَتِها وكِبْرِيائِها، فهذه الضربات كانت لها أبعادٌ اقتصاديةٌ فهي أدّت مباشرةً إلى خسائرٍ بعشرات المليارات من الدولارات، سُرعان ما ارتفعت إلى مئات المليارات وهي تتجّه لتصبح تريليون دولار أي ألفَ مليارٍ وأكثر خلال فترةٍ وجيزةٍ، فمبنى التجارة العالمي (التوأم) كان يَضُمُّ عقولاً ومفاصلَ اقتصاديةٍ عديدة، منهم ألفان على الأقل من العاملين في شركات السمسرة في البورصة قَضَوْا نَحْبَهُم، وهكذا فإنّ مئات الشركات الكبرى فقدت عقولها وملفات المعلومات، وهذان المَبْنَيَانِ يساويان الآن أكثر من ثلاثة وعشرينَ مليارَ دولار، ولكنّ الأنباء لا تُرَكِّزُ حول المباني العديدة المحيطة بهما والتي سقط بعضها، والبعض في طريقه للسقوط في مزيدٍ من الخسائر المادية وكأننا أمام ضربةٍ نوويةٍ تكتيكيةٍ، وأعلّنت إذاعتهُ (صوت أمريكا) أنّ قيمة المباني المدمّرة مع البُرْجَيْنِ حتى الآن قُدِّرَت بِخمسٍ وأربعينَ مليارَ دولار، علماً بأنّ أنقاض هذه المنطقة تتجاوز نصف مليون طن، لم يتم إزالة إلا جزءٍ يسيرٍ لا يتعدّى عشرينَ ألفَ طنٍ، وصَرَخَ عمدة نيويورك أنهم يحتاجون إلى ستة أشهرٍ لإزالة الأنقاض والتنظيف، وستبلغ تكلفة ذلك عشرونَ مليار دولار، كما خصصها الكونجرس، والحرائق ما تزال مشتعلةً رغم مرور أسبوعٍ على الضربة، ولا يُعْرَفُ أَحَدٌ إلى أيِّ مَدَى ستظلُّ منطقة منهاتن ملوثةً بهوائٍ خانقٍ.

ثم بدأت توابع الضربات في التوسّع فبدأت شركات التأمين تتحدّث عن كارثةٍ، أي عن عدم قدرتها على الوفاء بالحقوق وبدأ الحديث عن التعويضات، التي ذكرت صحيفة (نيويورك ديلي) أنها تُقَدَّرُ حتى الآن بخمسٍ وعشرينَ مليارَ دولار، وقد حُلِفَ الحادِثُ مئةً وثمانيةً ألف شخص بلا عملٍ من غير موظّفي شركات الطيران الذين سيأتي ذكرهم، وقد خسر قطاع الضرائب ثلاثَ مليارات دولار، وتقدر خسائر قطاع الفنادق حتى اليوم

بسبع ملايين دولار يومياً، وبدأت العملية الأمنية الهستيرية المكلفة في شتى أرجاء الولايات المتحدة برفع درجة الاستعداد إلى الدرجة القصوى، وبدأت شركات الطيران الأمريكية تصرخ من الخسائر الحالية والمتوقعة، وانتقل أثر الضربات عبر الأطلنطي للشركات الجوية الأوروبية وبعد مرور أسبوعين تم الاستغناء عن أكثر من ثمان وستين ألف موظف في صناعة الطيران في الولايات المتحدة وحدها، من المتوقع أن يصل العدد قريباً إلى أكثر من مئة ألف شخص، وطلبت الشركات الأمريكية مساعدات حكومية أولية قيمتها 24 مليار دولار خصصت لها الحكومة منها حتى الآن 15 مليار دولار لدعمها كدفعة أولى و أعلنت معظم الشركات الجوية الأوروبية أنها ستحقق خسائر هذا العام بسبب تداعيات التفجير، وأعلنت الخطوط السويسرية عن انهيارها بسبب العمليات.

كما أعلن رؤساء شركات الطيران في اجتماع لهم في بروكسل عن انخفاض مبيعات الطيران إلى ملياري دولار، وانخفاض مبيعات معدات الطيران إلى ست مليارات دولار ونصف عام 2002م و 6.7 مليار دولار عام 2003م.

ومن المتوقع أن يتراجع إجمالي الناتج العالمي 747 مليار دولار أي بنسبة 2.2% من إجمالي الدخل العالمي لعام 2002م، كما جاء في نشرة اقتصادية صادرة عن مركز الأبحاث الاقتصادية بلندن، وقالت النشرة إن خسائر بريطانيا وحدها تقدر بستة عشر إلى عشرين مليار يورو في العام القادم، وقال مُعدُّ النشرة دوجلاس ماكوليامز: "كُلُّ هذه الخسائر المرصودة في حال إذا لم يكن هناك عمليات أخرى أو رد فعل حربي وإلا فإنها ستتضاعف".

وانتقلت آثار الضربات للشرق الأوسط، وأعلنت دول الشرق الأوسط أن سوق السياحة سيعاني من ركود وربما انهيار في بعض الدول، كما نصحت أمريكا والدول

الغريبة رعاياها بمغادرة بعض الدول الإسلامية عاكسةً بذلك تدهوراً في مجال الصناعة والتكنولوجيا اللذان يُداران بعقولٍ غريبةٍ.

ولكن كانت ذروة التدمير الاقتصادي لهذه الموجة التفجيرية لدى افتتاح بورصة نيويورك، حيث كانت خسائر أسواق المال الأمريكية نحو خمسمئة مليار دولار في يوم واحدٍ أي نصف تريليون، يُتَوَقَّع أن ترتفع في الأسبوع القادم.

ومن المؤكد أنّ قطاع السياحة الأمريكي سيتأثر خلال العام القادم، وستدخل الخزنة الأمريكية في موجةٍ من الاستنزاف المالي بسبب التعويضات والاستعدادات العسكرية وكان الرقم الأولي أربعون مليار دولار مخصص لتلك الاستعدادات، وكان الاقتصاد الأمريكي قبل هذه الهجمات بدأ يعاني بصورةٍ جديّةٍ من الركود، وكلّ الدلائل تشير إلى استمراره وتعمّقه، وهناك من المحللين الاقتصاديين من بدأ يُقارن هذه الخسائر وخسائر الأزمة الاقتصادية العظمى في الثلاثينات من القرن العشرين، وبدأت قطاعات الاستيراد والتصدير تعاني من متاعب بسبب تقلص رحلات الطيران من وإلى الولايات المتحدة.

وكان الاقتصاد الأمريكي يعتمد في أحد أركانه على فكرة الأمان وأن الولايات المتحدة مُتَحَصِّنة بالمحيطات وأنها بعيدة عن الاضطرابات العالميّة، وها هي قد أصبحت كجزيرةٍ كبرى في قلب هذه الاضطرابات، واقتعاد عنصر الأمان بالإضافة لتحطم هيبة الدولة العظمى سيظل يُحدِثُ تأثيراته الاقتصادية على موجاتٍ متلاحقةٍ، وكان الاقتصاد الأمريكي تعرّضَ لتقلّصاتٍ مُستمرةٍ على مدار نصف القرن الماضي بحيث انخفض من أكثر من 50% من الناتج العالمي إلى حوالي 25% و من المؤكد أنّ هذا التقلص سيتواصل في العقود القادمة، وسيؤثر على سعر الدولار بشكل دائم.

وفي ارتباطٍ مع الاقتصاد وفي تفاعل معه، فإنّ «نمط الحياة الأمريكي» قد تم ضربُهُ في الصميم، فأمريكا تشهدُ الآن حالةً من الاستنفار الأمني ستحوّل الحياة الأمريكية المُترفة

إلى جحيمٍ لا يطاق؛ إجراءاتٌ أمنيةٌ مُشددةٌ في المطارات والموانئ وفي المدن الكبرى، لم يُعد الأمريكيُّ يشعر بالأمن وهو في عُقر داره، فليذوقوا ما ذاقه المسلمون عقوداً.

والأهمُّ من ذلك كُلِّه، ويُعدُّ هو أكبر المكاسب من هذه الضربة، هو أنَّ نظام العولمة الأمريكية الذي كان أكبر مشروعٍ لنشر الكفر والإباحية في العالم الإسلامي قد وُلِّيَ بلا رجعة أو على أقل التقديرات فإنه قد تراجع إلى عقدَيْن ماضيين، ويعلم الجميع أنَّ نظام العولمة الاقتصادية الأمريكي هو الذراع الطولى التي تضرب به الولايات المتحدة كلَّ مَنْ يُخلِّقُ خارج السِّرب، وهو الحبل الذي تَخْنُقُ فيه مَنْ يُفكِّر أن يَسْبَحَ خارج فَلَكَهَها، فيوم أن كانت أمريكا تُصدِرُ قراراتٍ بحصار هذه الدولة أو تلك اقتصادياً نرى اليوم الولايات المتحدة تحتاج إلى الدول التي حاصرتها اقتصادياً لتساعدتها على الخروج من هذه الأزمة، وبدأت تُمدُّ يدها إلى الدول وإلى شعبها لمساعدتها كما صرَّح كبيرهم الذي علمهم السحر.

لقد مُرِّغَ كبرياء أمريكا في الوحل، وعرفت أمريكا قَدَرَ نفسها، فقبل العمليات بيوم تُطالعنا الصحف بأنَّ (السي آي إيه - المخابرات الأمريكية) لديها مشروع تجنيد القُطط جواسيساً لها، وأنَّ لديها طائرات تجسسٍ بحجم النحلة، فإذا بكُلِّ هذا الهُراء ينكشفُ ويتَّضحُ زَيْفُهُ، ولا تستطيع أمريكا بكل قُوَّاتها وأساطيلها وهَذَيَّانها أن تُدافع عن وزارة دفاعها وعن بيتها الأبيض.

لقد أَظْهَرَت هذه العمليات حقيقة المزاغم الأمريكية وحقيقة الأمن الأمريكي.

ولقد سَرَّنا دمار ذلك المبنى الأثيم الذي نَصَبَ الشيطانُ فيه عَرْشَهُ وأرسل منه جنوده ليُفسدوا في الأرض، أعني مبنى وزارة الدفاع الأمريكي (البتاغون)؛ هذا المبنى الذي انطلقت منه أبشع أنواع الجرائم الإنسانية وأعظمها، من هذا المبنى صدرت التعليمات وأُعِدَّت الخرائط الطبوغرافية لمدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين اللتين دُمِّرَتَا تَدْميراً شاملاً بواسطة أول تجارب للقنابل النووية أُلْقَت بها القوات الأمريكية على اليابان، وراح

ضحيتها ما يزيدُ على مائتين وعشرين ألف إنسان دون ذنبٍ اقترفوه، ومن هذا المبنى أيضاً كانت تُدار منه الحرب الفيتنامية من عام 1954م إلى 1975م، راحَ ضحيتها ما يقرب من أربعة ملايين نسمة، وفي كمبوديا ولاوس قُتل أكثر من مليوني إنسان، وفي العراق قُتل أكثر من مليون وسبعمائة ألف مسلم من عام 1991م حتى عام 2001م.

وفي فلسطين المحتلة، راح ضحية الإرهاب الصهيوني أكثر من ثلاثمائة ألف مسلم منذ عام 1948م، بلا ذنبٍ اقترفوه، وشُرِدَ أكثر من خمسة ملايين مسلم من السكّان أصحاب الحقِّ إلى خارج ممتلكاتهم ليُحلَّ محلهم مهاجرون يهوداً جاؤوا من كلِّ أركان العالم، وفي لبنان الذي تعرَّض لهجماتٍ انطلقت من ذلك المبنى الشيطاني، قُتِلَ عشرات الآلاف من الأبرياء المدنيين بواسطة الجندي الأمريكي والجندي الإسرائيلي المدجج بالسلح الأمريكي الذي تديره وتساهم في بيعه مؤسسات أمريكية ذات صلة بوزارة الحرب (البنتاغون) لِمَن شاء وتحظره عمَّن تشاء، وكان القسم الذي ضُربَ في هذا المبنى الأثيم هو المكتب السري لوزير الدفاع والأهمّ منه إدارة الأساطيل البحرية الأمريكية التي استطاعت أمريكا من خلاله غزو العالم.

كل هذه الأحداث كانت تُدار ويُحطَّطُ لعملياتها من مبنى إدارة الحرب الذي تمّ تفجير جزءٍ منه في يوم الثلاثاء المبارك، ولا نريد أن نتحدّث عن ما جري في نيكاراغوا وبنما والسلفادور وغيرها من جمهوريات أمريكا اللاتينية أو بعض دول أوروبا الشرقية وذلك شأنٌ يعرفه العالم كله.

وما زاد في سعادتنا أنّ هذه هي المرة الأولى منذ الحرب الأهلية الأمريكية الذي يشاهد فيها المواطن الأمريكي الدمار في الممتلكات، ويرى الدماء تُسَالُ، ويعلم بأنّ تحت أنقاض الدمار بعضاً من الأهل والأصدقاء والأقارب ولا يستطيع الوصول إليهم، كان الدمار والخوفُ يَقَعُ بعيداً عن البرِّ والجوّ الأمريكي، أمّا اليوم فقد مَسَّهُم بالصوت والصورة.

وليتهم يستدعون من الذاكرة أفلام مراسلي التلّفة عمّا حلَّ ببغداد مدينة السلام عام 1991م من دمارٍ على أيدي القوات الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، ليتهم يشاهدون ما تفعله القوات الإسرائيلية بالفلسطينيين بشكلٍ يومي وبفعل السلاح والحماية الأمريكية، ليتهم يشاهدون الطائرات والدبابات والصواريخ الأمريكية وهي تُدمّر البنية التحتية للشعب الفلسطيني.

ومن الآثار الأخرى أيضاً، تمايز الصفوف واتّضح الحقائق لدى المسلمين، و ظهور الولاء والبراء وتحقيق مسائله عملياً، ورجوع نداء الجهاد وإحيائه في نفوس المسلمين وارتفاع رايته، وظهور الحقد الصليبي الحقيقي والتكشير عن أنيابه، وانهمزام المبادئ الكُفريّة كوحدة الأديان والحوار مع الغرب والديمقراطية والحرية الأمريكية، وانكشاف خُزَعَبَلات أمريكا الأمنية، وأنّ زعمها بمعرفة ديب النملة في كل العالم زعمٌ كاذبٌ، وانكسار حاجز الخوف لدى العالم أجمع أنّ كلّ دولةٍ مهما بلغت قوتها فهي ضعيفة، ومعرفة سنن الله في الكون وتحقيقها في الواقع، وتصريح دول الكفر وأذنانهم بخططهم ضد الإسلام بعدما كانت سرّيّة، واتّضح الرايات، و ظهور المنافقين من المسلمين وانكشاف عوراتهم، وظهور العلماء العاملين واتّضح من أراد الدنيا منهم ممن أراد الآخرة، وظهور وحدة المسلمين وتكاتفهم واستعدادهم لترك الدنيا من أجل عزة الإسلام.

والمصالح التي ظهرت كثيرة جداً لا يسعّ المقام لحصرها. وفي كل يومٍ ولله الحمد تظهر مصلحةٌ تُسرُّ كلّ مؤمنٍ؛ إمّا ازدياد الخسائر المادية للغرب أو تمايز الصفوف للمسلمين.

وكلنا أملٌ بالله أن تكون هذه الضربات هي بداية النهاية لأمريكا، ونسأل الله أن يُريتنا عاجلاً سقوط أمريكا ودمارها، ونسأله أن يُمزّق مُلكَهُم وأن يُفرّق جمْعَهُم، ويُزلزل أقدامهم، ويَهْزِمَهُم ويجعلَهُم غنيمةً باردةً للمسلمين.

احذروا الردّة عن الإسلام أيّها الفقهاء

لقد سمعنا وقرأنا الفتاوى السياسية التي ألبست لبوساً شرعياً، وقرأنا فيها التباكي على الصليبيين، والتعزية لهم والعياذُ بالله، وعجباً لهم بما أنهم يعرفون المصالح والمفاسد ويعملون بها، لماذا لم يُرَجِّحوا مفسدة استفادة الصليبيين من هذه الفتاوى ضد إخواننا على مصلحة تحسين صورة المسلمين عند الغرب فيمتنعوا عن تلك الفتاوى التي لا يقرأ فيها المطلق عليها إلا الإرضاء للسلطات أو للأمريكيين أو للرأي العام الغربي الكافر؟

ولو أنّ المفسدة وقفت عند الإضرار بعددٍ من المسلمين لكان الأمر هيناً بل إنّ الأمر تعدّى حتى أصبحت الفتوى باباً من أبواب الردّة المعلوم من الدين بالضرورة.

وبياناً لذلك الأمر العظيم الذي تناساه المنسوبون للعلم وهُم الذين كانوا يُدَرِّسُونَهُ لطلابهم منذ سنواتٍ مضت، فلمّا وُضِعَ هذا الباب على المحكِّ وتصادم مع دُنيائهم الزائلة، داسوه تحت أقدامهم، فَمَرَّعُوا معاني الولاء والبراء في الأرض تحت أقدام أمريكا وأذناها، كُلُّ ذلك لتبقى الدنيا لهم زاهيةً بعدما ظنوا أنهم قادرون عليها.

ونقل أولاً فتوى الشيخ أحمد شاکر قبل أن أدخل في تفصيل هذا الباب.

فتوى الشيخ أحمد شاکر في حكم من أعان الانجليز:

قال الشيخ أحمد شاکر في كتابه (كلمة الحق) تحت عنوان: بيان إلى الأمة المصرية خاصة وإلى الأمة العربية والإسلامية عامة:

أما التعاون مع الإنجليز، بأيّ نوعٍ من أنواع التعاون، قلّ أو كثر، فهو الردّة الجامعة، والكفر الصراح، لا يقبل فيه اعتذار، ولا ينفع معه تأوّل، ولا يُنْجِي من حكمه عصيّة حمقاء، ولا سياسة خرقاء، ولا مجاملة هي النفاق، سواءً أكان ذلك من أفراد أو حكوماتٍ

أو زعماء؛ كلهم في الكفر والردة سواء، إلا من جهل وأخطأ، ثم استدرك أمره فتاب وأخذ سبيل المؤمنين، فأولئك عسى الله أن يتوب عليهم، إن أخلصوا لله، لا للسياسة ولا للناس.

وأظني قد استطعت الإبانة عن حكم قتال الانجليز وعن حكم التعاون معهم بأيّ لون من ألوان التعاون أو المعاملة، حتى يستطيع أن يفقهه كل مسلم يقرأ العربية من أيّ طبقات الناس كان، وفي أيّ بقعة من الأرض يكون.

وأظن أن كلّ قارئ لا يشكّ الآن، في أنه من البديهي الذي لا يحتاج إلى بيان أو دليل: أن شأن الفرنسيين في هذا المعنى شأن الانجليز، بالنسبة لكل مسلم على وجه الأرض، فإنّ عداء الفرنسيين للمسلمين، وعصبيّتهم الجاحمة في العمل على محو الإسلام، وعلى حرب الإسلام، أضعاف عصبيّة الانجليز وعدائهم، بل هم حقى في العصبيّة والعداء، وهم يقتلون إخواننا المسلمين في كل بلد إسلامي لهم فيه حكم أو نفوذ، ويرتكبون من الجرائم والفظائع ما تصوّر معه جرائم الانجليز ووحشيّتهم وتضاءل؛ فهم والانجليز في الحكم سواء؛ دماؤهم وأموالهم حلال في كلّ مكان، ولا يجوز لمسلم في أيّ بقعة من بقاع الأرض أن يتعاون معهم بأيّ نوع من أنواع التعاون، وإنّ التعاون معهم حكمه التعاون مع الانجليز: الردّة والخروج من الإسلام جملة، أيّا كان لون المتعاون معهم أو نوعه أو جنسه.

وما كنت يوماً بالأحمق ولا بالغرّ، فأظن أن الحكومات في البلاد الإسلامية ستستجيب لحكم الإسلام، فتقطع العلاقات السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية مع الانجليز أو مع الفرنسيين.

ولكني أراي أنبصر المسلمين بمواقع أقدامهم، وبما أمرهم الله به، وبما أعدّ لهم من ذلّ في الدنيا وعذاب في الآخرة إذا أعطوا مقاد أنفسهم وعقولهم لأعداء الله.

وأريد أن أعرفهم حكم الله في هذا التعاون مع أعدائهم، الذين استذلوا وحاربوهم في دينهم وفي بلادهم، وأريد أن أعرفهم عواقب هذه الردّة التي يتمرّع في حماتها كلّ من أصرّ على التعاون مع الأعداء.

أَلَا فَلْيَعْلَمْ كُلُّ مُسْلِمٍ فِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ الْأَرْضِ أَنَّهُ إِذْ تَعَاوَنَ مَعَ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ مُسْتَعْبِدِي الْمُسْلِمِينَ، مِنَ الْأَنْجَلِيزِ وَالْفَرَنْسِيِّينَ وَأَحْلَافِهِمْ وَأَشْبَاهِهِمْ، بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعَاوُنِ، أَوْ سَأَلَهُمْ فَلَمْ يَحَارِبُوهُمْ بِمَا اسْتَطَاعَ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَنْصَرَهُمْ بِالْقَوْلِ أَوْ الْعَمَلِ عَلَى إِخْوَانِهِمْ فِي الدِّينِ، إِنَّهُ إِنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ صَلَّى فَصَلَاتَهُ بَاطِلَةً، أَوْ تَطَهَّرَ بَوْضُوءٍ أَوْ غُسَلٍ أَوْ تَيْمَمَ فَطُهُورَهُ بَاطِلًا، أَوْ صَامَ فَرَضاً أَوْ نَفْلاً فَصَوْمُهُ بَاطِلٌ، أَوْ حَجَّ فَحُجَّتُهُ بَاطِلٌ، أَوْ أَدَّى زَكَاةً مَفْرُوضَةً، أَوْ أَخْرَجَ صَدَقَةً تَطَوُّعاً فَزَكَاتُهُ بَاطِلَةٌ مَرْدُودَةٌ عَلَيْهِ، أَوْ تَعَبَّدَ لِرَبِّهِ بِأَيِّ عِبَادَةٍ فِعْبَادَتُهُ بَاطِلَةٌ مَرْدُودَةٌ عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَجْرٌ بَلْ عَلَيْهِ فِيهِ الْإِثْمُ وَالْوِزْرُ.

أَلَا فَلْيَعْلَمْ كُلُّ مُسْلِمٍ: أَنَّهُ إِذَا رَكِبَ هَذَا الْمَرْكَبَ الدِّينِيَّ حَبِطَ عَمَلُهُ، مِنْ كُلِّ عِبَادَةٍ تَعَبَّدَ بِهَا لِرَبِّهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَكِسَ فِي حِمَاةِ هَذِهِ الرَّدَّةِ الَّتِي رَضِيَ لِنَفْسِهِ، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَرْضَى بِهَا مُسْلِمٌ حَقِيقٌ بِهَذَا الْوَصْفِ الْعَظِيمِ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ.

ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ كُلِّ عِبَادَةٍ، وَفِي قَبُولِهَا، كَمَا هُوَ بِيَدَيْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، لَا يَخَالَفُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ (5)﴾ [المائدة: 5].

وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (217)﴾ [البقرة: 217].

وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (51) فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ (52) وَيَقُولُ

الَّذِينَ آمَنُوا أَهْلُاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ (53) ﴿[المائدة: 51-53].

وذلك بأن الله سبحانه يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ (25) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ (26) فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ (27) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَصْحَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ (28) أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ (29) وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمُ هُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ (30) وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ (31) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَالُهُمْ (32) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ (33) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ (34) فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرُكَكُمْ أَعْمَالَكُمْ (35)﴾ [محمد: 25-35].

أَلَا فَلْيَعْلَمْ كُلُّ مُسْلِمٍ وَكُلُّ مُسْلِمَةٍ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ عَلَى دِينِهِمْ وَيَنَاصِرُونَ أَعْدَاءَهُمْ، مَنْ تَزَوَّجَ مِنْهُمْ فَزَوَاجُهُ بَاطِلٌ بَطْلَانًا أَصْلِيًّا، لَا يُلْحَقُهُ تَصْحِيحٌ، وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيُّ أَثَرٍ مِنْ آثَارِ النِّكَاحِ، مِنْ ثَبُوتِ نَسَبٍ وَمِيرَاثٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنَّ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مَتَزَوَّجًا بَطُلَ زَوَاجُهُ كَذَلِكَ، وَأَنَّ مَنْ تَابَ مِنْهُمْ وَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ وَإِلَى دِينِهِ، وَحَارَبَ عَدُوَّهُ وَنَصَرَ أُمَّتَهُ، لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَزَوَّجَهَا حَالِ الرَّدَّةِ وَلَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ الَّتِي ارْتَدَّتْ وَهِيَ فِي عَقْدِ نِكَاحِهِ زَوْجًا لَهُ، وَلَا هِيَ فِي عِصْمَتِهِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ أَنْ يَسْتَأْنِفَ زَوَاجَهُ بِهَا فَيُعَقِّدَ عَلَيْهَا عَقْدًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا، كَمَا هُوَ بَدِيهِيٌّ وَاضِحٌ.

أَلَا فَلْيَحْتَطِ النِّسَاءُ الْمُسْلِمَاتُ فِي أَيِّ بَقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ الْأَرْضِ، لِيَتَوَثَّقَنَّ قَبْلَ الزَّوْاجِ مِنْ أَنَّ الَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ لِنِكَاحِهِنَّ لَيْسُوا مِنْ هَذِهِ الْفَتَةِ الْمُنْبُوذَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الدِّينِ، حِيْطَةً لَأَنْفُسِهِنَّ وَلَأَعْرَاضِهِنَّ، أَنْ يُعَاشِرْنَ رِجَالًا يَظُنُّوْنَهُنَّ أَزْوَاجًا وَلَيْسُوا بِأَزْوَاجٍ، بِأَنَّ زَوَاجَهُمْ بَاطِلٌ فِي دِينِ اللَّهِ.

أَلَا فَلْيَعْلَمْ النِّسَاءُ الْمُسْلِمَاتُ، اللَّائِي ابْتَلَاهُنَّ اللَّهُ بِأَزْوَاجٍ ارْتَكَسُوا فِي حَمَاءِ هَذِهِ الرَّدَّةِ، أَنَّهُ قَدْ بَطُلَ نِكَاحُهُنَّ، وَصِرْنَ مُحَرَّمَاتٌ عَلَى هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ لَيْسُوا لَهُنَّ بِأَزْوَاجٍ، حَتَّى يَتُوبُوا تَوْبَةً صَحِيحَةً عَمَلِيَّةً ثُمَّ يَتَزَوَّجُوهُنَّ زَوَاجًا جَدِيدًا صَحِيحًا.

أَلَا فَلْيَعْلَمْ النِّسَاءُ الْمُسْلِمَاتُ، أَنَّ مَنْ رَضِيََتْ مِنْهُنَّ بِالزَّوْجِ مِنْ رَجُلٍ هَذِهِ حَالُهُ وَهِيَ تَعْلَمُ حَالَهُ، أَوْ رَضِيََتْ بِالْبَقَاءِ مَعَ زَوْجٍ تَعْرِفُ فِيهِ هَذِهِ الرَّدَّةَ فَإِنَّ حُكْمَهَا وَحُكْمَهُ فِي الرَّدَّةِ سَوَاءٌ. وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ تَرْضَى النِّسَاءُ الْمُسْلِمَاتُ لَأَنْفُسِهِنَّ وَلَأَعْرَاضِهِنَّ وَلَأَنْسَابِ أَوْلَادِهِنَّ وَلِدِينِهِنَّ شَيْئًا مِنْ هَذَا.

أَلَا إِنَّ الْأَمْرَ جَدُّ لَيْسَ بِالْهَزْلِ، وَمَا يُغْنِي فِيهِ قَانُونٌ يَصْدُرُ بِعَقُوبَةِ الْمُتَعَاوِنِينَ مَعَ الْأَعْدَاءِ، فَمَا أَكْثَرَ الْحِيلَ لِلْخُرُوجِ مِنْ نصوص القوانين، وَمَا أَكْثَرَ الطَّرِيقَ لِتَبْرِئَةِ الْمُجْرِمِينَ، بِالشَّبَهَةِ الْمَصْطَنَعَةِ، وَبِاللَّحْنِ فِي الْحُجَّةِ.

وَلَكِنَّ الْأُمَّةَ مَسْئُولَةٌ عَنْ إِقَامَةِ دِينِهَا، وَالْعَمَلُ عَلَى نُصْرَتِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَحِينٍ، وَالْأَفْرَادُ مَسْئُولُونَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا تَجْتَرِحُهُ أَيْدِيهِمْ، وَعَمَّا تَنْطَوِي عَلَيْهِ قُلُوبُهُمْ. فَلْيَنْظُرْ كُلُّ امْرِئٍ لِنَفْسِهِ، وَلْيَكُنْ سِيَّاحًا لَدِينِهِ مِنْ عِبَثِ الْعَابَثِينَ وَخِيَانَةِ الْخَائِنِينَ. وَكُلُّ مُسْلِمٍ إِنَّمَا هُوَ عَلَى ثَغْرِ مِنْ ثَغُورِ الْإِسْلَامِ، فَلْيَحْذَرِ أَنْ يُوْتَى الْإِسْلَامُ مِنْ قِبَلِهِ.

وإنما النصر من عند الله، ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: 40] ⁽¹⁰⁰⁾ انتهى كلامه رحمه الله.

فالأمر حقاً خطير ويمس العقيدة وينفضها، ولعلّ قائلًا يقول ولكن الأمر لم يصل إلى هذا الحد، ولم تكن القضية مسألة إعانة، بل هو رأي حتى لو كان خطأ فإنه يبقى رأياً مرجوحاً على أقل الأحوال، ولكن لا زلنا نقول رغم أنه رأي إلا أنّ الرأي متى وصل إلى حدّ يقف فيه المسلم بصف الكفار ضد المسلمين فإنه يكون ناقضاً من نواقض الإسلام، وعلى أقلّ الأحوال يكون محرماً تحريماً غليظاً.

روى ابن ماجه في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ مَكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ» ⁽¹⁰¹⁾ فيه يزيد بن زياد، إلا أنه يعتضد بما جاء عند الترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ» ⁽¹⁰²⁾، وفي رواية ابن ماجه: «أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ».

وروى الحاكم أيضاً في مستدركه والطبراني عن ابن عباس رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَعَانَ بَاطِلًا لِيُدْحِضَ بِبَاطِلِهِ حَقًّا، فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم» ⁽¹⁰³⁾ يدحض بباطله: يبطل، ومفعول يدحض محذوف أي حقاً.

وتلك الفتاوى التي خرجت أقلّ أحوالها أنها تكثير لسواد الصليبيين وتقوية لرأيهم ضد المسلمين أخرج الخطيب في تاريخه عن أنس ورفعته: «مَنْ سَوَّدَ مَعَ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» ⁽¹⁰⁴⁾

⁽¹⁰⁰⁾ (ص126-137).

⁽¹⁰¹⁾ ابن ماجه (2620)، والعقبلي في الضعفاء (457).

⁽¹⁰²⁾ الترمذي (1395)، والنسائي (3987).

⁽¹⁰³⁾ الحاكم (7134) وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادُهُ وَمَوْضِعُهُ، وابن جبان في المجروحين (365/1)، والطبراني في المعجم الأوسط (2944).

⁽¹⁰⁴⁾ ابن أبي عاصم في السنة (1464)، والخطيب في تاريخ بغداد (40/10). وضعفه الألباني في (الضعيفة).

قال العلماء: معناه مَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ بِأَنْ عَاشَرَهُمْ وَنَصَرَهُمْ وَسَكَنَ مَعَهُمْ أَوْ انْحَاشَ إِلَيْهِمْ فَحُكْمُهُ حُكْمُهُمْ.

وفتاواكم أيها الفقهاء قد استخدمت لقتل المسلمين بغير حقٍّ، وإلا فما هي منزلة بعض المفتين المغموين الذين لا تُعرف لهم فتاوى بين أهل بلادهم حتى تنقل قناة (السي إن إن) فتاواهم بعد ترجمتها للانجليزية أكثر من مرة؟ وما هي أهمية أولئك أيضاً عند الغرب حتى تقول إذاعة وقناة (البي بي سي): علماء الشرق الأوسط يُدينون الفاعلين ويستنكرون العمليات، ويقولون إن الإسلام بريء منها؟

انظروا كيف استُخدمت فتاوى هؤلاء الفقهاء!! ضد الإسلام والمسلمين، فأمريكا اتَّخذت من تلك الفتاوى غطاءً لضرب إخواننا المسلمين بغير حقٍّ، شاء المفتون أم أبوا، فهم قد أعانوا بأكثر من شطر كلمة على قتل مؤمن بغير حقٍّ، ولو كانوا يفقهون المصالح والمفاسد لما تَفَوَّهوا بتلك الفتاوى التي لم يُكرِّههم أحدٌ على إخراجها نسأل الله العافية.

ومهما حاولوا التزييع وإصدار الفتاوى فيما بعدُ بحُرمة مساعدة الأمريكان ضد الشعب الأفغاني فإن هذا لا يُغْفِيهِمْ من تَبَعَات تلك الفتاوى السياسية، فإن كانوا صادقين فليُفْتُوا بأنه يجب على كُلِّ مسلمٍ قادرٍ أَنْ يَلْحَقَ بِإِخْوَانِهِ فِي أفغانستان ويدافع عنهم، ويجب على المسلمين أَنْ يخرجوا على كل حاكم ساعد الأمريكيين على المسلمين لأن هذا رَدَّةٌ يجب بها خلع الحاكم!! هذا ما يطلب منهم تكفيراً عن تلك الفتاوى التي طارت بها رُكبان الصليبيين وأعدوا العُدَّة تحت غطاءها لضرب المسلمين وإبادتهم.

وإلا لو كانوا حقاً يُفْتون بمقتضى الأدلة فلم لا يُفْتون بما يتفق مع الأصول الصحيحة ويصدعون بالحق ويلقوا بالدنيا وزخرفها خلف ظهورهم، ويأتوا بفتوى مثل فتوى الشيخ نظام الدين شمازي حيث قال:

فتوى الشيخ نظام الدين في هذه الأحداث:

قال الشيخ نظام الدين شامزي مفتي باكستان وعميد كلية الحديث في جامعة العلوم الإسلامية في كراتشي بفتوى له يوم 28 جمادى الآخرة 1422هـ:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (119) [التوبة: 119]

لا معنى لحياتنا إن نحن قبلنا أن نكون عبيداً لأعدائنا.

لا يجوز شرعاً بأي شكل كان لأي دولة إسلامية أو جيش إسلامي أن يُشارك في الاعتداء على الإمارة الإسلامية في أفغانستان، كما لا يجوز لأي دولة إسلامية أن تمنح التسهيلات لاستخدام أراضيها وأجوائها من قبل أي دولة غير مسلمة، وهذا مُحَرَّم شرعاً تحريماً مطلقاً.

إننا نوقن أن هذا وقت عصيب على المسلمين، وإذا ساند أي مسلم كافراً في حربه ضد المسلمين وقتل الأبرياء منهم، ومنَحَهُمُ التسهيلات الأرضية والجوية للقضاء على أي دولة إسلامية فإن واجبنا في هذه الحالة أن نساعد أفغانستان وأن نُقاتل ضد الكفر، إننا باعتبارنا مسلمين فإن علينا القيام بواجبنا وإذا قدّم أي حاكم لدولة إسلامية مساعدة لدولة كافرة في عدوانها على الدول الإسلامية، فإن على المسلمين خلعه شرعاً من الحكم واعتباره شرعاً خائناً للإسلام والمسلمين...

إلى أن قال: ... إن واجب العلماء أن يُوجِّدوا المسلمين تحت قيادة واحدة وفَضَح المخطط اليهودي والتأمري ضدهم، وأن يستخدم المسلمون كل قوتهم لإبطال هذه المؤامرة الرهيبة وأن يطلبوا من كل المسلمين أن يُشاركوا في هذا الجُهد.

إنني أعلن أنه إذا قام أحد بالعدوان على أفغانستان فإنّ الجهاد فرضٌ عينٍ شرعاً على كل مسلمٍ في الأرض لقتاله. انتهى كلامه رحمه الله.

فهذه فتوى فضيلة الشيخ والتي صدّعت فيها بالحق وأعلن بكل وضوح ما تقتضيه الأدلة الشرعية، فإن كان المفتي مُفتياً ولا بُدّ فليُفتَ بمثل ذلك.

وفتوى الشيخ سليمان بن ناصر العلوان في هذه الأحداث:

قال الشيخ سليمان بن ناصر العلوان في تاريخ 1422/7/3هـ، في جواب سؤالٍ ورَدَ عليه في حُكم مُناصرة الأفغان، نَصُّهُ: تَعَلَّم ما حصلَ في أمريكا، فهل يحقُّ لنا السعوديون أن نقف بجانب أفغانستان؟ وهل يُعْتَبَرُ جهاداً؟ وهل يُعْتَبَرُ المَقْتُولُ شَهِيداً؟

الجواب: الأخ المكرَّم حفظه الله عليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

يجب الوقوف مع المسلمين وإعانتهم بالمال والبدن والرأي.

ولا يجوز التخلف عن مناصرة المسلمين في مثل هذه الظروف فقد تواصت دول الكفر على حرب الإسلام وأهله ولا عَجَبَ في هذا، ولكنَّ الغريب أن يتحالف بعض المنسوبين إلى الإسلام مع دول الكفر على ضَرْبِ أفغانستان، وهذا ضَرْبٌ من النفاق قال تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (138) الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْبَتُهُمْ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا (139)﴾ [النساء: 138-139]، وقال تعالى: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ (80) وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُواهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ (81)﴾ [المائدة: 80-81].

وقد حَكَّى غير واحدٍ من العلماء الإجماع على أنَّ مظاهر الكفار على المسلمين ومعاونتهم بالنفس والمال والدَبِّ عنهم بالسنن والبيان كُفْرٌ ورَدَّةٌ عن الإسلام قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (51)﴾ [المائدة: 51].

وأَيُّ تَوَلٍّ أعظم من مناصرة أعداء الله ومعاونتهم وتهيئة الوسائل والإمكانات لضرب الديار الإسلامية وقتل القادة المخلصين.

قال الحافظ ابن جرير رحمه الله: "وَمَنْ تَوَلَّاهُمْ وَنَصَرَهُمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ دِينِهِمْ وَمِلَّتِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يَتَوَلَّى مُتَوَلٍّ أَحَدًا إِلَّا وَهُوَ بِهِ وَبِدِينِهِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ رَاضٍ، وَإِذَا رَضِيَهُ وَرَضِيَ دِينَهُ فَقَدْ عَادَى مَا خَالَفَهُ وَسَخِطَهُ، وَصَارَ حُكْمُهُ حُكْمَهُ".

وقولك: وهل يُعتَبَرُ جهاداً والمقتول شهيداً؟

فيقال: مَنْ قُتِلَ من المسلمين في جهاد الكفار وحماية بلاد المسلمين والدَّبِّ عن حُرْمَاتِهِمْ وأعراضهم وأموالهم فهو شهيدٌ، ولا يختلف في ذلك اثنان، وقد قال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» رواه مسلم في صحيحه من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. (105)

وقد جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (106)، والمقتول في سبيل الله ونُصرة الدين والنكاية باليهود والنصارى وحفظ أعراض المسلمين والمسلمات أعظمُ شهادةً وأكثرُ ثواباً من المقتول دون ماله. انتهى كلامه حفظه الله.

قلتُ: وانظر إلى فتوى فضيلة الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي وفتوى فضيلة الشيخ علي بن خضير الخضير حفظهما الله بشأن أحداث أمريكا، فقد أجادا في تأصيل هذه المسألة، وقد قررا مشروعية مثل عمليات أمريكا لو قام بها مسلمون، وذكرنا حُرْمَةَ معاونة الكفار في مصائبهم وبَيِّنَا مشروعية الفرح لِمَا أَصَابَ الكفارَ، وأنَّ القول بأنَّ العمليات راحَ ضحيتها أبرياء قولٌ غير صحيح شرعاً، وبَيِّنَا أنَّ أمريكا دولةٌ مُحاربةٌ، وما هي الظروف التي يجوز فيها قتلُ نساء الكفار وصبيانهم وشيوخهم، إلى غير ذلك مما ذَكَرْنَا حفظهما الله، ونوصي بالرجوع إلى تفاصيل ما قالوا.

(105) (1915).

(106) البخاري (2375)، ومسلم (234).

مَعْنَى الْوَلَاءِ وَ الْبَرَاءِ الَّذِي مَرَّغَهُ أَصْحَابُ الْفَضِيلَةِ بِالتَّرَابِ

روى الإمام أحمد عن جرير بن عبد الله البجلي أن رسول الله ﷺ بايعه على أن «وَتَنْصَحَ لِلْمُسْلِمِ، وَتَبْرَأَ مِنَ الْكَافِرِ»⁽¹⁰⁷⁾، وروى الطبراني في (الكبير) عن ابن عباس قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ: «أَيُّ عُرَى الْإِيمَانِ - أَظُنُّهُ قَالَ: - أَوْثَقُ؟» قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «الْمُوَالَاةُ فِي اللَّهِ، وَالْمُعَادَاةُ فِي اللَّهِ، وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ»⁽¹⁰⁸⁾.

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في (الرسائل الشخصية): "ولكن أخبروهم أن الحب والبغض، والموالات والمعاداة، لا يصير للرجل دين إلا بها، فلا ينفعهم ترك الشرك، ولا ينفعهم قول لا إله إلا الله حتى يُبَغِضُوا لله".

معنى الموالات: قال الزبيدي في (تاج العروس): "هي المحبة بغض النظر عن درجة هذا الحب ومرتبته، فكل من أحببته وأعطيته ابتداءً من غير مكافأة فقد أوليته، ووأليته، والمعنى أي أذنيته إلى نفسك".⁽¹⁰⁹⁾

وتأتي أيضاً بمعنى النصرة، وتأتي كلمة (أولياء) بمعنى الخاصة والبطانة، وأيضاً بمعنى الاتحاد والتجانس.

أما التولي: قال الجوهرى في (الصحاح): "هو تقديم كامل المحبة والنصرة للمتولى بحيث يكون المتولى مع المتولى كالظل مع الجسم".⁽¹¹⁰⁾

فالتولي بمعنى الاتخاذ والاتباع المطلق، وبمعنى الانقطاع الكامل في نصرة المتبع وتقريبه وتأيدوه، ويأتي بمعنى الاتباع، وبمعنى التفويض.

وكل تول موالات وليس العكس، والتولي أخص من الموالات، فكل تول كفر، والموالات منها ما هو كفر ومنها ما هو دون ذلك، على اختلاف بين العلماء في التفريق.

⁽¹⁰⁷⁾النسائي (4177)، وأحمد (19153).

⁽¹⁰⁸⁾(11374).

⁽¹⁰⁹⁾(401/10).

⁽¹¹⁰⁾(2530/6).

ومعنى العداوة: هي الشعور المتَمَكِّن في القلب في قصد الإضرار وحُبِّ الانتقام. والعدو: ضدُّ الوليِّ، والجمع أعداء، وجمع الجمع أعادي، وهو ضد الصديق أيضاً، والعدو، والعداوة، والأعداء، والعدوان، كلها وَرَدَ استعمالها في القرآن، وتأتي المعادة في أغلب استعمالاتها، ويُراد بها البغض والكراهية وحُب الانتقام، عكس الموالاة تماماً، والتي تدل في أغلب استعمالاتها على المحبة والمودة والمتابعة والنصرة والقربة، وبذلك فالموالاة والمعادة بهذا المعنى المتقدم ضدان لا يجتمعان، فوجود أحدهما ينفي الآخر لزوماً في حق ذات معينة.

يقول الشيخ مُحمَّد بن عبد الوهاب في (مجموعة التوحيد): "اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ أَوَّلَ مَا فَرَضَ اللهُ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْكَفَرَ بِالطَّاغُوتِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: 36] فأما صفة الكفر بالطاغوت، أن تعتقد بطلان عبادة غير الله، وتتركها وتبغضها وتكفر أهلها وتعاديهم". (111)

ويقول الشيخ مُحمَّد بن عبد الوهاب في (الرسائل الشخصية): "أَبْلِغُوهُمْ أَنَّ الْمَعَادَاةَ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَحْنُ مَأْمُورُونَ فِي مَتَابَعَتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: 4] ثم قال: "واذكروا لهم، أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الرَّجُلِ، أَنْ يُعَلِّمَ عِيَالَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ، الْحُبَّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضَ فِي اللَّهِ، وَالْمُوالَاةَ فِي اللَّهِ وَالْمَعَادَاةَ فِي اللَّهِ، مِثْلَ تَعْلِيمِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ لَا صِحَّةَ لِإِسْلَامِ الْمَرْءِ، إِلَّا بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَلَا صِحَّةَ لِإِسْلَامِهِ أَيْضًا إِلَّا بِصِحَّةِ الْمُوالَاةِ وَالْمَعَادَاةِ فِي اللَّهِ" (112) ا. هـ.

(111) (ص9).

(112) (ص232).

وسئل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين في (الدرر السنية) عن معنى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وعن معنى الطاغوت الذي أَمَرَنَا اللَّهُ باجتنابه والكفر به فقال: "الإله هو المألوه الذي تأله القلوب وتجه، وقد دل صريح القرآن على معنى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وأنه المعبود كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ (26) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ (27) وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (28)﴾ [الزخرف: 26-28].

قال المفسرون: هي كلمة التوحيد لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لا يزال في ذريته مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ ويوحده، والمعنى: جعل هذه الموالاة لله والبراءة من كُلِّ معبودٍ سواء كلمة باقية في ذرية إبراهيم، يتوارثها الأنبياء وأتباعهم، بعضهم عن بعض، وهي كلمة لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَوَالَاةَ اللَّهِ بعبادته، والبراءة من كُلِّ معبودٍ سواء هو معنى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وعلى ذلك فَمَنْ أَبَاحَ الشُّرْكَ، أَوْ تَوَلَّى الْمُشْرِكِينَ، وَدَبَّ عَنْهُمْ أَوْ عَادَى الْمُؤْمِنِينَ وَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ، فَهُوَ مَنْ أَسْقَطَ حُرْمَةَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُعْظَمْهَا وَلَا قَامَ بِحَقِّهَا، وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا الْقَائِمِينَ بِحُرْمَتِهَا" (113) ا. هـ.

وفي رسالة من عبد الرحمن بن حسن وعلي بن حسين أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب وإبراهيم بن سيف إلى بعض الإخوان في (الدرر السنية) قالوا فيها: "إِنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْبِرَاءَةِ مِنَ الشُّرْكِ وَالْمُشْرِكِينَ بَاطِنًا وَظَاهِرًا كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ عَنْ إِمَامِ الْحَنْفَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ (26) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ (27)﴾ [الزخرف: 26-27]، ومن الأدلة على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (78) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79)﴾ [الأنعام: 78-79]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (135)﴾ [البقرة: 135]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (67)﴾ [آل عمران: 67]، وقال تعالى:

(113) (143/2 و 325/9).

﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (95)﴾ [آل عمران: 95]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (14)﴾ [الأنعام: 14] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (161)﴾ [الأنعام: 161]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (120)﴾ [النحل: 120]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (123)﴾ [النحل: 123]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (87)﴾ [القصص: 87]، وقال: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (31)﴾ [الروم: 31] وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (105)﴾ [يونس: 105].

فتأمل تلك الآيات، ثم انظر كيف أكد الباري جلَّ وعلا على رسالة والمؤمنين باثنتي عشرة آية في البراءة من المشركين ومَدَحَهُمْ بتلك الصفة، وهذا كله يدل بلا ريب على أن الله أوجب على المؤمنين البراءة من كلِّ مشرك، وأمر بإظهار العداوة، والبغضاء للكفار عامة، وللمُحاربين خاصة، وحرَّم على المؤمنين موالاتهم والركون إليهم.

وهذه البراءة من الكفار، هي حقيقة معنى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ومدلولها، لا مجرد قولها باللسان، من غير نفي لما نَفَتَهُ من صلة بالمشركين، ومن غير إثباتٍ أَثَبَّتَهُ من موالاة ربِّ العالمين⁽¹¹⁴⁾

قال شيخ الإسلام في (مجموع الفتاوى) كقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ [المجادلة: 22] فأخبر أنك لا تجد مؤمناً يُوَادُّ المُحَادِّينَ لله ورسوله، فإنَّ نفس الإيمان يُنَافِي مُوَادَّتَهُ كما يَنفِي أَحَدُ الضَّدِّينَ الْآخَرَ، فإذا وَجَدَ الإيمان انتفى ضدُّه وهو مُوَالَاةُ أعداء الله، فإذا كان الرجل يُوالي أعداء الله بقلبه كان ذلك دليلاً على أنَّ قلبه ليس فيه الإيمان الواجب، ومثله قوله تعالى في الآية الأخرى:

⁽¹¹⁴⁾(128/2).

﴿نَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ (80) وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ (81)﴾ [المائدة: 80-81]؛ فَذَكَرَ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً تَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ وَجِدَ الْمَشْرُوطُ بِحَرْفِ لَوْ، الَّتِي تَقْتَضِي مَعَ الشَّرْطِ انْتِفَاءَ الْمَشْرُوطِ فَقَالَ: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: 81] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ الْمَذْكُورَ يَنْفِي اتِّخَاذَهُمْ أَوْلِيَاءَ وَيَضَادُّهُ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْإِيمَانُ وَاتِّخَاذُهُمْ أَوْلِيَاءَ فِي الْقَلْبِ، وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ اتَّخَذَهُمْ أَوْلِيَاءَ مَا فَعَلَ الْإِيمَانَ الْوَاجِبَ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ وَمِثْلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51]؛ فَإِنَّهُ أَخْبَرَ فِي تِلْكَ الْآيَاتِ أَنَّ مَتَوَلِّيَهُمْ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا". (115)

قال شيخ الإسلام في (مجموع الفتاوى): "فإن المؤمنين أولياء الله وبعضهم أولياء بعض، والكفار أعداء الله وأعداء المؤمنين، وقد أوجب الموالاة بين المؤمنين وبَيَّنَّ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ، وَنَهَى عَنِ مَوَالَاةِ الْكُفَّارِ وَبَيَّنَّ أَنَّ ذَلِكَ مُنْتَفِيٌّ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ". (116)

يقول ابن كثير في (تفسير ابن كثير): "وقوله تعالى: ﴿نَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المائدة: 80] قال مجاهد يعني بذلك المنافقين، وقوله: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [المائدة: 80] يعني بذلك موالاتهم للكافرين وتركهم موالاة المؤمنين التي أَعَقَبَتْهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ، وَأَسَخَطَتِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ سَخَطًا مُسْتَمِرًّا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِمَعَادِهِمْ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿أَنَّ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: 80] وَفَسَّرَ بِذَلِكَ مَا ذَمَّهُمْ بِهِ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ فِي الْعَذَابِ خَالِدُونَ يَعْنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: 81] أَي لَوْ آمَنُوا حَقَّ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ وَالْقُرْآنِ لَمَا ارْتَكَبُوا مَا ارْتَكَبُوهُ مِنْ مَوَالَاةِ الْكَافِرِينَ فِي الْبَاطِنِ وَمَعَادَاةِ الْمُؤْمِنِينَ،

(115) (17/7).

(116) (190/28).

﴿وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (81) [المائدة: 81] أي خارجون عن طاعة الله ورسوله، مخالفون لآيات وحيه وتنزيله". (117)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): "قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ (25) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ (26) [محمد: 25-26] فهذا النوع من الموالاة كان سبباً في ردّة أولئك القوم". (118)

قلت: وربما يكون بعض الأمر الذي عزموا على طاعتهم به في زماننا هو حرب الإرهاب المزعوم أو شجّب العمليات الإرهابية.

وقال ابن حزم عن الآية المتقدمة في (الفصل): "فجعلهم مرتدين كفاراً بعد علمهم الحق، وبعد أن تبَيَّنَ لهم الهدى بقولهم للكفار ما قالوا فقط، وأخبرنا تعالى أنه يعرف إِسْرَارَهُمْ". (119)

وقال القاسمي عن الآية في (تفسير القاسمي): "ذلك إشارة إلى ما ذَكَرَ من ارتدادهم بأنهم أي لسبب أنهم (قَالُوا) أي المنافقون (وَالَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ) أي لليهود الكارهين لنزول القرآن على رسول الله ﷺ: (سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ)، أي بعض أموركم أو ما تأمرون به". (120)

قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب عن هذه الآية في (الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك): "أخبر تعالى أن سبب ما جرى عليهم من الردّة وتسويل الشيطان والإملاء لهم هو قولهم ﴿لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ﴾ [محمد: 26]؛ فإذا كان من وعد المشركين الكارهين لِمَا نَزَّلَ اللَّهُ بطاعتهم في بعض الأمر

(117) (85/2).

(118) (193/28).

(119) (262/3).

(120) (56/15).

كافراً، وإن لم يفعل ما وعدهم به فكيف بمن وافق المشركين وأظهر أنهم على هدى".
(121)

قال ابن جرير الطبري في (تفسيره): "يقول الله تعالى: (وَمَنْ يَتَوَلَّهم مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) مَنْ تَوَلَّاهُمْ وَنَصَرَهُمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ دِينِهِمْ وَمِلَّتِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يَتَوَلَّى مَتَوَلِّ أَحَدًا إِلَّا وَهُوَ بِهِ وَبِدِينِهِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ رَاضٍ، وَإِذَا رَضِيَهُ وَرَضِيَ دِينَهُ، فَقَدْ عَادَى مَا خَالَفَهُ وَسَخِطَهُ، وَصَارَ حُكْمُهُ حُكْمَهُ". (122)

ويقول القرطبي عن هذه الآية في (تفسير القرطبي): "(وَمَنْ يَتَوَلَّهم مِّنْكُمْ) أي يعضدهم على المسلمين، (فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) بَيَّنَّ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهُمْ، وهو يمنع إثبات الميراث للمسلم من المرتد، وكان الذي تَوَلَّاهُمْ ابْنُ أُبَيٍّ، ثم هذا الحكم باقٍ إلى يوم القيامة في قَطْعِ المَوَالاة".
(123)

ويقول ابن حزم في (المحلى): "صَحَّ أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: (وَمَنْ يَتَوَلَّهم مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) إِنَّمَا هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ مِنْ جَمَلَةِ الْكَفَّارِ فَقَطْ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ".
(124)

يقول ابن القيم في (أحكام أهل الذمة): "إنه سبحانه قد حَكَمَ، وَلَا أَحْسَنَ مِنْ حُكْمِهِ أَنَّ مَنْ تَوَلَّى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فَهُوَ مِنْهُمْ: (وَمَنْ يَتَوَلَّهم مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) فإذا كان أولياؤهم منهم بنص القرآن كان لهم حُكْمُهُمْ". (125)

ويقول القاسمي في (تفسير القاسمي): "(فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) أي جُمِلَتْهُمْ، وَحُكْمُهُ حُكْمُهُمْ، وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لَهُمْ فِي الدِّينِ، فَهُوَ بِدَلَالَةِ الْحَالِ مِنْهُمْ لِدَلَالَتِهَا عَلَى كَمَالِ الْمَوَافَقَةِ". (126)

يقول البيضاوي نقلاً عن (الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك): "قال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي

(121) (ص50-51).

(122) (6/160).

(123) (6/217).

(124) (13/35).

(125) (1/67).

(126) (6/240).

شَيْءٍ ﴿[آل عمران: 28]، وقال: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ) أي اتخذهم أولياء، (فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ) أي من ولايته في شيء يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى ولاية، فإنَّ موالاة المتعاديين لا يجتمعان". (127)

ويقول الشوكاني عن هذه الآية في (تفسير فتح القدير): "لَا يَتَّخِذُ فِيهِ النَّهْيُ عَنْ مَوَالَاةِ الْكَفَّارِ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَقَوْلُهُ: (مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) فِي مَحَلِّ الْحَالِ: أَيِ مُتَجَاوِزِينَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى الْكَافِرِينَ اسْتِقْلَالاً أَوْ اشْتِرَاكاً، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ) أَيِ مِنْ وَلايَتِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، بَلْ هُوَ مَنْسَلَخٌ عَنْهُ بِكُلِّ حَالٍ". (128)

قال أبو السعود في (تفسير أبي السعود): "يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ (100) [آل عمران: 100] وتعليق الرد بطاعة فريقٍ منهم للمبالغة في التحذير عن طاعتهم، وإيجاب الاجتناب عن مصاحبتهم بالكُليَّة، فإنه في قوة أن يُقال: لا تطيعوا فريقاً، فإنَّ هذا الفعل جاء مُطلقاً، فَحَذَفُ الْمُتَعَلِّقِ الْمُعْمُولِ فِيهِ لِيُفِيدَ التَّعْمِيمَ، فَالْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تُحَذِّرُ أَيْمًا تَحْذِيرًا عَنْ طَاعَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَضلاً عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ أَصْنَافِ الْكَفَّارِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَسَائِرِ شُؤْنِ الْحَيَاةِ". (129)

يقول الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في (الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراف): "يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ (149) [آل عمران: 149] أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ أَطَاعُوا الْكَفَّارَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَرُدُّوهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَقْتَنِعُونَ مِنْهُمْ بِدُونِ الْكُفْرِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ صَارُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي مُوَافَقَتِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ خَوْفاً مِنْهُمْ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ فَإِنَّهُمْ لَا يَقْتَنِعُونَ مِمَّنْ وَافَقَهُمْ إِلَّا بِشَهَادَةِ أَنَّهُمْ عَلَى حَقٍّ وَإِظْهَارِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ لِلْمُسْلِمِينَ". (130)

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في (أضواء البيان): "يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَاسِقٌ إِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ

(127) (ص 56 و 39).

(128) (331/1).

(129) (523/1).

(130) (33).

أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ (121) ﴿﴾ [الأنعام: 121] صَرَّحَ تعالى بأنهم مُشْرِكُونَ في طاعة أولئك الكفار، حينما وافقوهم في تحليل أو تحريم⁽¹³¹⁾.

يقول الشيخ حمد بن عتيق في (هداية الطريق): (فأما مُعاداة الكفار والمشرِكين فاعلم أنَّ الله سبحانه وتعالى قد أَوْجَبَ ذلك وأَكَّدَ إيجابَهُ وحرَّم موالاتهم وشدد فيها حتى أنه ليس في كتاب الله تعالى حُكْمٌ فيه من الأدلة أكثر ولا أَبَيَّن من هذا الحكم، بعد وجوب التوحيد وتحريم ضِدِّهِ).

ثم قال: "قال ابن كثير: ... فإنَّ من الفساد في الأرض اتِّخَاذُ الْمُؤْمِنِينَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ (73) [الأنفال: 73]؛ فقطع المِوالاةَ بين المؤمنين والكافرين كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: 144]".

ثم قال: "فصل: وهاهنا أمورٌ يجب التنبيهُ عليها، وتعيين الاعتناء بها ليتم لفاعلها مجانبة دين المشركين:

الأمر الأول: ترك اتِّباع أهوائهم، وقد نهى الله تعالى عن اتِّباعها، قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنَّ اتِّبَاعَ أَهْوَاءِهِمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (120) [البقرة: 120]، قال شيخ الإسلام فانظر كيف قال في الخير: (مِلَّتَهُمْ) وقال في النهي: (أَهْوَاءَهُمْ)، لأن القوم لا يرضون إلا باتباع الملة مطلقاً، والزجر وقع عن اتباع أهوائهم في قليل أو كثير.

الأمر الثاني: معصيتهم فيما أمروا به، فإنَّ الله تعالى نهى عن طاعة الكافرين وأخبر أنَّ المسلمين إن أطاعوهم ردُّوهم عن الإيمان إلى الكفر والخسارة، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ (100) [آل عمران: 100]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ

⁽¹³¹⁾(83/4).

فُرْطَا (28) ﴿[الكهف: 28]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ (121)﴾ [الأنعام: 121].

الأمر الثالث: ترك الركون إلى الكفرة والظالمين وقد نهى الله عن ذلك فقال: ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ (113)﴾ [هود: 113]، فنهى سبحانه تعالى عن الركون إلى الظلمة وتوعد ذلك بمسيس من النار وعدم النصر، والشرك أعظم أنواع الظلم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ (13)﴾ [لقمان: 13]، فَمَنْ رَكَّنَ إِلَى أَهْلِ الشِّرْكِ، أَي مَالَ إِلَيْهِمْ وَرَضِيَ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، فَإِنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِأَنْ يُعَذِّبَهُ اللَّهُ بِالنَّارِ، وَأَنْ يَخْذُلَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبَتَّنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا (74)﴾ [الإسراء: 74]، فأخبر سبحانه وتعالى أنه لولا تثبته لرسوله ﷺ لَرَكَّنَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ شَيْئًا قَلِيلًا، وَأَنَّهُ لَوْ رَكَّنَ إِلَيْهِمْ لَأَذَاقَهُ عَذَابَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مُضَاعَفًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَتَّهُ فَلَمْ يَرْكُنْ إِلَيْهِمْ بَلْ عَادَاهُمْ وَقَطَعَ الْيَدَ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْخُطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَعَ عَصَمَتِهِ بِهَذِهِ الشَّدَّةِ؛ فَعِيزُهُ أَوَّلَى بِلِحُوقِ هَذَا الْوَعِيدِ بِهِ.

الأمر الرابع: ترك موادة أعداء الله، قال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: 22]، قال شيخ الإسلام: فأخبر سبحانه وتعالى، أنه لا يوجد مؤمنٌ يُوَادُّ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ، وَلَا يَجِدُ مُؤْمِنٌ يُوَادُّ كَافِرًا؛ فَمَنْ وَادَّ كَافِرًا فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ.

قلت -أي ابن عتيق-: فإذا كان الله قد نفى الإيمان عمَّن وَادَّ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَعَشِيرَتَهُ إِذَا كَانُوا مُحَادِّينَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فَمَنْ وَادَّ الْكَفَّارَ الْأَبْعَدِينَ فَهُوَ أَوَّلَى بِأَنْ لَا يَكُونَ مُؤْمِنًا⁽¹³²⁾.

هل تأملت أخي رعاك الله نصوص العلماء في هذه المسألة العظيمة التي لم أنقل لك إلا نزرًا يسيرًا مما كتبه فيها؟ ولكنني أظن أن بما نقلته كفاية، فبان أن الناس في هذا الزمان أهملوا أصل الولاء والبراء،

⁽¹³²⁾ (ص 19-39).

ولم يرفعوا به رأساً، وجَهِلُوا أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ، فَوَاللَّهِ لَوْ أَنَّ قُلُوبَ النَّاسِ عُمِّرَتْ بِحُبِّ اللَّهِ لَمَّا اتَّسَعَتْ لِمَا يُنَاقِضُ مَحَبَّةَ اللَّهِ وَمَحَبَّةَ مَا يُحِبُّ وَمَنْ يُحِبُّ، وَلَكِنَّ الْقُلُوبَ أَصْبَحَتْ كَالْحِجَارَةِ بَلْ أَشَدَّ قَسْوَةً، فَاَلْمَخْلُوقَاتُ الْعَظِيمَةُ لَمْ تَتَحَمَّلْ قَوْلَ الْكَافِرِينَ فَضْلاً عَنْ مَوَدَّتِهِمْ وَمَوَالَاتِهِمْ وَمَنَاصِرَتِهِمْ وَالْوُقُوفَ مَعَهُمْ وَتَعَزِّيَّتِهِمْ وَالتَّأْسِفَ لِمُصَابِهِمْ، فَعِنْدَمَا قَالَ الْكَافِرُ بَعْضَ الْأَقْوَالِ فِي حَقِّ اللَّهِ كَادَتْ أَنْ تَزُولَ وَتَنْهَدَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (88) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا (89) تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا (90) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا (91) وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا (92)﴾ [مريم: 88-92]، فَانْظُرْ كَيْفَ كَادَتْ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتُ الْعَظِيمَةُ أَنْ تَتَحَوَّلَ وَتَزُولَ بِسَبَبِ مَقُولَةِ الْكَافِرِينَ الشَّنِيعَةِ عَلَى اللَّهِ، فَهَمَّ أَهْلُ بُهْتٍ وَكُفْرٍ مُبِينٍ، قَالُوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: 181]، وَقَالُوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: 64]، وَقَالُوا: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: 30]، وَقَالُوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: 73]، وَقَالُوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 17] هَذَا قَوْلُهُمْ فِي حَقِّ اللَّهِ فَقَطْ، أَمَّا أَقْوَاهُمْ فِي حَقِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَثِيرَةٌ جَدًّا، وَأَقْوَاهُمْ فِي حَقِّ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَصَحَابَةِ رَسُولِهِ الْكَرِيمِ لَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى.

كُلُّ هَذِهِ الْمَقُولَاتِ الْعَظِيمَةِ الشَّنِيعَةِ فِي حَقِّ اللَّهِ الَّتِي كَادَتْ لِأَجْلِهَا السَّمَوَاتُ أَنْ يَتَفَطَّرْنَ، وَكَادَتْ لَهَا الْأَرْضُ أَنْ تَتَزَلْزَلَ وَتَنْشَقَّ، وَكَادَتْ لَهَا الْجِبَالُ أَنْ تَنْهَدَ، لَا زَالَ الْكَفَارَ مِنْ يَهُودٍ وَنَصَارَى وَغَيْرِهِمْ يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ وَيَرُدُّونَهُ، بَلْ وَيَرُدُّونَ مِنَ الْقَوْلِ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ وَأَبْشَعُ، وَرَغْمَ كُلِّ هَذَا تَجِدُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يُحِبُّهُمْ وَيَنَاصِرُهُمْ وَيُحْزِنُ لِحَزْنِهِمْ وَيَفْرَحُ لِفَرَحِهِمْ وَيَقِفُ مَعَهُمْ إِذَا أَلَمَّتْ بِهِمْ عَقُوبَةُ اللَّهِ، فَأَصْبَحَتْ قُلُوبُ الْمُسْلِمِينَ أَشَدَّ قَسْوَةً مِنَ الْجِبَالِ الصُّمِّ.

وَلَوْ أَنَّ الْقُلُوبَ أَحَبَّتْ اللَّهَ حَقَّ الْحَبِّ، وَرَضِيَتْ بِالْإِسْلَامِ حَقَّ الرِّضَى، لَمَّا أَطَاقَتْ أَنْ تَسْمَعَ أَصْوَاتَ الْكَافِرِينَ أَوْ تَنْظُرَ إِلَيْهِمْ، فَضْلاً عَنْ تَعَزِّيَّتِهِمْ وَالتَّبَرُّعَ لَهُمْ بِالْأَمْوَالِ وَمَوَاسَاتِهِمْ وَمُسَاعَدَتِهِمْ وَمُظَاهَرَتِهِمْ ضِدَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْوُقُوفَ بِجَانِبِهِمْ فِي حَرْبِهِمْ ضِدَّ الْإِرْهَابِ (الْجِهَادِ)، فَإِنَّ كُلَّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا تَصْدُرُ إِلَّا عَنْ قَلْبٍ مُعْرِضٍ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَلَا يَعَادِي مَنْ عَادَى حَبِيئَهُ، وَلَا يَعْرِفُ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْمَلُ بِهَا، فَمَنْ سَبَّ اللَّهَ عِنْدَهُمْ كَمَنْ مَدَحَهُ، وَمَنْ كَفَرَ كَمَنْ آمَنَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

مَعْنَى مُظَاهَرَةِ الْكُفَّارِ الَّتِي جَهِلَهَا أَصْحَابُ الْفَضِيلَةِ

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في (عقيدة الموحدين) في عَدِّ نواقض الإسلام: "الثامن: مُظَاهَرَةُ الْمُشْرِكِينَ وَمُعَاوَنَتُهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (51)﴾ [المائدة: 51]".⁽¹³³⁾

قال في (مختار الصحاح): "الظَّهَرُ: المَعِينُ ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ (4)﴾ [التحريم: 4]، والظاهر ضد الباطن وظَهَرَ الشَّيْءُ تَبَيَّنَ، وظهر على فلانٍ غَلَبَهُ، وباجمما خضع، وأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَى عَدُوِّهِ، وَأَظْهَرَ الشَّيْءُ بَيَّنَّهُ، وَأَظْهَرَ سَارٍ فِي وَقْتِ الظَّهْرِ، وَالْمُظَاهَرَةُ الْمُعَاوَنَةُ وَالْتِّظَاهُرُ التَّعَاوُنُ وَاسْتَظْهَرَ بِهِ اسْتَعَانَ بِهِ، وَالظَّهَارَةُ بِالْكَسْرِ ضِدُّ الْبِطَانَةِ".⁽¹³⁴⁾

قال صاحب (التعاريف): "التأييد من الأيد وهو القوة، كأنه يأخذه معه بيده في الشيء الذي يقويه به، كأخذ قوة المظاهرة من الظَّهَرِ لِأَنَّ الظَّهَرَ مَوْضِعُ قُوَّةِ الشَّيْءِ فِي ذَاتِهِ، وَالْيَدُ مَوْضِعُ قُوَّةٍ تَنَالُهُ لغيره، قاله الْحَرَّالِيُّ"⁽¹³⁵⁾ وقال: "التَّظَاهَرُ تَكَلُّفُ الْمُظَاهَرَةِ وَهُوَ تَسْنِدُ الْقُوَّةِ كَأَنَّهُ اسْتِنَادَ ظَهْرٍ إِلَى ظَهْرٍ".⁽¹³⁶⁾

قال الشيخ سليمان بن عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله جميعاً في (مجموعة التوحيد): "اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَظْهَرَ لِلْمُشْرِكِينَ الْمَوَافَقَةَ عَلَى دِينِهِمْ خَوْفًا مِنْهُمْ، وَمُدَارَاةً لَهُمْ، وَمِدَاهِنَةً لِدَفْعِ شَرِّهِمْ، فَإِنَّهُ كَافِرٌ مِثْلُهُمْ وَإِنْ كَانَ يَكْفُرُهُ دِينُهُمْ وَيُبْغِضُهُمْ، وَيُحِبُّ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ، هَذَا إِذَا لَمْ يَقَعْ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ فِي دَارِ مَنَعَةٍ، وَاسْتُدْعِيَ بِهِمْ، وَدَخَلَ فِي طَاعَتِهِمْ، وَأَظْهَرَ الْمَوَافَقَةَ عَلَى دِينِهِمُ الْبَاطِلِ، وَأَعَانَهُمْ عَلَيْهِ بِالنُّصْرَةِ وَالْمَالِ، وَوَالَاهُمْ وَقَطَعَ الْمَوَالَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَصَارَ مِنْ جُنُودِ الْقِبَابِ وَالشَّرِكِ وَأَهْلُهَا بَعْدَ مَا كَانَ مِنْ جُنُودِ الْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ وَأَهْلِهِ! فَإِنَّ هَذَا لَا يَشْكُ مُسْلِمٌ أَنَّهُ كَافِرٌ

⁽¹³³⁾ص(457).

⁽¹³⁴⁾(171/1).

⁽¹³⁵⁾(183 /1).

⁽¹³⁶⁾(525/4).

من أَشَدَّ الناس عداوةً لله تعالى ورسوله ﷺ، ولا يُستثنى من ذلك إلا المَكْرَة، وهو الذي يستولي عليه المشركون فيقولون له: اكْفُر، أو افعل كذا وإلا فعلنا بك وقتلناك، أو يأخذونه فيعذبونه حتى يوافقهم، فيجوز له الموافقة باللسان مع طمأنينة القلب بالإيمان، وقد أجمع العلماء على أن مَنْ تكلم بالكفر هازلاً أنه يكفر، فكيف بمن أظهر الكفر خوفاً وطمعاً في الدنيا؟ وأنا أذكر بعض الأدلة على ذلك بعون الله وتأييده."

ثم ذكر واحداً وعشرين دليلاً، جاء في الثالث عشر قوله: "قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ (113) [هود: 113]؛ فذكر تعالى أن الركون إلى الظلمة من الكفار والظالمين موجب لمسيس النار، ولم يُفرّق بين مَنْ خاف منهم وغيره إلا المَكْرَة، فكيف بمن اتَّخَذَ الركون إليهم ديناً ورأياً حسناً وأعانهم بما قَدِرَ عليه من مالٍ وأرٍ، وأحبَّ زوال التوحيد وأهله، واستيلاء أهل الشرك عليهم؟ فإنَّ هذا أعظم الكفر والركون."

وقال في الدليل الرابع عشر: "قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (106) [النحل: 106]؛ فَحَكَمَ تعالى حُكماً لا يُبَدَّلُ أن مَنْ رجع عن دينه إلى الكفر، فهو كافرٌ، سواءً كان له عذرٌ خوفاً على نفسٍ أو مالٍ أو أهلٍ أم لا، وسواءً كَفَرَ بباطنه أم بظاهره دون باطنه، وسواءً كَفَرَ بفعله ومقاله أو بأحدهما دون الآخر، وسواءً كان طامعاً في دنيا ينالها من المشركين أم لا؛ فهو كافرٌ على كُلِّ حالٍ إلا المَكْرَة، وهو في لغتنا: الْمُعْصُوبُ، فإذا أُكْرِهَ الإنسان على الكفر وقيل له: اكْفُر وإلا قتلناك أو ضربناك، أو أَخَذَهُ المشركون فضربوه ولم يُمكنْهُ التخلّص إلا بموافقتهم، جازَ له موافقتهم في الظاهر، بشرط أن يكون قلبه مطمئناً بالإيمان، أي ثابتاً عليه معتقداً له، فأما إن وافقهم بقلبه فهو كافرٌ ولو كان مُكْرَهاً.

وظاهر كلام أحمد رحمه الله أنه في الصورة الأولى -أي قولهم اكْفُر وإلا قتلناك أو ضربناك- لا يكون مُكْرَهاً حتى يُعَذِّبَهُ المشركون، فإنه لَمَّا دخل عليه يَحْيَى بن معين وهو مريض، فَسَلَّمَ عليه فلم يَرُدَّ عليه السلام، فما زال يعتذر ويقول: حديث عمّار، وقال الله

تعالى: (إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ)، فَقَلَبَ أَحْمَدُ وَجْهَهُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ فَقَالَ يَحْيَى: لَا يَقْبَلُ عَذَارًا.

فَلَمَّا خَرَجَ يَحْيَى، قَالَ أَحْمَدُ: يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ عَمَّارٍ، وَحَدِيثِ عَمَّارٍ: مَرَرْتُ بِهِمْ وَهُمْ يَسُبُّونَكَ فَهَيَّئْتُهُمْ فَضَرَبُونِي، وَأَنْتُمْ قِيلَ لَكُمْ: نَرِيدُ أَنْ نَضْرِبَكُمْ، فَقَالَ يَحْيَى: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَفْقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْكَ.

ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُرْتَدِينَ الشَّارِحِينَ صُدُورَهُمْ بِالْكَفْرِ، وَإِنْ كَانُوا يَقْطَعُونَ عَلَى الْحَقِّ وَيَقُولُونَ: مَا فَعَلْنَا هَذَا إِلَّا خَوْفًا، فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ.

ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ سَبَبَ هَذَا الْكَفْرِ وَالْعَذَابِ لَيْسَ بِسَبَبِ الْإِعْتِقَادِ لِلشَّرْكِ، أَوْ الْجَهْلِ بِالتَّوْحِيدِ، أَوْ الْبَغْضِ لِلدِّينِ، أَوْ مَحَبَّةِ الْكَفْرِ، وَإِنَّمَا سَبَبُهُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ حِطَاءً مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا، فَآثَرَهُ عَلَى الدِّينِ وَعَلَى رِضَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (107)﴾ [النحل: 107] فَكَفَرَهُمْ تَعَالَى، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَهْدِيهِمْ مَعَ كَوْنِهِمْ يَعْتَدُونَ بِمَحَبَّةِ الدُّنْيَا، ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُرْتَدِينَ لِأَجْلِ اسْتِحْبَابِ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ هُمُ الَّذِينَ طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ، وَأَنَّهُمْ هُمُ الْغَافِلُونَ، ثُمَّ أَخْبَرَ خَبْرًا مُؤَكَّدًا مُحَقَّقًا أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ⁽¹³⁷⁾.

قَالَ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ فِي (مَجْمُوعَةِ التَّوْحِيدِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَالَ الْأُمَّةِ فِي زَمَانِهِ وَتَتَابَعَ الْفِتْنِ وَدُخُولِ الْمُشْرِكِينَ إِلَى أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ: "وَمَا ذَكَرُهُ مِنَ الْإِفْتِتَانِ قَدْ رَأَيْنَا مَا هُوَ نَظِيرُهُ، أَوْ أَعْظَمُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ، وَكَذَلِكَ انْقَسَمَ النَّاسُ أَقْسَامًا:

أَحَدُهَا: نَاصِرٌ لِلدِّينِ الْإِسْلَامِ، وَسَاعٍ فِي ذَلِكَ بِكُلِّ جَهْدِهِ، وَهُمْ الْقَلِيلُونَ عَدَدًا الْأَعْظَمُونَ عِنْدَ اللَّهِ أَجْرًا.

القسم الثاني: خَاذِلٌ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، تَارِكٌ لِمَعُونَتِهِمْ.

القسم الثالث: خَارِجٌ عَنِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ بِمُظَاهَرَةِ حِزْبِ الْمُشْرِكِينَ وَمُنَاصَحَتِهِمْ، وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعَانَ بَاطِلًا لِيُذْخِرَ بَاطِلَهُ حَقًّا، فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (138)". (139)

(137) (302/1).

(138) الحاكم (7134) وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَمَنْ يُخْرِجُهُ، وَابْنُ جَبَّانٍ فِي الْمَجْرُوحِينَ (365/1)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (2944).

فانظر يا عبد الله لنفسك وفي أي الأقسام أنت؟

وقال رحمه الله في (مجموعة التوحيد): "وأما المسألة الثالثة وهي ما يُعذرُ الرجل به على موافقة المشركين، وإظهار الطاعة لهم، فاعلم أنّ إظهار الموافقة للمشركين ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يوافقهم في الظاهر والباطن فينقاد لهم بظاهره، ويميل إليهم ويوادهم بباطنه، فهذا كافر خارج من الإسلام، سواء كان مُكرهاً على ذلك أو لم يكن، وهو ممن قال الله فيه: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النحل: 106).

الحالة الثانية: أن يوافقهم ويميل إليهم في الباطن مع مخالفته لهم في الظاهر، فهذا كافر أيضاً، ولكن إذا عمل بالإسلام ظاهراً عُصِمَ ماله ودّمه، وهو المنافق.

الحالة الثالثة: أن يوافقهم في الظاهر مع مخالفته لهم في الباطن، وهو على وجهين: أحدهما: أن يفعل ذلك لكونه في سلطانهم مع ضربهم وتقييدهم له، ويهددونه بالقتل، فيقولون له: إمّا أن توافقنا وتظهر الانقياد لنا، وإلا قتلناك، فإنه والحالة هذه يجوز له موافقتهم في الظاهر مع كون قلبه مطمئناً بالإيمان، كما جرى لعمّار حين أنزل الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: 106]، وكما قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: 28]، فالآيتان دلّتا على الحكم كما نبّه عن ذلك ابن كثير في تفسير آية آل عمران.

الوجه الثاني: أن يوافقهم في الظاهر مع مخالفته لهم في الباطن، وهو ليس في سلطانهم، وإنما حمله على ذلك إمّا طمع في رياسة أو مالٍ أو مشحّة بوطنٍ أو عيالٍ، أو خوفٍ مما يحدث في المال، فإنه في هذه الحال يكون مرتداً ولا تنفعه كراهته لهم في الباطن، وهو ممن قال الله فيهم: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (107) [النحل: 107] فأخبرهم أنه لم يحملهم على الكفر الجهل أو بغضه، ولا محبة الباطل، وإنما هو أنّ لهم حظاً من حظوظ الدنيا فآثروه على الدين.

هذا معنى كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى وعفا عنه.

وأما ما يعتقده كثير من الناس عذراً، فإنه تزويرُ الشيطان وتسويلُهُ، وذلك أنَّ بعضهم إذا خَوَّفَهُ أولياء الشيطان خوفاً لا حقيقةً له، ظنَّ أنه يجوز له بذلك إظهار الموافقة للمشرَكين، والانقياد لهم، وآخرُ منهم إذا زَيَّنَ له الشيطان طمعاً دنيوياً، تَحَيَّلَ أنه يجوز له موافقةً للمشرَكين لأجل ذلك، وشَبَّهَ على الجُهَّال بأنه مُكْرَهُ وقد ذكر العلماء صفة الإكراه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: تأملت المذاهب فوجدت الإكراه يختلف باختلاف المَكْرَه، فليس المَعْتَبَرُ في كلمات الكفر كالإكراه المَعْتَبَرُ في الهبة ونحوها، فإنَّ أحمد قد نصَّ في غير موضعٍ على أنَّ الإكراه على الكفر لا يكون إلا بالتعذيب من ضربٍ أو قَيْدٍ، ولا يكون الكلام إكراهاً، وقد نصَّ على أنَّ المرأة لو وَهَبَتْ زوجها صَدَاقَها بمسكنةٍ فلها أن ترجع على أنها لا تَهَبُ له إلا إذا خافت أن يُطَلِّقَها أو يسيءَ عِشْرَتَها، فجعل خوف الطلاق أو سوء العِشْرَةِ إكراهاً، ولفظه في موضعٍ آخر: لأنه أَكْرَهَها، ومثل هذا لا يكون إكراهاً على الكفر، فإنَّ الأسيرَ إن خشي الكفار أن لا يُرَوِّجُوهُ، وأن يُحَوِّلُوا بينه وبين امرأته، لم يُبَحِّحْ له التكلُّمُ بكلمة الكفر. ا. هـ.

والمقصود منه أنَّ الإكراه على كلمة الكفر لا يكون إلا بالتعذيب من ضربٍ أو قتلٍ، وأنَّ الكلام لا يكون إكراهاً، وكذلك الخوف من أن يُحَوِّلَ الكفار بينه وبين زوجته لا يكون إكراهاً، فإذا علمت ذلك وعرفت ما وقع من كثيرٍ من الناس، تَبَيَّنَ لك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا»⁽¹⁴⁰⁾، وقد عاد غريباً وأغرب منه مَنْ يعرفه على الحقيقة، وبالله التوفيق⁽¹⁴¹⁾ انتهى كلامه رحمه الله.

⁽¹⁴⁰⁾ مسلم (145).

⁽¹⁴¹⁾ (364/1).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): "وإذا كان السلف قد سُموا مانعي الزكاة مرتدين، مع كونهم يصومون ويُصلُّون ولم يكونوا يُقاتلون جماعة المسلمين فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلاً للمسلمين؟". (142)

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في (الرسائل الشخصية): "إن الأدلة على كفر المسلم إذا أشرك بالله أو صار مع المشركين على المسلمين -ولو لم يُشرك- أكثر من أن تُحصَر من كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل العلم المُعتمدين". (143)

قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في (مجموعة التوحيد) في ذكر الأدلة على كفر مَنْ وإلى أهل الإشراك قال: "الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (97)﴾ [النساء: 97]، أي في أيِّ فريق كنتم، أي المسلمين أم في فريق المشركين؟ فاعترفوا عن كونهم ليسوا في فريق المسلمين بالاستضعاف، فلم تعدُّهم الملائكة، وقالوا لهم: ﴿قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (97)﴾ [النساء: 97]؛ ولا يشكُّ عاقلٌ أنَّ [أهل] البلدان الذين خرجوا عن المسلمين وصاروا مع المشركين، وفي فريقهم وجماعتهم. هذا مع أنَّ الآية نزلت في أناسٍ من أهل مكة أسلموا واحتبسوا عن الهجرة، فلمَّا خرج المشركون إلى بدرٍ أكرهوهم على الخروج معهم فخرجوا خائفين، فقتلهم المسلمون يوم بدرٍ، فلمَّا علموا بقتلهم تأسَّفوا، وقالوا: قَتَلْنَا إِخْوَانَنَا، فأنزل الله فيهم هذه الآية. فكيف بأهل البلدان الذين كانوا على الإسلام فخلعوا رِبْقَتَهُ مِنْ أَعْنَاقِهِمْ، وَأَظْهَرُوا لِأَهْلِ الشَّرْكِ الْمَوَافَقَةَ عَلَى دِينِهِمْ، وَدَخَلُوا فِي طَاعَتِهِمْ، وَأَوَّوْهُمْ وَنَصَرُوهُمْ وَخَذَلُوا أَهْلَ التَّوْحِيدِ، وَاتَّبَعُوا غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، وَخَطَّوْهُمْ وَظَهَرَ فِيهِمْ سَبُّهُمْ وَشَتْمُهُمْ وَعَيْبُهُمْ وَالْإِسْتِهْزَاءُ بِهِمْ وَتَسْفِيَةُ رَأْيِهِمْ فِي ثَبَاتِهِمْ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ وَعَلَى الْجِهَادِ فِيهِ، وَعَاوَنَهُمْ عَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ طَوْعًا لَا كَرْهًا، وَاخْتِيَارًا لَا اضْطِرَارًّا، فَهَؤُلَاءِ أَوْلَى بِالْكَفْرِ وَالنَّارِ

(142) (539/28).

(143) (ص272).

من الذين تركوا الهجرة شُحاً بالوطن وخوفاً من الكفار وخرجوا في جيشهم مُكْرَهِينَ خَائِفِينَ". (144)

وجاء في (الدرر السنية) وعَدَّ فيها أئمة الدعوة النجدية ثلاثة أمورٍ تُوجِبُ جهادَ مَنْ اتَّصَفَ بِهَا مِنْهَا: "الأمر الثالث: مما يوجبُ الجهادَ لِمَنْ اتَّصَفَ بِهِ مَظَاهِرُ الْمُشْرِكِينَ، وإِعَانَتِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِيَدٍ أَوْ بِلِسَانٍ أَوْ بِقَلْبٍ أَوْ بِمَالٍ، فهذا كُفْرٌ مُخْرَجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَمَنْ أَعَانَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَدَّ الْمُشْرِكِينَ مِنْ مَالِهِ بِمَا يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَى حَرْبِ الْمُسْلِمِينَ اخْتِياراً مِنْهُ فَقَدْ كَفَرَ". (145)

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن في (الدرر السنية): "قال ﷺ: (مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ)". (146) فلا يُقال: إنه بمجرد المجامعة والمساكنة يكون كافراً، بل المراد: أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْخُرُوجِ مِنْ بَيْنِ ظَهْرَانِي الْمُشْرِكِينَ، وَأَخْرَجَهُ مَعَهُمْ كَرْهًا فَحُكْمُهُ حُكْمُهُمْ فِي الْقَتْلِ وَأَخَذِ الْمَالِ لَا فِي الْكُفْرِ، وَأَمَّا إِنْ خَرَجَ مَعَهُمْ لِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ طَوْعًا وَاخْتِياراً، أَوْ أَعَانَهُمْ بِيَدِهِ وَمَالِهِ فَلَا شَكَّ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهُمْ فِي الْكُفْرِ". (147)

قال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في (فتاوى إسلامية): "يجوز الإحسان إلى الكفار غير الحريين دون مودتهم) ثم قال: (أما الكفار الحريون فلا تجوز مساعدتهم بشيء، بل مساعدتهم على المسلمين من نواقض الإسلام لقول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51]". (148)

ويقول الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله أيضاً في (فتاوى ابن باز): "وقد أجمع علماء الإسلام على أَنَّ مَنْ ظَاهَرَ الْكُفَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَسَاعَدَهُمْ عَلَيْهِمْ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْمُسَاعَدَةِ

(144) (ص236).

(145) (9/291).

(146) أبو داود (2787)، والطبراني في الكبير (251/7)، وأشار إلى صحته أحمد شاكر في عمدة التفسير (561/1).

(147) (8/455).

(148) (4/486).

فهو كافرٌ مثلهم، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51].
(149)

ومن الأدلة التي يَحْتَجُّ بها المظاهرُونَ للكفار ويستدلون بها على أَنَّ المظَاهِرَةَ ليست كفرًا مخرجاً من الملة قصة حاطبٍ في الصحيحين عندما بَعَثَ رسالته إلى مشركي مكة يخبرهم بمسير رسول الله ﷺ إليهم، ولَمَّا وقعت رسالته بيد رسول الله ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا حَاطِبُ مَا هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلَصَّقًا فِي قُرَيْشٍ - يَقُولُ: كُنْتُ حَلِيفًا وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا - وَكَانَ مِنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مَنْ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ قَرَابَتِي، وَلَمْ أَفْعَلْهُ ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبَ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ السُّورَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ [المتحنة: 1] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ (108)﴾ [البقرة: 108]. (150)

فهذه القصة وهي أقوى حججهم ليس فيها دليلٌ على عدم كُفر المظَاهِرِ، وقد أطلَّ علماء الدعوة النجدية في الردِّ على ذلك ولست بصدد عرض أقوالهم، ولكن أقول:
أولاً: هذه القصة دليلٌ على عدم كفر المتأوِّل لأنَّ حاطباً تأوَّل جواز ذلك وفعله، وقال الرسول ﷺ في حقِّ أهل بدر ما قال دليلاً على أَنَّ هذه المعركة كَفَّرَتْ عنه الكفر الذي ارتكبه بالتأويل علماً أَنَّ التأويل من موانع التكفير عند أهل السنة والجماعة، وقد أخطأ مَنْ قال إن معركة بدر تُكْفِّرُ عن أصحابها الكُفْرَ، بل إنها مُكَفِّرَةٌ للتأويل الفاسد الذي ارتكبه حاطبٌ رضي الله عنه.

(149) (274/1).

(150) البخاري (4274)، ومسلم (2494).

وثانياً: لو تنازلنا معهم، فإن أشهر الأقوال لأهل العلم في مثل هذه القصة أنهم قالوا إنّ قول الرسول ﷺ: «لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى مَنْ شَهِدَ بَدْرًا...» دليل على خصوصية أهل بدر بذلك وليست لأحدٍ بعدهم.

قال الشوكاني في (نيل الأوطار): "قوله: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فَقَالَ: اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» هذه بشارة عظيمة لأهل بدرٍ رضوان الله عليهم لم تقع لغيرهم. وقيل إنّ صيغة الأمر في قوله: اَعْمَلُوا، للتشريف والتكريم؛ فالمراد عدم المؤاخذه بما يصدر منهم بعد ذلك وأنهم حُصُوا بذلك لما حصل لهم من الحال العظيمة التي اقتضت محو ذنوبهم السالفة، وتأهلوا لأن يغفر الله لهم الذنوب اللاحقة إن وقعت، أي كلّ ما عملتموه بعد هذه الواقعة من أي عملٍ كان فهو مغفور". (151)

ثالثاً: قالوا إنّ عذر حاطبٍ في عدم كفره بالمظاهرة جاء بوحىٍ من الله لأنّ النبي ﷺ عندما اعتذر له حاطب رضي الله عنه قال: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ» فعلم الرسول ﷺ بالوحي عذره وليس ذلك لأحدٍ بعد الرسول ﷺ.

رابعاً: قال العلماء إنّ عذر حاطبٍ أيضاً في عدم كفره يظهر من رسالته التي بعث بها للمشرّكين فكانت أشبه بالدعوة لهم وتخويفهم من رسول الله ﷺ والفت في قواهم، ذكر يحيى بن سلام في تفسيره أنّ لفظ كتاب حاطب للمشرّكين كان بقوله: أَمَّا بَعْدُ؛ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَكُمْ بِحَيْشٍ كَاللَّيْلِ، يَسِيرُ كَالسَّيْلِ، فَوَاللَّهِ لَوْ جَاءَكُمْ وَحْدَهُ لَنَصَرَهُ اللَّهُ وَأَنْجَزَ لَهُ وَعْدَهُ؛ فَانْظُرُوا أَنْفُسَكُمْ، وَالسَّلَام". (152)

فالاحتجاج بقصة حاطبٍ في جواز المظاهرة باطل وإثمٌ عظيم، فالمظاهرة كفرٌ صريحٌ بيّن لا خلاف في ذلك، وكيف تُردُّ النصوص الواضحة والأدلة القاطعة من الكتاب والسنة، بمثل تلك القصة التي لم يُجمع العلماء بل لم يتفقوا على دالتها؟ فالمصير إلى البين الواضح من قول الله ورسوله أَوْجَبُ.

(151) (154/8).

(152) ذكره الحافظ في الفتح (4274).

وبعدما عرفت أخي رعاكَ الله معنى المظَاهَرَة ومعنى الولاء والبراء، هل لك أن تقفَ معي على فتوى شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي الصادرة في تاريخ 1 رجب 1422هـ، وتُنزِلُهُ على ما قرأتَ من كلامٍ سابق:

سُئِلَ عن دور الأزهر في نُصرة المظلوم إلى جانب الفقراء والمعتدى عليهم قال: "إنَّ الاعتداء على الأمنين كما حدث في مركز التجارة العالميّة في نيويورك هو الإرهاب والظلم والغدر بعينه".

وسُئِلَ عن الهجوم المُحتمَل على أفغانستان قال: "من حقّ كلّ دولةٍ أن تدافع في وجه مَنْ يعتدي عليها، وأنّ الإسلام مع المظلوم ويقف ضدّ العدوان والظلم والإرهاب، فإذا وقع العدوان على أيّ دولةٍ نقف نحن المسلمين إلى جانب مَنْ وقع عليه العدوان، بصرف النظر عن كونه أمريكاً أو غيرها) وشَدَّدَ على أنّ (مرتكب الأعمال الإرهابية والقتل يجب أن يُحاسبَ بعد ثبوت جُرمه بالدليل القاطع).

وليس هذا هو الوحيد الذي أبدى هذا الموقف المخزي بل إنَّ مثله كثيرٌ ممن لَبِسُوا بُرْدَةَ المشيخة الزائفة.

واسمع إلى فتوى أخرى يصل فيها التسامح المزعوم ذِروته وهي فتوى رئيس مجلس القضاء الأعلى في السعودية الشيخ صالح اللحيدان في تاريخ 1422/7/1هـ، قال: "الإحسان إلى الآخرين -أي الأمريكيين- ونُصرة المظلوم -أي أمريكاً- وقهر الظالم -أي الأفغان- بالحق لا بالظلم من أعظم أسباب تقلص الإجمام" وقال: "إنَّ مدَّ يد العون للمُنكوبين في تلك التفجيرات ابتغاء وجه الله جَلَّ وعَلا هي من الإحسان إلى بني الإنسان، وهي أيضاً من وسائل الدعوة إلى الله وبيان سمو الخلق الإسلامي".

وعندما سُئِلَ عن شرعية إغاثة المنكوبين في مثل هذه الحوادث بالتبرع بالدم وبذل المساعدات المالية ونحو ذلك، قال بعد ذكر حديث: «فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ»⁽¹⁵³⁾ ودَكَرَ

⁽¹⁵³⁾ البخاري (2363)، وفي الأدب المفرد (378)، ومسلم (2244).

قَوْلَ اللَّهِ: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (8) [الإنسان: 8] وَأَنَّ الْأَسِيرَ كَانَ كَافِرًا قَالَ: "فَالْإِعَانَةُ عَلَى سَدِّ رَمَقِ الْكَافِرِ ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا هِيَ مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَى بَنِي الْإِنْسَانِ، وَهِيَ أَيْضًا مِنْ وَسَائِلِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ وَبَيَانِ سَمَوِ الْخُلُقِ الْإِسْلَامِيِّ وَسَمَوِ خُلُقِ الْمُسْلِمِ الَّذِي يَدِينُ لِلَّهِ دِينَ الْحَقِّ فَلَا حَرَجَ وَلَا إِثْمَ، بَلِ الْأَجْرُ يُوفَّرُ بِإِذْنِ اللَّهِ لِمَنْ يَنْصُرُ مَظْلُومًا وَلَوْ كَانَ كَافِرًا".

لماذا لم يصبح الإحسان ممدوحاً إلا للأمريكيين يا فضيلة الشيخ؟!
وأيّن الإحسان إلى العراقيين وأنتم تحاصرونهم منذ عقدٍ ولا يُقَصَفُ الأبرياء في العراق إلا من دولتكم يا فضيلة الشيخ؟
ما رأيكم فيمن أراد أن يُحسَنَ إلى أبرياء اليهود الذين يُقْتَلُونَ من جَرَاءِ العمليات الاستشهادية؟

ما الفرق بين أبرياء أمريكا وأبرياء اليهود؟ إذا كانت مساعدة الأمريكيِّ إحساناً، فأيضاً مساعدة اليهوديِّ إحسانٌ؟ وإذا كان قتلُ الأمريكيِّ إرهاباً فقتلُ اليهوديِّ إرهابٌ أيضاً.
أمريكا دولةٌ حربيةٌ كما قَدَّمْنَا، اليهودُ مُحَارِبُونَ إجماعاً، فلماذا يُفَرَّقُ بينهما؟ إمّا أن تقولوا ببراءة اليهود وهذا ضلالٌ، أو تقولوا بجُرمِ أمريكا وهذا لستُم من أهله.

وإليك أخي القارئ فتوى أخرى لشيخٍ آخر وهو القرضاوي الذي أَفْتَى بتجريم العمليات وأنها مُحَرَّمَةٌ في الشريعة ثم بعد ذلك قال: "نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعاً أَنْ يَتَبَرَّعُوا بِالدَّمِ لِلْأَبْرِيَاءِ فِي أَمْرِيكَ الَّذِينَ سَقَطُوا ضَحِيَّةً هَذِهِ الْمُهْجَمَاتِ".

وفتوى أخرى لرابطة العالم الإسلامي التي ظننا أنها أول مَنْ سَيُعلن البراءة من الكفار والدفاع عن المسلمين، فإذا بفتواها تُبَيِّنُ أنها رابطةٌ لِحُأَشِ الصليبيين، قال الدكتور عبد المحسن التركي في 1422/6/29هـ، بعد أن دانَ العمليات وشَجَبَهَا وأصدر حكمه ببراءة الإسلام منها ومن أصحابها وأطال التزلفَ قال: "إِنَّ الشُّعُوبَ الْمُسْلِمَةَ انْطَلَقَتْ مِنْ إِدَانَتِهَا لِلْإِجْرَامِ الْإِرْهَابِيِّ الَّذِي حَدَثَ فِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ، وَمَا حَدَثَ كَذَلِكَ فِي بِلْدَانٍ أُخْرَى، مِنْ مُنْطَلَقٍ إِسْلَامِيٍّ يَقُومُ عَلَى قَوَاعِدٍ شَرْعِيَّةٍ حَرَّمَتْ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَكُونَ قَاتِلاً أَوْ

وسيلة من وسائل القتل أو إرهاب الناس أو ترويعهم أو إيدائهم لأنَّ كُلَّ ذلك يدخل من باب البغي المحرَّم.

قلتُ: وماذا نضع يا فضيلة الشيخ بالجهاد وبما تصفه؟!

وأضاف بقوله: "إنَّ صلاح العالم وضمن أمنه وسلامته يقتضي الإسراع بتنفيذ القانون الدولي بمنع جميع أشكال العدوان".

وفتوى أخيرة من ذلك الزخم الهائل من فتاوى الشجب والاستنكار، نختتم بفتوى مفتي السعودية رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ قال: "إنَّ التفجيرات التي وقعت في الولايات المتحدة وما كان من جنسها من خطف الطائرات، أو ترويع الأمنين، أو قتل أنفُسٍ بغير حقٍّ، ما هي إلا ضربٌ من الظلم والجور والبغي، وأنَّ مثل هذه التصرفات مُحَرَّمٌ ومن كبائر الذنوب".

وأكد "أنَّ ما جرى في نيويورك وواشنطن من أحداثٍ خطيرةٍ راحت بسببها آلاف الأنفُس، من الأعمال التي لا تُقرُّها شريعة الإسلام، وليست من هذا الدين، ولا تتوافق مع أصوله الشرعية".

هذا نَزَرٌ يسيرٌ من الفتاوى الانبطاحية التي مرَّغت معنى الولاء والبراء في الوحل لأجل أمريكا، فسكتوا عن التنديد بالإجرام الروسي في الشيشان، وسكتوا عن التنديد بالإجرام الهندي في كشمير، وسكتوا عن الإجرام الأمريكي في العراق وفي أندونيسيا وكوسوفا والبوسنة، وسكتوا عن الإجرام الصيني في تركستان الشرقية، وسكتوا عن الإجرام الإيراني ضد إخواننا السُّنة في إيران، وسكتوا عن الإجرام الصهيوني ضد إخواننا في فلسطين، وسكتوا عن الإجرام الأترري ضد المسلمين في أترريا، وسكتوا عن.. وعن.. ولم ينطقوا إلا بإدانة الإرهاب ضد أمريكا، ولم ينطقوا إلا بمساعدة الأبرياء في أمريكا!!!! وكأنه ليس هناك أبرياء إلا «شُقُر» أمريكا!! عجباً لعلمهم!

ولكننا نقول لهم إنكم بعد اليوم، آخرُ مَنْ له الحقُّ أن يتكلم عن العقيدة والتوحيد، وإنَّ دعوة الشيخ مُحمَّد بن عبد الوهاب بريئة منكم براءة الذئب من دم يوسف U، لقد أثبتُّم

أنكم لا تعرفون معنى العقيدة ولا معنى الولاء والبراء، أنتم لا تُحَسِّنُونَ إلا ما تُؤْمَرُونَ به فقط، وربما لا تُحَسِّنُونَ إلا ما حَفِظَ دُنْيَاكُمْ.

فبالله عليكم ألا تعلمون أيها الفقهاء حكم إعانة الحربين لا سيما الأمريكيون؟
إنَّ مهمما يَحْتَجُّ به هؤلاء الفقهاء من أدلة عامّة باطل الاحتجاج بها، لتكون أغطيّة لهم ليُرَضُّوا بها الصليبيين عنهم، لا تُفيد في تغيير الأحكام شيئاً.

ورحم الله الشيخ عبد الله الأهدل عندما سُئِلَ في كتابه (السيف البتار على مَنْ يُؤَالِي الكفار)، وكان السؤال عن حمل البضاعة أو الطعام إلى بلاد النصاري؟ فقال: "وأما أن تكون -أي البلاد- دار إسلام استولى عليها الكفار، ووجب علينا مقاومتهم واستنقاذها من أيديهم، فحامل البضائع والميرة إليهم، عاصٍ لله ورسوله، مُرتكبٌ لكبيرة، فَيُزَجَرُ عن ذلك فإن لم يَنْزَجِرْ عَزَّزَهُ الحاكم وَمَنْ له ولاية من المسلمين ولو بحبس، وَمَنْعَهُ عن السير إليها، فإن لم يمتنع جاز رُدُّ حمله من الطريق محاصرةً للكفار، وهو باقٍ على مُلك صاحبه، ولا يجوز قتله بل يدافع عن ذلك بالأحسن الذي لا يؤدي إلى مؤلِّم وَمَنْ يُعِينُهُ على ذلك فهو شريكه في الإثم سواء كانت إعانته بقول أو فعلٍ لحديث: «مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا، سَلَّطَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ» أخرجه ابن عساكر عن ابن مسعود⁽¹⁵⁴⁾، وحديث: «مَنْ أَعَانَ بَاطِلًا لِيُدْحِضَ بِبَاطِلِهِ حَقًّا، فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» أخرجه الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما.⁽¹⁵⁵⁾

قلت: فإذا كان هذا الحكم في حق مَنْ حمل البضائع ليتاجر في البلاد التي استولى عليها الكفار وأهلها مسلمون، فكيف بمن أراد التبرّع بالدم والمال والإعانة المطلقة لدار الحرب؟

فإنَّ العلة التي حُرِّمَ من أجلها حمل البضائع إلى الدار التي استولى عليها لكفار هي علة تقويتهم إذ الواجب محاصرتهم واستنقاذ بلاد الإسلام منهم، وهذه العلة -أي تقوية الكفار- متوقّرة في أمريكا فهؤلاء الفقهاء أرادوا إعانة أمريكا بالتبرّع لها بالدم والمال وهي

⁽¹⁵⁴⁾ تاريخ دمشق (4/34).

⁽¹⁵⁵⁾ (ص28). والحديث عند الحاكم (7134) وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرَجْهُ، وابن حبان في المجروحين

(365/1)، والطبراني في المعجم الأوسط (2944).

بلاد حربٍ وفي تقويتها أو التعاطف معها زيادة حربٍ على الإسلام والمسلمين، لا سيما وقد أعلنوا أنهم سيشنون حرباً صليبية على الإسلام وأهله، فمن باب أولى أن تكون هذه الإعانات تقويةً لهم على حربهم، وقد حرّم الشيخ معونتهم مستدلاً بأدلة حرمة إعانة الظالم، فكيف بحكم إعانة المحارب لله ولأهل دينه؟

والتعاون مع الحربي وتقويته حرامٌ بالإجماع قال النووي في (المجموع): (وأما بيع السلاح لأهل الحرب فحرامٌ بالإجماع، ولو باعهم إياه لم ينعقد البيع على المذهب الصحيح، وبه قطع جماهير الأصحاب في الطريقتين". (156)

وقد علل شيخ الإسلام حرمة بيع السلاح بعلّة الإعانة والتقوية، وهذا متوفرٌ في المعونات التي دعا الفقهاء لبذلها إلى المحاربين الأمريكيين.

وقد قال شيخ الإسلام في (الفتاوى): "عندما سُئِلَ عن (خياطٍ خَاطَ للنصارى سَيْرَ حريرٍ فيه صليبٌ ذهبٌ فهل عليه إثمٌ في خياطته؟ وهل تكون أجرته حلالاً أم لا؟ فأجاب: نعم، إذا أعان الرجل على معصية الله كان آثماً لأنه أعان على الإثم والعدوان، ولهذا لعن النبي ﷺ الخمرَ وعاصِرَها ومُعْتَصِرَها وحَامِلَها والمَحْمُولَ إِلَيْهِ وَبَائِعَها ومُشْتَرِبَها وسَاقِيَها وشَارِبَها وآكِلُ ثَمَنِها" (157)، وأكثر هؤلاء كالعاصر والحامل والساقى إنما هم يعاونون على شربها ولهذا ينهى عن بيع السلاح لمن يقاتل به قتالاً مُحَرَّمًا كقتال المسلمين والقتال في الفتنة فإذا كان هذا في الإعانة على المعاصي فكيف بالإعانة على الكفر وشعائر الكفر؟". (158)

قلتُ: الله المستعان، هل تَنَبَّهَ فقهاء الرحمة والرأفة أنهم أعانوا أمريكا على الحرب وإن لم تكن الإعانة ماديةً فمعنويةً؛ فقد عَزَّوْهم وشَحَذُوا هِمَّتَها وشَجَّبُوا عَدُوَّهُم.

(156) (335/9).

(157) عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَها وَسَاقِيَها وَبَائِعَها وَمُتَبَاعَها وَعَاصِرَها وَمُعْتَصِرَها وَحَامِلَها وَالْمَحْمُولَ إِلَيْهِ. أبو داود (3674) وابن ماجه (3380)

(158) (141/22).

وقد قرأتُ لأحد الجهَّال الذين يزعمون الفقه إجابةً على سؤالٍ سأله أحد الناس، هل يجوز تعزية الكفار بالمصائب التي تصيبهم (والسائل يقصد أمريكا والسؤال بعد العمليات بيوم).

فأجاب: نعم، يجوز تعزيتهم وعيادتهم إذا مرضوا فإنَّ الرسول ﷺ عادَ الغلام اليهودي عندما مرض وكان كافراً... إلى آخر فتواه.

قلت: وهذا المتفقُ الجاهل لا يعرف الفرق بين اليهوديِّ المعاهد الداخل تحت حكم رسول الله ﷺ، وبين اليهودي أو الصليبي المحارب، فأنزل النصوص في غير محلها، ولم يحقق المناط في محل الفتوى قبل إنزال النص عليها، ولكن هذا وأشكاله هم الذين قال عنهم الرسول ﷺ بعدما يُقبَضُ أهل العلم ويُنزَعُ العلم قال: «اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جُهَّالاً، فَسُئِلُوا فَأَمَّتُوا بِلُغَةٍ غَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»⁽¹⁵⁹⁾، وكُلُّ الفتاوى التي خرجت علينا في شأن الأحداث هي من هذا النوع وأسوأ فالمفتي لا يعرف الفرق بين المعاهد والذميِّ والمؤتمن والمحارب، فينزل نصوص هذا على هذا ونصوص هذا على هذا، ويخلط الحابل بالنابل ويظنُّ أنَّ كل بيضاء شحمة وكل سوداء فحمة، فإن تيسَّر له معرفة الفرق بين هذه الأصناف لم يعرف الواقع الذي يحقق فيه المناط لينزل الأدلة على محلها، نسأل الله العافية والهداية.

نصيحةٌ إلى المسلمين الذين يسكنون في ديار الكفار:

ولا أنسى في هذا المقام أن أنصح إخواننا المسلمين الذين يسكنون بين أظهر المشركين سواءً كانوا معذورين أو غير معذورين، ألا ينسُوا أنهم هم أول المعنيتين بمعاني الولاء والبراء والمظاهرة للأعداء، فلا تغرهم الحياة الدنيا ولا يغرنهم بالله الغرور، فأهمَّ ما يحفظه العبد هو دينه وعقيدته ولو عاش فقيراً ومات هو وأبناؤه من الجوع خيرٌ له من أن يعيش غنياً ويموت هو وأبناؤه على غير ملة الإسلام، فالدنيا فانية والآخرة هي الحيوان لو كانوا يعلمون.

⁽¹⁵⁹⁾ البخاري (100)، ومسلم (2673).

وأنقل لإخواني فتوى للشيخ عبد الله بن عبد الباري الأهدل من كتابه (السيف البتار على من يؤالي الكفار) قال: "قال السائل: وكذلك قومٌ في بلاد الإسلام من المسلمين يدعون بأنهم من رعيّة النصارى، ويَرْضُونَ بذلك، ويفرَحُونَ به، فما تقولون في إيمانهم؟ ومن الجملة أنهم يتخذون لسفنهم بيارق، وهي تسمى الرايات، مثل رايات النصارى، إعلاماً منهم بأنهم من رعيّتهم.

الجواب: والله سبحانه المسؤول أن يحفظ علينا دين الإسلام، إن هؤلاء قوم قد أُشْرِبُوا حُبَّ النصارى في قلوبهم واستحضروا عظمة ملكهم، وصَوَّلَتِهِمْ، ولا حظوا توقّر الدنيا بأيديهم التي هي حظُّهم من الدنيا والآخرة، وقَصَرُوا نظرهم إلى عمارة الدنيا، وجمعها، وأنَّ النصارى أَقْوَمُ لحفظها، ورعايتها، فإن كان القوم المذكورون جُهَّالاً، يعتقدون رفعة دين الإسلام، وعُلُوِّه على جميع الأديان وأنَّ أحكامه أَقْوَمُ الأحكام، وليس في قلوبهم مع ذلك تعظيم الكفر، وأربابه، فهم باقون على أحكام الإسلام، لكنهم فُسَّاقٌ مرتكبون لخطبٍ كبير، يجب تعزيزهم عليه، وتأديبهم وتنكيلهم، وإن كانوا علماءً بأحكام الإسلام، ومع ذلك صَدَرَ عنهم ما ذُكِرَ فيُستتابوا، فإن رجعوا عن ذلك وتابوا إلى الله تعالى، وإلا فهم مارقون، فإن اعتقدوا تعظيم الكفر، ارتدوا، وجَرى عليه أحكام المرتدين، وظاهر الآيات والأحاديث، عدم إيمان المذكورين، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: 257]؛ فالآية تقتضي أنَّ الناس قسمان: الذين آمنوا وليُّهم الله تعالى، أي لا غيره فليس لهم مولى دون الله، ورسوله، الله مولانا ولا مولى لكم، والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت، فلا وسط، فمن اتخذ الطاغوت ولياً من دون الله فقد خَسِرَ خسراناً مبيناً، وارتكب خطباً جسيماً، فليس إلا وليُّ الله أو وليُّ الطاغوت، فلا شِرْكَه بوجه من الوجوه البتّة، كما تقتضي الآية، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (65) [النساء: 65]، وقد حكم الله أن لا نتولى الكفار بوجه قطّ، فمن خالف لما يحكم، فأنى يكون له إيمان، وقد نفى الله إيمانه، وأكّد النفي بأبلغ الوجوه والإقسام، على ذلك فاستفده، وقد أخرج أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما، والطبراني في (الأوسط) عن حذيفة رضي الله عنه: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ

مِنْهُمْ»⁽¹⁶⁰⁾، فالحديث زاجرٌ عن التشبّه بالكفار، من نَصَبِ البيارق وغيره من وجوه التشبّه كهيئة اللباس والمشى، والحركات والسكنات فقد خالف النَّبِيُّ ﷺ اليهود وأمر بمخالفتهم في جميع ما يفعلونه، وكذلك المجوس، والنصارى، في شعارهم، ولباسهم وأعيادهم وصومهم، وجميع أحوالهم مُغايرةً لهم وإغاظَةً، ولقوله ﷺ: «لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ»⁽¹⁶¹⁾، وورد عن سيدنا عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنه النهي عن مُساكنتهم، وتعلّم كتابتهم، والدخول معهم في أعيادهم، ومُجامعتهم، وتعلّم رطانتهم، إلى غير ذلك. فَمَنْ تشبّه بهم محبةً لهم ورَضِيَ بكفرهم فهو كافرٌ، وَمَنْ يفعل ذلك غافلاً عن هذا القصد فقد شابههم في أمورهم الجاهلية ففيه خصلةٌ من خصالهم، يلزمه التوبة منها بالشرط المقرر للتوبة في محله، قال ابن تيمية في حديث «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»⁽¹⁶²⁾ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَقْلٌ أَحْوَالُهُ أَنْ يَفْتَضِيَ تَحْرِيمَ التَّشَبُّهِ بِهِمْ كَمَا فِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ» [المائدة: 51] وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: مَنْ بَنَى بِأَرْضِ الْمُشْرِكِينَ وَصَنَعَ نِيرُوزَهُمْ وَمَهْرَجَاتَهُمْ وَتَشَبَّهَ بِهِمْ حَتَّى يَمُوتَ حُشِرَ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَدْ يُحْمَلُ هَذَا عَلَى التَّشَبُّهِ الْمُطْلَقِ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْكُفْرَ، وَيَفْتَضِي تَحْرِيمَ أَبْعَاضِ ذَلِكَ، وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُمْ فِي الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ الَّذِي يُشَابَهُهُمْ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ كُفْرًا أَوْ مَعْصِيَةً أَوْ شِعَارًا لَهَا كَانَ حُكْمُهُ كَذَلِكَ".⁽¹⁶³⁾ انتهى كلامه رحمه الله.

وسُئِلَ الشيخ عبد الله بن عبد الباري الأهدل في كتابه (السيف البتّار على مَنْ يُؤَالِي الكفار): "ما قولكم فيمن يمدحهم -أي النصارى- ويقول أنهم أهلٌ عدلٍ، ويُحبّون العدل، ومع ذلك يكثر مدحهم في المجالس ويهين ذكر السلطان للمسلمين، ويُنسبُ إلى الكفار العدل وعدم الظلم؟

⁽¹⁶⁰⁾ أبو داود (3512)، والطبراني (179/8).

⁽¹⁶¹⁾ التّسائي (5209)، وأحمد (11954).

⁽¹⁶²⁾ أبو داود (3512)، والطبراني (179/8).

⁽¹⁶³⁾ البخاري (2662).

فأجاب: أمّا مَنْ يمدحهم فإنه فاسقٌ، عاصٍ مُرْتَكِبٌ لكبيرةٍ، يجب عليه التوبة منها والندم عليها، هذا إذا كان مدحه لذات الكفار من غير ملاحظة صفة الكفر التي فيهم، فإنّ مدحهم من حيث صفة الكفر فهو كافٍ، كأنه مدح الكفر الذي ذمته جميع الشرائع، وقد حدّر الرسول ﷺ مَنْ مدح المسلم بما لا يعلم المرء فقال ﷺ وقد سمع قوماً يمدحون شخصاً فقال: «قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ»⁽¹⁶⁴⁾ أي أهلكتموه.

أمّا مدح العدل بما فيه تزكية له عند حاكم أو تعريفاً بشأنه فهو جائز بل قد يجب، ومدح المسلم الفاسق معصيةٌ لحديث «إِذَا مُدِحَ الظَّالِمَ غَضِبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»⁽¹⁶⁵⁾، فإذا كان ذلك في الظلم الأصغر فما بالك بالظلم الأكبر؟ وفي حديثٍ أخرجه أبو يعلى والبيهقي عن أنّ وابن عدي عن بُرَيْدَةَ: «إِذَا مُدِحَ الْفَاسِقُ غَضِبَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ، وَاهْتَزَّ الْعَرْشُ»⁽¹⁶⁶⁾ حاصله أنّ مدح الكفار لكفرهم ارتدادٌ عن الإسلام، ومدحهم مجرّداً عن هذا القصد كبيرةٌ يُعَزَّزُ مُرْتَكِبُهَا بما يكون زاجراً له.

وأمّا مَنْ يقول أنهم أهل عدل، فإن أراد أن الأمور الكفرية التي منها أحكامهم القانونية عدل فقد كفر، والله سبحانه وتعالى قد ذمّها، وشنّع عليها، وسَمّاها عُتُوءًا، وعنادًا، وطغيانًا، وإفكًا وإثمًا مبينًا، وخسرانًا مبينًا، وبهتانًا، والعدل إنما هو شريعة الله التي حواها كتابه، وسُنّة نبيّه، إنّ الله يأمر بالعدل، فلو كانت أحكام النصارى عدلاً لكانت مأموراً بها، ولزم على ذلك التناقض والتدافع في الردّ على النصارى، قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (50)﴾ [المائدة: 50]؛ فالله عز وجل حكمه هو العدلُ الحسن لا غيره، فأتى يكون لحكم النصارى لأنّ كلّ عدلٍ فهو حسنٌ فقط، وبطلت دعوى المذكورين، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: 60] فهؤلاء سُمُوا ما أمرهم الله تعالى بالكفر به عدلاً، فقد غالبوا في ضلالهم، ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (60)﴾ [النساء: 60].

⁽¹⁶⁴⁾ (ص21).

⁽¹⁶⁵⁾ لم أقف عليه بهذا اللفظ.

⁽¹⁶⁶⁾ أبو يعلى في معجمه (171)، والبيهقي في شعب الإيمان (4886). وضعفه العراقي في تخريج حديث الأحياء، وابن حجر في الفتوح، والألباني في الضعيفة.

وإن أراد العدل المجازي الذي هو عمارة الدنيا، بترك الظلم الذي يخرب الدنيا فلا يلزم منه الكفر، لكنه يُزجر عن ذلك الزجر البليغ، وأمّا ما يُروى عنه عليه السلام: (وُلِدْتُ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ. يعني أنوشروان)، فقد أراد عليه السلام العدل المجازي، لا سيما والملك المذكور كان في زمن الفترة كما هو معلوم، على أنّ الحديث المذكور لا أصل له كما ذكره ابن حجر في (النعمة الكبرى)، قال: وإطلاق العادل عليه بفرض وروده لتعريفه بالاسم الذي كان يُدعى به، لا للشهادة له بذلك، فإنه كان يحكم بغير حكم الله.

قال السخاوي عن الحديث المذكور: موضوع، ولو صحّ لم يكن في وصفه بالعدل بأس، فإنه كان لا يُجور على رعيته، ولا يظلمهم في حقوق الدنيا، فعُدُّهُ بالنسبة لذلك لا يُنافي كُفْرَهُ وظُلْمَهُ لنفسه بجهله، والله أعلم، انتهى⁽¹⁶⁷⁾ انتهى كلامه رحمه الله.

فَلْيَحْذَرِ المسلمون في الغرب من ذهاب دينهم وذلك بمدح عدل الكفار الذين قالوا أنّ حملتهم الصليبية ضد الإسلام تُسمّى: العدل المطلق؛ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا (5)﴾ [الكهف: 5]، فلا عدل مطلق إلا لله وحده، أمّا شياطين الإنس من الصليبيين وأذنانهم فليس عندهم إلا الظلم العظيم، وليس عندهم إلا الجور والمكر الكبار، قاتلهم الله.

والغريب أنّ المفتين في الأحداث شجبوا واستنكروا العمليات وذلك للتخفيف عن إخواننا في الغرب، حتى لا تتضرر دنياهم، ولَمَّا والوا الكفار وتضرر دين إخواننا بالموالاة لم يُفتوا لدفع هذا الشر العظيم عن دينهم، وقد رأينا كيف ذهب دعاة المسلمين في الغرب وعدد كبير من المسلمين إلى العزاء وإقامة القدّاس في الكتدرائية (الكنيسة) الأمريكية والبريطانية، وكيف ألّقوا كلمات العزاء والأسف، وكيف صرّحوا بأنهم والنصارى شيء واحد، وأنهم مواطنون أمريكيون يعيشون مع الأمريكيين الحدث ويشاطرونهم الحزن، وهم معهم مطلقاً في هذه الأحداث.

⁽¹⁶⁷⁾ (ص24).

ماذا يُعَدُّ الفقهاء هذا القول والفعل؟ هل هم مُكْرَهُونَ على ذلك؟ وقد قَدَّمْنَا بما يكون الإكراه على الكفر، أليس هذا خطرٌ على الدين والعقيدة؟ لماذا تَنَبَّهْتُمْ لدفع الخطر عن دنياهم ولم تَنَبَّهُوا لدفع الخطر عن عقيدتهم؟ سبحان الله! إنَّ هذا لشيءٌ عَجَاب!

يقول القاضي عياض في (الشفاء): "وكذلك يَكْفُرُ كُلُّ فِعْلٍ أَجْمَعَ المسلمون أنه لا يَصُدُّرُ إلا من كافرٍ، وإن كان صاحبه مُصَرِّحاً بالإسلام مع فعله ذلك كالسعي إلى الكنائس والبَيْع مع أهلها بِزِيَّهِمْ، من شَدَّ الزنانير -ما يَشُدُّه الذمِّيُّ على وسطه- وفحص الرؤوس -حَلَّقَ وسطها وترك جوانبها- فقد أَجْمَعَ المسلمون أنَّ هذا الفعل لا يوجد إلا من كافرٍ". (168)

يقول ابن تيمية في (مختصر الفتاوى المصرية): "وإذا زار أهل الذمَّة كنيسة بيت المقدس فهل يقال لهم يا حاج مثلاً؟ فأجاب: لا ينبغي أن يُقال ذلك تشبيهاً بحاج البيت الحرام، ومن اعتقد أنَّ زيارتها قُرْبَةٌ فقد كَفَرَ، فإن كان مسلماً فهو مُرْتَدٌّ، يُسْتَتَابُ فإن تاب وإلا قُتِلَ، فإن جهَلَ أنَّ ذلك مُحَرَّمٌ عُرِفَ ذلك، فإن أَصَرَ فقد كفر وصار مرتدّاً". (169)

وقال أيضاً في (مجموع الفتاوى): "وأما زيارة معابد الكفار، مثل الموضع المسمَّى بالقيامة أو بيت لحم أو صُهيون أو غير ذلك، مثل كنائس النصارى، فَمَنْهِيٌّ عنها، فَمَنْ زار مكاناً من هذه الأماكن معتقداً أنَّ زيارته مستحبة، والعبادة فيه أفضل من العبادة في بيته فهو ضالٌّ خارجٌ عن شريعة الإسلام، يُسْتَتَابُ فإن تاب وإلا قُتِلَ". (170)

يقول الخرشي على (مختصر خليل): "وكذلك يكون مرتدّاً إذا شد الزنار في وسطه لأن هذا فعل يتضمن الكفر، ومثله فعل شيء مما يختص بزي الكفار، ولا بد أن ينضم إلى ذلك المشي إلى الكنيسة ونحوه، وقِيْدَ أيضاً بما إذا فعله في بلاد الإسلام". (171)

وقال ابن نجيم في (البحر الرائق): "ويَكْفُرُ بوضع قِلَنْسَوَةِ المجوسيِّ على رأسه على الصحيح، إلا لضرورة دفع الحرِّ أو البرد، وبِشَدِّ الزنار في وَسَطِهِ إلا إذا فعل ذلك خديعةً في الحرب". (172)

(168) (1072/2-1073).

(169) (514ص).

(170) (14/27).

(171) (63/7).

وجاء في فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء في (فتاوى اللجنة الدائمة) في حكم لبس الصليب "إذا تَبَيَّنَ له حكم لبس الصليب وأنه شعار النصارى، ودليل على أن لا يسه راضٍ بانتسابه إليهم والرضا بما هم عليه وأصرَّ على ذلك، حُكِمَ بكفره لقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (51) [المائدة: 51] والظلم إذا أُطْلِقَ يُرادُ به الشرك الأكبر، وفيه إظهارٌ لموافقة النصارى على ما زعموه من قتل عيسى عليه السلام، والله سبحانه قد نفى ذلك في كتابه: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ هُمْ﴾ [النساء: 157]". (173)

يقول شمس الحق العظيم آبادي في (عَوْنُ المعبود) عند حديث سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ عن رسول الله ﷺ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ» (174): "قَالَ أَصْحَابُ اللُّغَةِ جَامَعُهُ عَلَى كَذَا اجْتَمَعَ مَعَهُ وَوَافَقَهُ. انْتَهَى. (الْمُشْرِكُ) بِاللَّهِ وَالْمُرَادُ الْكُفَّارُ وَنَصَّ عَلَى الْمُشْرِكِ لِأَنَّهُ الْأَغْلَبُ حِينَئِذٍ وَالْمَعْنَى مَنْ اجْتَمَعَ مَعَ الْمُشْرِكِ وَوَافَقَهُ وَرَافَقَهُ وَمَشَى مَعَهُ [...] (وَسَكَنَ مَعَهُ) أَيِ فِي دِيَارِ الْكُفْرِ (فَإِنَّهُ مِثْلُهُ)، يِي مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ لِأَنَّ الْإِقْبَالَ عَلَى عَدُوِّ اللَّهِ وَمُؤَالَاتِهِ تُوجِبُ إِعْرَاضَهُ عَنِ اللَّهِ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ تَوَلَّاهُ الشَّيْطَانُ وَنَقَلَهُ إِلَى الْكُفْرِ قَالَ الرَّخْشَرِيُّ وَهَذَا أَمْرٌ مَعْقُولٌ فَإِنَّ مُؤَالَاةَ الْوَلِيِّ وَمُؤَالَاةَ الْعَدُوِّ مُتَنَافِيَانِ وَفِيهِ إِبْرَامُ وَإِلْرَامُ بِالْقَلْبِ فِي مُجَانَبَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَمُبَاعَدَتِهِمْ وَالتَّحَرُّزِ عَنْ مُحَالَطَتِهِمْ وَمُعَاشَرَتِهِمْ ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 28] وَالْمُؤْمِنُ أَوْلَى بِمُؤَالَاةِ الْمُؤْمِنِ وَإِذَا وَالَى الْكَافِرُ جَرَّهُ ذَلِكَ إِلَى تَدَاعِي ضَعْفِ إِيْمَانِهِ فَزَجَرَ الشَّارِعُ عَنْ مُحَالَطَتِهِ بِهَذَا التَّغْلِيظِ الْعَظِيمِ حَسْمًا لِمَادَّةِ الْفَسَادِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ (149) [آل عمران: 149] وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ صَلَةِ أَرْحَامِ مَنْ هُمْ مِنَ الْكَافِرِينَ وَلَا مِنْ مُحَالَطَتِهِمْ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا بَعِيرٌ سَكَنَى فِيمَا يَجْرِي بَحْرَى الْمُعَامَلَةِ مِنْ نَحْوِ بَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَأَخْذٍ وَعَطَاءٍ لِيُؤَالُوا فِي الدِّينِ أَهْلَ الدِّينِ وَلَا يَضُرُّهُمْ أَنْ يُبَارَرُوا مَنْ يُحَارِبُهُمْ مِنَ الْكَافِرِينَ وَفِي الزُّهْدِ لِأَحْمَدَ عَنْ بَنِ دِينَارٍ: "أَوْحَى اللَّهُ إِلَى نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قُلْ

(172) (133/5).

(173) (78/2).

(174) أبو داود (2787)، والطبراني في الكبير (251/7)، وأشار إلى صحته أحمد شاكر في عمدة التفسير (561/1).

لِقَوْمِكَ لَا تَدْخُلُوا مَدَاحِلَ أَعْدَائِي وَلَا تَلْبَسُوا مَلَابِسَ أَعْدَائِي، وَلَا تَرْكَبُوا مَرَاجِبَ أَعْدَائِي؛ فَتَكُونُوا أَعْدَائِي كَمَا هُمْ أَعْدَائِي" وَقَالَ الْعَلَمِيُّ فِي (الْكُوكِبِ الْمُنِيرِ شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ): حَدِيثُ سَمُرَةَ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَفِيهِ وَجُوبُ الْهِجْرَةِ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِظْهَارِ الدِّينِ؛ أَسِيرًا كَانَ أَوْ حُرِّيًّا، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ مَقْهُورٌ مَهَانٌ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ انْكَفُوا عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُؤْذُوهُ أَوْ يَفْتِنُوهُ عَنْ دِينِهِ، وَحَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَظْهِرًا بِأَهْلِ دِينِهِ، وَفِي حَدِيثٍ عِنْدَ الطَّبْرَايَ: (أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مَعَ مُشْرِكٍ) وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ. انتهى.

قال الإمام بن تيمية: "الْمُشَابَهَةُ وَالْمُشَاكَلَةُ فِي الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ تُوجِبُ مُشَابَهَةً وَمُشَاكَلَةً فِي الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ، وَالْمُشَابَهَةُ فِي الْهُدَى الظَّاهِرِ تُوجِبُ مُنَاسَبَةً وَائْتِلَافًا وَإِنْ بَعْدَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُحْسُوسٌ؛ فَمُرَافَقَتُهُمْ وَمُسَاكَنَتُهُمْ وَلَوْ قَلِيلًا سَبَبٌ لِنَوْعٍ مِمَّا مِنْ انْتِسَابِ أَخْلَاقِهِمُ الَّتِي هِيَ مَلْعُونَةٌ، وَمَا كَانَ مَظْنَةً لِفَسَادِ خَفِيِّ غَيْرِ مُنْضَبِطٍ عُلِقَ الْحُكْمُ بِهِ وَأُدِيرَ التَّحْرِيمُ عَلَيْهِ، فَمُسَاكَنَتُهُمْ فِي الظَّاهِرِ سَبَبٌ وَمَظْنَةٌ لِمُشَابَهَتِهِمْ فِي الْأَخْلَاقِ وَالْأَفْعَالِ الْمَذْمُومَةِ، بَلْ فِي نَفْسِ الْإِعْتِقَادَاتِ، فَيَصِيرُ مُسَاكِنُ الْكَافِرِ مِثْلَهُ، وَأَيْضًا الْمُشَارَكَةُ فِي الظَّاهِرِ تُورِثُ نَوْعَ مَوَدَّةٍ وَمَحَبَّةٍ وَمُؤَالَاةٍ فِي الْبَاطِنِ، كَمَا أَنَّ الْمَحَبَّةَ فِي الْبَاطِنِ تُورِثُ الْمُشَابَهَةَ فِي الظَّاهِرِ، وَهَذَا مِمَّا يَشْهَدُ بِهِ الْحِسُّ، فَإِنَّ الرَّجُلَيْنِ إِذَا كَانَا مِنْ بَلَدٍ وَاجْتَمَعَا فِي دَارٍ غُرْبَةٍ كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَوَدَّةِ وَالْإِئْتِلَافِ أَمْرٌ عَظِيمٌ بِمُوجِبِ الطَّبْعِ، وَإِذَا كَانَتِ الْمُشَابَهَةُ فِي أُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ تُورِثُ الْمَحَبَّةَ وَالْمُؤَالَاةَ فَكَيْفَ بِالْمُشَابَهَةِ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ؟ فَالْمُؤَالَاةُ لِلْمُشْرِكِينَ تُنَافِي الْإِيمَانَ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ. انتهى كلامه، وقال ابن القيم في كِتَابِ (الْهُدَى النَّبَوِيَّ): وَمَنْعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِقَامَةِ الْمُسْلِمِ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ إِذَا قَدَرَ عَلَى الْهِجْرَةِ مِنْ بَيْنِهِمْ، وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَايَ نَارَاهُمَا».⁽¹⁷⁵⁾

وَقَالَ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ»، وَقَالَ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»⁽¹⁷⁶⁾، وَقَالَ: «سَتَكُونُ

⁽¹⁷⁵⁾ الترمذي (1604)، وأبو داود (2645).

⁽¹⁷⁶⁾ أبو داود (2161).

هَجْرَةً بَعْدَ هَجْرَةٍ، فَخِيَارُ أَهْلِ الْأَرْضِ أَلَزَمَهُمْ مَهَاجِرَ إِبْرَاهِيمَ، وَيَبْقَى فِي الْأَرْضِ شِرَارُ أَهْلِهَا، يَلْفِظُهُمْ أَرْضُهُمْ، تُقَذِّرُهُمْ نَفْسُ اللَّهِ، وَيَحْشُرُهُمُ اللَّهُ مَعَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ»⁽¹⁷⁷⁾.
نسأل الله لنا ولإخواننا أن نقبض على الإسلام، آمين يا رب العالمين.

فماذا تقولون أيها الفقهاء للمسلمين الذين صَدَرَتْ مِنْهُمْ مثل هذه الأفعال والأقوال الكفرية؟

المسلمون في الغرب يرتكبون الكبائر بل النواقض وهم بالآلاف ولم نسمع منكم فتوى شجبٍ ولا استنكارٍ كما شجبتم من ضَرَعَ أو رَوَّعَ الأمريكيين الشُّقْرَ.
لم لا تَشْجُبُون وتستنكرون أعمال الكفر والردة؟ أم أنّ أعمال الكفر والردة ترضاها أمريكا، وتغضب من إنكارها؟

أَنْزِلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي مَحَلِّهِ، مَا كَانَ مِنْ أَصُولٍ رَكِّزُوا عَلَيْهِ وَأَعْطَوْهُ حَقَّهُ، وَمَا كَانَ مِنْ فُرُوعٍ فَلَا تُقَدِّمُوهُ عَلَى حِسَابِ الْأَصُولِ، وَتُضَحِّمُوهُ لِيَرْضَى الْغَرْبُ عَنْكُمْ.
أم أنّ الأصول هي ما رَضِيَتْهَا أمريكا وأذناهما، والفروع هي ما أنكرتها أمريكا وأذناها؟
ولا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

⁽¹⁷⁷⁾ أبو داود (2164).

يَا خَيْلَ اللَّهِ ارْكَبِي!

لَقَدْ بَدَأَتِ الْحَرْبُ الصَّلِيبِيَّةُ

إِنَّ الْكُفَّارَ مَهْمَا لَبَّسُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَسَمَّوْا أَعْمَالَهُمْ بِأَسْمَاءٍ مَغَايِرَ لِمُعْتَقَدَاتِهِمْ إِلَّا أَنْ تَغْيِيرَ الْأَسْمَاءَ لَا يُغَيِّرُ مِنَ الْحَقَائِقِ شَيْئاً، وَهُمْ الَّذِينَ أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (217) [البقرة: 217].

إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَظْهَرَ مَعْتَقَدَ النَّصَارَى، وَأَخْرَجَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمَا هِيَ حَقِيقَةُ حَرْبِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ اسْمَ مَكَافَحَةِ الْإِرْهَابِ أَوْ الْعَدْلِ الْمَطْلُوقِ، أَوْ مُحَارَبَةِ أَعْدَاءِ الْحَرِيَةِ أَوْ الْأَشْرَارِ أَوْ أَعْدَاءِ الْحَضَارَةِ، مَا هِيَ إِلَّا أَغْطِيَةٌ لِحَقْدٍ صَلِيبِيٍّ دَفِينٍ، قَدْ مَلَأَ قُلُوبَهُمْ. وَبِمَا أَنَّ الْحَقْدَ مَلَأَ قُلُوبَهُمْ، وَهُمْهُمُ الْأَوْحَادُ تَحْقِيقَ مُعْتَقَدَاتِهِمُ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَدْ نَفَدَ صَبْرُ الرَّئِيسِ الْأَمْرِيكِيِّ بُوْشَ وَلَمْ يَسْتَطِعْ كَثَمَ عَقِيدَتِهِ، فَصَرَخَ فِي مُؤْتَمَرٍ صَحْفِيٍّ أَجْرَاهُ يَوْمَ الْأَحَدِ 2001/9/16 م الْمَوْافِقِ 1422/6/28 هـ بِقَوْلِهِ:

*This **crusade**, this war on terrorism is going to take a long time.*

وَتَرْجُمَةُ كَلَامِهِ الْمَتَقَدِّمِ قَائِلُهُ اللَّهُ هُوَ قَوْلُهُ: هَذِهِ الْحَرْبُ الصَّلِيبِيَّةُ، هَذِهِ الْحَرْبُ ضِدَّ الْإِرْهَابِ سَوْفَ تَأْخُذُ وَقْتاً طَوِيلاً. ثُمَّ قَالَ: الْوَاجِبُ عَلَى الْأَمْرِيكِيِّينَ أَنْ يَتَحَلَّوْا بِالصَّبْرِ.

وَمَهْمَا حَاوَلَ بُوْشَ تَحْوِيرَ ذَلِكَ الْخُطَابِ وَالْإِعْتِذَارِ، فَإِنَّ زِيَارَتَهُ لِلْمَرْكَزِ الْإِسْلَامِيِّ فِي أَمْرِيكََا لَنْ تَمْحُوَ مَا أَعْلَنَهُ مِنْ حَرْبٍ صَلِيبِيَّةٍ، إِنَّ الْحَرْبَ الصَّلِيبِيَّةَ تُشْنُ كُلَّ دَقِيقَةٍ فِي الْإِعْلَامِ الْأَمْرِيكِيِّ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ وَهِيَ كَثِيرَةٌ، مَا نَشَرَتْهُ مَجْلَةُ نَاشُونَال رِيْفِيُو تَحْتَ عَنَوَانٍ (إِنْهَا الْحَرْبُ فَلْنَعَزُهُمْ فِي بِلَادِهِمْ): "لَيْسَ هَذَا أَوْأَنَّ تَرْفَ الْبَحْثِ عَنْ أَمَاكِنِ الْمُتَوَرِّطِينَ بِالْعَمَلِيَّاتِ

الإرهابية. المسؤولون عن هذه العمليات هم كل من ارتسمت على وجهه ابتسامة عندما سمع بالهجمات على نيويورك وواشنطن.. لا نحتاج إلى تحقيقاتٍ مُطَوَّلَةٍ أو أدلةٍ جنائيةٍ ولا إلى تحالفٍ دوليٍّ، أُمَتْنَا غَزَنَهَا طائفةٌ مُتَطَرِّفةٌ مُجرِمةٌ، علينا غزوهم في بلادهم، وقتل قادتهم، وإجبارهم على التحول إلى المسيحية".

وحتى لا يخرج لنا من يقول إنكم تَحْمِلُونَ الكلام على غير محمله كما قال بعض الصحفيين الأذنان، فقد انتقد أحد كبار السياسيين الأمريكيين الرئيس لاستخدامه هذه العبارة، وذلك في البرنامج الشهير (Nightline) الذي يُقدِّمه المذيع الأمريكي تيد كوبلز، في قناة ABC، حيث قال: "أخطأ الرئيس في استخدام هذه العبارة وذلك لأسباب منها:

أولاً: أن الصليبيين في الحقيقة قد هُزِمُوا في تلك الحروب على يد صلاح الدين، وليس من المناسب التذكير بهزيمةٍ في وقتٍ نحن في أمس الحاجة فيه إلى النصر.
ثانياً: هذا المصطلح «الحروب الصليبية» سوف يثير وبشكل كبير حلفاؤنا من المسلمين الذين نحن في أمس الحاجة إليهم في معركتنا الوشيكة مع الإرهاب".

وينقل الشيخ سَفَر الحوالي في كتابه (كشف الغمة عن علماء الأمة) خطط الصليبيين للسيطرة على منطقة الخليج وحقول النفط، ومن ضمن ما نُقِلَ أيضاً حرص الغرب على حرب الإسلام واعتباره الخطر الأكبر عليهم في العالم الثالث.

ونقل من كلامه بعض المقتطفات التي نقلها عن الصليبيين ذات الطابع الهجومي يقول: "والواقع إنَّ جوهر القضية في هذه التحالفات قديمها وحديثها واحدٌ، وهو أنَّ مصلحة الغرب تقتضي تناسي خلافاته الداخلية والتوحيد لمقاومة الخطر الخارجي الذي يُعدُّ الإسلام رأسَ الحربة فيه، فقد تحالفت أوروبا المتناحرة ضد الدولة العثمانية فيما سُمِّي «الحلف المقدس» كما ظلَّت تركيا -رغم إنها دولة أوروبية من جهة الموقع- خارج الاتفاقيات الدولية الأوروبية إلى عهدٍ قريبٍ لسببٍ واحد هو أنها مسلمة، ومنذ أسابيع فقط سُئل

الرئيس التركي -أوزال- عن سبب عدم قبول تركيا عضواً في الوحدة الأوروبية رغم أنها عضو في حلف الناتو، فأجاب بأن السبب هو أن الغرب لا يزال ينظر إلى تركيا باعتبارها دولة إسلامية!

إنّ الحرب العالمية الأولى انتهت كما هو معلوم بالنقاط الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ولِسْن، التي أصبحت أساس مبدأ عُصْبَةِ الأمم، والتي بمقتضاها اتفق الغرب على وضع العالم الإسلامي تحت الوصاية الدولية أي تحت السيطرة الغربية، مع أنّ الأجزاء المهمة منه كانت قد وضعت من قبل تحت سيطرة الغرب باسم «الحماية» ومنها عدن والكويت ومَشَيَخَات الخليج، وقيام الحرب العالمية الثانية انهارت عُصْبَةُ الأمم، كما انهارت القوة الاستعمارية التقليدية وبرزت قوتان جديدتان هما أمريكا وروسيا وكان وفاق المنتصرين فيها المتمثل في مؤتمر مالطاً، وفي التحكّم في العالم من خلال الهيئة الدولية الجديدة: هيئة الأمم المتحدة، إذ احتفظ الطواغيت الكبار بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي كما يسمّى!!". (178)

وقال: "وفي عددٍ آخر بتاريخ 1410/12/21هـ، يقول كاتبٌ آخرُ هو مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل بالقاهرة عن تحديات أوروبا: يتزايد القلق في أوروبا الغربية وجنوب أوروبا بشكل خاص وفرنسا تحديداً من تطورٍ يُطلقون عليه المدّ الإسلامي، وتطورٍ آخر يُسمّونه التغيير الديمغرافي، والتطوران حادثان في شمال أفريقيا". (179)

ويقول: "وفي هذا المسار نشرت مجلة (البلاغ) الإسلامية الكويتية في 16 ذي الحجة 1410هـ، أي قبل الغزو بحوالي 25 يوماً مقالةً مؤثراً بعنوان: هل انتهت الحروب الصليبية؟

(178) (ص32).

(179) (ص35).

قالت فيه: اليوم تتوالى الأخبار التي يُحَيَّلُ للسامع أنها ليست إلا بيانات عسكرية في معركة طاحنة تدور رَحَاهَا بصمتٍ عجيب.

وتعرّضت فيه للفكرة التي طُرحت في الغرب ونشرت عنها الفايينشال تايمز وهي: إقامة عمود دفاعي أوروبي ضد العالم الإسلامي!

بل نشرت الصحافة الأمريكية أنّ دول البلقان مثل اليونان وبلغاريا قد تصبح (دول مواجهة في أوروبا ضد انتشار التطرف الإسلامي).

وأندرت صحيفة أمريكا عدوها النووي الاتحاد السوفيتي باحتمال وقوع الأسلحة الذرية في الجمهوريات الإسلامية السوفيتية في أيدي متطرفين مسلمين وأنّ ذلك يعتبر تهديداً خاصاً للبشرية والعالم المتمدّن.

وقالت: إن المتطرف يأتي من الصحراء، والمبدع يأتي من الغابات، وربما كان هذا هو الفارق الأكبر بين الشرق والغرب.

وقد علّق المحامي الأمريكي الذي أورد هذه النصوص بعنوان (إعلام أمريكا وخطر المسلمين) قائلاً: "بالترويج لخطر المسلمين لا بالنسبة إلى الدول الغربية فحسب بل حتى إلى الاتحاد السوفيتي يرى المرء تقارباً بين مصالح الأعداء القدامى الذين كانوا يشتبكون في الحرب الباردة، ويُحتمل أن تتردد القضية الجديدة عن الخطر الإسلامي على العالم المتمدّن أكثر فأكثر في المستقبل". (180)

ونقل الشيخ أيضاً: "وفي الوقت نفسه جرى الإعلان أيضاً عن وظيفة جديدة للمخابرات الأمريكية في ظل الوفاق (وهي قديمة في الواقع) فقد أذاعت هيئة الإذاعة البريطانية في برنامج (عالم الظهيرة) في أواخر ذي القعدة الماضي ما نصّه تقريباً: إنّ الجهد

(180) (ص37).

الرئيسي للمخابرات الأمريكية الذي كان مُنصَّباً لمراقبة إمبراطورية الشر -يعني الاتحاد السوفيتي- سيّجّه أساساً لمراقبة الجماعات الأصولية في العالم الإسلامي ووضع العقوبات والعراقيل أمامها.

وأذاعت تعليقاً لصحيفة الفايننشال تايمز قالت فيه: إذا كانت أمريكا تشجع الاتجاهات الديمقراطية في شرق أوروبا ودول العالم الثالث، فإنه يجب عليها ألا تشجع تلك الاتجاهات في العالم الإسلامي لأنها بذلك تدفع -دون أن تدري- بالأصوليين إلى تسلّم زمام السلطة في ذلك العالم!!!

وفي أثناء الإعلانات والشعارات المعسولة عن السلام العالمي القريب وحرية الشعوب في الحرية والاستقلال والديمقراطية... إلخ. فجّر الرئيس الفرنسي ميتران قنبلة صليبية مذهلة حين قال: إذا نجح الأصوليون في حكم الجزائر فسوف أتدخل عسكرياً كما تدخل بوش في بنما!!

والواقع أنّ مَثَارَ الدهول ليس مجرد تهديدٍ بالتدخل فقد تدخلت فرنسا فعلاً في دول كثيرة منها زائير ووسط أفريقيا وساحل العاج وتشاد والجابون، ولكنه في الجراءة على إعلان بعض مخططات الغرب السرية وإشهار الحرب الصليبية الذي يزيد الصحة الإسلامية اشتعالاً، ومن هنا كان تراجع ميتران الحادّ في موقفه إلا أنّ ذلك لم يمنعه من التصريح بأنّ (الانتفاضة الفلسطينية خطرٌ يهدد المنطقة كلها بوباء التطرف).

وفي غمرة هذه الإعلانات والتصريحات التي اجتاحت الإعلام الغربي في الشهور الأخيرة جاء الحديث المكشوف للأمير حسن ولي عهد الأردن، لصحيفة نيويورك تايمز الذي قال فيه: (إنه ينبغي إجراء محادثات بين المعتدلين العرب والإسرائيليين لأنّ الخطر الحقيقي للسلام يكمن في تنامي الأصوليين. وقال: إن العدو الحقيقي هو تصاعد الأصوليين والتطرف حيث المتطرفون اليهود من جهة والمجدّ الإسلامي الذي يؤثّر على السياسات

الممتدة من عبر أفغانستان ولبنان وشمال أفريقيا، وقال: يتصاعد نشاط المتطرفين في الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعن إسرائيل والصحوة الإسلامية يقول نيكسون في كتابه (نصرٌ بلا حرب): وفي الشرق الأوسط نرى صراع العرب ضد اليهود يتطور إلى نزاعٍ بين الأصوليين الإسلاميين من جانب وإسرائيل والدول العربية المعتدلة من جانب آخر. وما لم تتغلب هذه الأمم على خلافاتها وتعترف بأنها تواجه تهديداً أشد خطراً... ص284. أي كما قال ولي عهد الأردن". (181)

ونقل الشيخ عن كتاب نكسون (نصرٌ بلا حرب) قوله: "وفي العالم الإسلامي من المغرب إلى اندونيسيا تُخلف الأصولية الإسلامية محلَّ الشيوعية باعتبارها الأداة الأساسية للتغيير العنيف...". ص307.

وقال نيكسون: "إنَّ الثوريين الشيوعيين والإسلاميين أعداءُ أيديولوجيين يتبنون هدفاً مشتركاً: الرغبة في الحصول على السلطة بأيِّ وسيلةٍ ضروريةٍ بُغيةَ فرض سيطرةٍ دكتاتوريةٍ تقوم على مُثُلهم التي لا تحتل، ولن تحقق أيُّ من الثورتين حياةً أفضلَ للشعوب في العالم الثالث. بل سيجعلون الأمور أسوأ، لكنَّ إحداها أو الأخرى، ستسوِّد ما لم يضع الغرب سياسةً موحَّدةً لمواجهة الأبعاد الاقتصادية والروحية على حدٍّ سواءٍ للصراع الدائر الآن في العالم الثالث. إنَّ رياح التغيير في العالم الثالث تكتسب قوة العاصفة، ونحن لا نستطيع إيقافها لكننا نستطيع أن نساعد في تغيير اتجاهها... ص307" (182)

ونقل الشيخ عن أحد محلي السياسة الأمريكية قوله: "في مقابلةٍ له في قناة (سي إن إن) تعليقاً على دعوة صدام للجهاد قال: نحنُ لا نخاف من جيوش صدام وإنما نخشى من الأصوليين في الجزيرة العربية والجزائر ومصر". (183) انتهى كلام الشيخ سَقَر حفظه الله.

(181) ص(37).

(182) ص(42).

(183) ص(77).

وننقل هنا مقالاتٍ لبعض ساسة الغرب ورجال الدين فيها قديماً وحديثاً وهي تدل على أن الغرب بجميع اتجاهاته يُعدُّ العُدَّةَ لحربٍ صليبيَّةٍ تُجهَّزُ على الإسلام بزعمهم، وفكرة الحرب الصليبيَّةِ أو كما يسمونها الحرب بين قوى «الخير والشر» أو بين قوى «الظلام والنور» أو بين «العدالة والظلم»، كُلُّ هذه الأسماء التي يستخدمها الأمريكيون وقادة دول التحالف ضد الإسلام لم تكن عبارات جديدة بل هي عباراتٌ أصوليَّةٌ قديمةٌ بالنسبة لهم، مُستقاةٌ من كتبهم، ومن نبوءاتهم الخرافية، ومُتأصِّلةٌ في الفكر الغربي المتطرَّف، والمعركة التي يقودها الآن هم الإنجيليون العسكريون، أو المتطرِّفون البروتويستانت.

يقول خافيير سولانا أمين عام حلف شمال الأطلسي سابقاً في اجتماع للحلف عام 1412هـ، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي: بعد انتهاء الحرب والباردة وسقوط العدو الأحمر يجب على دول حلف شمال الأطلسي ودول أوروبا جميعاً أن تتناسى خلافاتها فيما بينها وترفع أنظارها من على أقدامها لتتنظر إلى الأمام لتبصر عدواً مترتباً بها يجب أن تتحدَّ لمواجهة وهو الأصولية الإسلامية.

يقول جلاستون رئيس وزراء بريطانيا سابقاً موصياً بإبعاد الناس عن دينهم تمهيداً للحرب الصليبية: "ما دام هذا القرآن موجوداً في أيدي المسلمين فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق".

ويقول ألبر مشادور: "مَن يدري، ربما يعود اليوم الذي تصبح فيه بلاد الغرب مهددةً بالمسلمين، يَهْبِطون إليها من السماء لغزو العالم مرةً ثانيةً، وفي الوقت المناسب".

ويقول القس لورانس براون داعياً إلى تفريق الأُمَّة: "إذا اتَّحد المسلمون في إمبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطراً أو أُمُكَنَ أن يصبحوا أيضاً نعمةً له، أمَّا إذا بقوا متفرِّقين فإنهم يظلون حينئذ بلا وزنٍ ولا تأثيرٍ".

ويقول أرنولد توينبي: "إنّ الوحدة الإسلامية نائمة، لكن يجب أن نضع في حسابنا أنّ النائم قد يستيقظ".

ويقول المستشرق الأمريكي لوك سميث الخبير بشؤون باكستان: "إذا أُعطي المسلمون الحرية في العالم الإسلامي، وعاشوا في ظلّ أنظمة ديمقراطية فإنّ الإسلام ينتصر في هذه البلاد، وبالذكتاتوريات وحدها يمكن الحيلولة بين الشعوب الإسلامية ودينها".

ويقول لاكوست وزير المستعمرات الفرنسي عام 1962م: "ماذا أصنع إذا كان القرآن أقوى من فرنسا؟".

ويقول هانوتو وزير خارجية فرنسا سابقاً محدّراً من الإسلام وداعياً إلى حربه: "لا يوجد مكان على سطح الأرض إلا واجتاز الإسلام حدوده وانتشر فيه فهو الدين الوحيد الذي يميل الناس إلى اعتناقه بشدة تفوق أي دين آخر".

ويقول سالازار: "إنّ الخطر الحقيقي على حضارتنا هو الذي يمكن أن يحدثه المسلمون حين يغيرون نظام العالم" ويقول: "إنّ الخطر الحقيقي الذي يهددنا مباشراً وعنيفاً هو الخطر الإسلامي، فالمسلمون عالم مستقل كل الاستقلال عن عالمنا الغربي، فهم يملكون تراثهم الروحي الخاص بهم، ويتمتعون بحضارة تاريخية ذات أصالة فهم جديرون أن يقيموا قواعد عالم جديد دون حاجة إلى إذابة شخصيتهم الحضارية والروحية في الحضارة الغربية".

وحرص الرئيس الروسي الأرتدوكسي بوتين على تحريك هذه النّزعة الصليبية ضد الإسلام في آخر اجتماع له أمام دول الكومنولث من عام 1421هـ: "إنّ الأصولية الإسلامية هي الخطر الوحيد الذي يهدد العالم المتحضّر اليوم، وهي الخطر الوحيد الذي يهدد نظام الأمن والسلم العالميين، والأصوليون لهم نفوذ، ويسعون إلى إقامة دولة موحدة تمتد من الفلبين إلى كوسوفو، وينطلقون من أفغانستان التي تعتبر قاعدة لتحركاتهم، فإذا لم ينهض العالم لمواجهتها فإنها ستحقق أهدافها، وروسيا تحتاج إلى دعم عالمي لمكافحة الأصولية في شمال القوقاز".

إنّ طول الحرب الصليبية منذ زمن بعيد وهي تُفرَّغ، بل إنّ الجيوش الصليبية تتحرّك وتُنسّق فيما بينها منذ زمنٍ لخوض هذه الحرب، وقد جاء الوقت المناسب كما قال بوش لتوجيه ضربة قاتلة للإرهاب.

ومن أجل أنّ الغرب الآن يُعدُّ لحربٍ صليبيةٍ فقد تحرّك بابا الفاتيكان قائلًا الله ليقوم بزيارة للدول المجاورة لأفغانستان ليحشد التأييد لهذه الحرب الصليبية، فقد زار كازاخستان في تاريخ 1422/7/6هـ، الذي أعلن رئيسها نزار بييف وتعهّد أثناء لقائه مع البابا أنّه على استعداد لمشاركة الولايات المتحدة مطلقاً بكل ما تريده وقال في خطابه: "إنّ الكلمات لا تفي دعماً للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، بل إنّنا سنبرهن ذلك بالعمل ونحن على استعداد لتقديم أي عمل تريده الولايات المتحدة"، هذا بعد إقناع البابا له بالمشاركة، وسيزور البابا أرمينيا بعد ذلك، وربما عدداً من دول المنطقة لحشد الصليبيين للحرب، كل ذلك لتعبئة أنصار الصليب لهذه الحرب التي يعدونها أكبر حملة صليبية على الإسلام.

فأين علماء المسلمين لم يزوروا أفغانستان، ولم يزوروا باكستان لتعبئة الأمة للجهاد؟ لم يشدّوا على أيدي المجاهدين؟ لم يدخلوا مع المجاهدين في خندقٍ واحد؟ بل أقلُّ ما يُطلَبُ منهم أن يُقال أين الفتاوى التي تصف هذه الحرب أنها حربٌ صليبية؟ وأين الفتاوى التي تُنادي بأنّ الجهاد فرض عيّن على كلّ مسلمٍ قادرٍ على المشاركة فيها ضد الشيطان وحزبه؟

أين المتعلمين يوم هبّوا زُرّافاتٍ ووحداً ليدافعوا عن أصنام بوذا وزاروا أفغانستان من أجل التوسّط لثني الإمارة الإسلامية عن هدم الأصنام؟ يا مَنْ دافعتُم عن الأصنام، أمّا أنّ لكم أن تدافعوا عن أهل التوحيد؟ أمّا أنّ لعقيدتكم أن يتحرك فيها معنى الولاء والبراء؟ أم أنّ الأصنام أهمّ عندهم من التوحيد وأهله؟ يا حسرةً على العباد، رؤوسهم يدافعون عن الأصنام ويُنكصون عن الدفاع عن الدين وأهله؟ إنّنا لا نطالبكم أن تكونوا مجاهدين وتحملوا السلاح، ولكن نطالبكم أن تكونوا مثل بابا الفاتيكان للنصارى، فتحشدوا المسلمين لهذه

الحرب الفاصلة. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (21) [يوسف: 21].

فإذا كان جيش الكفر قد حشد جحافل وأعدَّ العُدَّة، وتَحَزَّبَت الأحزاب ضد الإسلام والمسلمين تحت غطاء حربٍ صليبيَّةٍ مكشوفةٍ الوجه، مُتَضَّحَةً المعالم؛ فقد انقسم الناس إلى فِئَتَيْنِ: فِئَةُ نَفَاقٍ لا إيمانٍ لا نفاقٍ فيه، وفِئَةُ نَفَاقٍ لا إيمانٍ فيه. وليس هناك للمسلم خيارٌ ثلاث، إمَّا مع جحافل الكفر وحزبه، وإمَّا مع حزب المؤمنين الذين يذودون عن العقيدة والدين.

فالحملات الصليبيَّة لم تتوقف ولن تتوقف، إلا بيدٍ إسلاميةٍ ضاربةٍ تُوقِفُ الطغيان وتُعلي كلمة الله.

إنَّ توجيه ضربةٍ عسكريةٍ ما، وسريعةٍ قدر الإمكان، هو الذي يسيطر الآن على مخيلة قادة الحرب الصليبيَّة، وأفغانستان تُعدُّ هدفاً جاهزاً وسهلاً من زاوية الاقتصار على الضربات الجوية والصاروخية، لذلك اندفعت أمريكا في اتجاه أسامة بن لادن وأفغانستان والإمارة الإسلامية.

لقد قال بوش في مؤتمر صحفي له في ثاني يوم من الحادث عندما سُئِلَ عن كيفية الردِّ على الفاعلين قال: "لا أستطيع أن أقول إلا أنَّ الدولة التي حَمَت الإرهابيين سوف نمسحها من على خارطة العالم" إشارةً منه إلى الإمارة الإسلامية في أفغانستان، قبل أن يعثروا على أيِّ دليلٍ ضدهم.

لقد قال قائد الحملة الصليبية بوش بكل حقٍّ على الإسلام والمسلمين كلمةً أخرى تجاهلناها كل وسائل الإعلام عندما هدد الأفغان بقوله: سوف نُدَخِّنُهُمْ (we will smoke them). (184)

أي يقصد تدخينهم على الطريقة الأمريكية الإجرامية البشعة، على غرار ما كان يفعله في فيتنام، ويقتل آلافاً من المدنيين بتدخين القرى والمدن بالغازات السامة.

(184) وأدقُّ من ذلك، أنَّ معناها سنبخروهم أو نقتلهم بأيِّ طريقةٍ، ويدخلُ فيها الطريقة التي يذكرها الشيخ رحمه الله. وهي عاميةٌ.

ولم يَنْبَهِ المسلمون لمعنى هذه الكلمة، ولم يزد أحدٌ على ما قالتها قناة الجزيرة من أنه ربما يقصد استعمال الغازات السامة، إلا أن هذه الكلمة لها مفهومٌ واسعٌ إذ هي دليلٌ على عزمهم على شنّ حرب إبادةٍ جماعيةٍ بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. ولقد استعمل الفرنسيون الطريقة نفسها في الجزائر مع المسلمين، كان الفرنسيون يطاردون الجزائريين العُرْلَ بالرصاص في شِعَاب الجبال وهم يَفِرُّون أمامهم ويلجئون إلى الكهوف، فيقوم الرجل الأبيض الصليبيُّ «المتحضّر»، الذي ليس إرهابياً كالمسلمين بإشعال النار في فوهات الكهوف فيموت اللاجئون إليه بالدخان، وهذا أسلوبٌ واحدٌ لِمَدلول الكلمة التي قالها بوش: سوف نُذخِئُهُم.

نقول أن استهداف بن لادن أو أفغانستان يبدو كبش فداءٍ سريع، وكما أشرنا سابقاً في تصريح وزير الخارجية الباكستان أن ضرب أفغانستان كانت أمريكا تُعدُّ له قبل عمليات الثلاثاء المبارك.

وأيضاً فإن الإدارة الأمريكية تَدْرَعَت لضرب الإمارة الإسلامية بوجود ابن لادن في أراضيها، وهي في الحقيقة لا تستهدف ابن لادن بشكلٍ رئيسٍ، بل إنها تستهدف الإمارة الإسلامية وإسقاط نظامها الأصوليِّ بزعمهم.

وقد صرّح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أن تسليم طالبان لأسامة بن لادن لا يكفي بإيقاف الحملة العسكرية ضدها، وقال يوم الاثنين 1422/7/6هـ، رداً على سؤالٍ بشأن ما إذا كان هناك تشريعٌ يمنع الولايات المتحدة من تصفية بن لادن قال باول: "إنّ الإدارة الأميركية تدرس التشريع القائم كي تكون لها حرية التحرك المطلقة التي تحتاج إليها" واعتبر أن شبكة بن لادن التي تريد الولايات المتحدة تفكيكها تضمّ آلاف الأشخاص في جميع أنحاء العالم، وأضاف باول أن الأولوية التي تضعها الولايات المتحدة نُصِبَ عَيْنُهَا حالياً هي أسامة بن لادن نفسه وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه وحركة طالبان التي تُقَدِّمُ له الحماية في أفغانستان، وأَوْضَحَ باول أنه حتى ولو سُلِّمَ بن لادن إلى الولايات المتحدة فلن يكون هذا الأمر نهاية المطاف، وقال: (يجب استئصال الشبكة برمتها)، وأكّدت الوزيرة

الأميركي أنّ الولايات المتحدة قررت منح مكافأة بقيمة 25 مليون دولار مقابل أي معلومة تتيح إلقاء القبض على أسامة بن لادن. (185)

وهم أيضاً قد حاصروا السودان وتذرعوا بأسامة بن لادن، وخرج أسامة بن لادن من السودان ولا زال الحصار عليها ولا زالت أمريكا تقف خلف الصليبيين في جنوب السودان لإسقاط حكومة البشير، بل لما جاءت الضربة الجوية على أفغانستان سبقتها السودان بالضربات، فالحرب الصليبية لا تستهدف شخصيات ولا أفراداً محددين بل إنها تستهدف الإسلام بأكمله.

لذا لا معنى من الاستجابة لمطالبهم بإخراج أسامة بن لادن كما قال أمير المؤمنين محمد عُمَر في خطبة له قبل عام: (إنّ إخراج المجاهدين العرب من أفغانستان استجابة لمطالب مجلس الأمن الذي يُحاصِرنا لأجلهم، لن يُنهي صراعنا معهم، هم لا يستهدفون أشخاصاً كما يزعمون، بل إنهم يستهدفون النظام الإسلامي لدى الإمارة الإسلامية، فلو أننا استجبنا لمطالبهم، وأخرجنا من يريدون، فإنّ مطالبهم لن تقف عند هذا الحد بل إنهم سيطالبوننا بتغيير أنظمتنا الشرعية تجاه المرأة وتجاه المخالفين، ونُشكّل حكومة موسّعة، ولا نحكم بالشرعية، وهذه هي السودان عندما استجابت لمطالبهم وأخرجت المجاهدين، لم تنتهِ معاناتها حتى الآن)

وقد أعلنت الإدارة الأمريكية حربها على الإسلام في كل مكان وهي التي سبق أن حددت لحملتها الصليبية ستين هدفاً صرّحت بأسماء سبع وعشرين هدفاً وذلك يوم الثلاثاء 1422/7/7هـ، فكانت هذه الأهداف التي حددها الرئيس الأمريكي جورج بوش في حرب مكافحة الإرهاب (مكافحة الإسلام) التي أطلقتها الولايات المتحدة، تتضمن إحدى عشر جماعة، واثنًا عشر شخصاً وأربع منظمات إغاثية.

وهذه الجماعات هي: القاعدة في أفغانستان، وجماعة أبي سيّاف في الفلبين، والجماعة الإسلامية في الجزائر، وحركة المجاهدين في كشمير، وجماعة الجهاد في مصر، والحركة

(185) واشنطن تتعهد بتقديم أدلة تثبت تورط بن لادن - قناة الجزيرة.

الإسلامية في أوزبكستان، وعصبة الأنصار في لبنان، والجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، والجماعة الإسلامية في ليبيا، والاتحاد الإسلامي في الصومال، وجيش عَدَن أَبِين الإسلامي في اليمن.

والأشخاص هم: أسامة بن لادن، ومُحَمَّد عاطف، وسيف العدل، والشيخ سعيد، وأبو حفص الموريتاني، وابن الشيخ الليبي، وأبو زُبَيْدَة، وعبد الهادي العراقي، وأيمن الظواهري، وثروت صلاح شحاتة، وطارق أنور السيد أحمد، ومُحَمَّد صلاح.

والمنظمات الإغاثية هي: مكتب الخدمات/الكفاح، ومنظمة وفاء الإنسانية، والرشيد ترست، ومأمون دركز أنالي.

فالدفعة الأولى من الأهداف الأمريكية الستين تُعلنُ بِكُلِّ وضوحٍ أَنَّ الحرب صليبيَّةٌ ضد الإسلام، فهم لم يُدرِجُوا أيَّ جماعةٍ أو منظمةٍ غير إسلامية سُنِّيَّة، بل ولا غير جهادية، فالمرحلة الأولى من حربهم هذه ضرب المنظمات الحركات الجهادية وتصفية هؤلاء الأشخاص الذين يُعدُّون من قادة المجاهدين، وربما يعلنون بعد ذلك عن بقية أهدافهم الستين ويُدرِجُ عليها جَمْعٌ من العلماء والشركات الخاصة والهيئات الإغاثية الأخرى والقائمة طويلة ولن تنتهي حتى يَجْتَثُوا الإسلام من جذوره، ويخسؤون والله غالبٌ على أمره.

فَمَنْ قال إنَّ تسليم أسامة بن لادن سَيُجَنِّبُ الأُمَّة هذه الحرب هو مُعَقَّلٌ لا يفهم طبيعة الحرب، الهدف ليس أسامة بن لادن وحده، الهدف أوسعُ وأشملُ من ذلك، الهدف هو الإسلام والجهاد خاصةً، الأهداف الستون كانت مُعدَّةً منذ سنوات وكانوا يعملون ليل نهارٍ لتصفيتها، ولكنَّ العمل كان في الخفاء، أمَّا وقد رزقهم الله تلك الضربات التي أفقدتهم عقولهم، وكشَّروا بسببها عن أنيابهم، فقد أعلنوا أهدافهم، والمُعَقَّلُ الذي يظنُّ أَنَّ هذه الأهداف الستين وربما تصبح مائتين، المُعَقَّلُ الذي يظنُّ أنها عُيِّنَت من قِبَل أمريكا بعد الضربات مباشرةً، الإعلان عن استهداف ستين هدفاً كان من قِبَل وزير الدفاع الأمريكي في ثاني يوم من الضربات، ولا يمكن لهم خلال يومٍ واحدٍ أو نصف يومٍ أن يحددوا تلك الأهداف، فالأهداف كان يُحْضَرُ لضربها مسبقاً، ولكن الحمد لله، فقد كَشَفَ الله كَيْدَهُم، فهل يعي المُعَقَّلون حجم الحرب وَيَفِيقُوا لِيُقَدِّمُوا دماءهم لهذا الدين؟ نتمنى ذلك قريباً.

إنّ إعلان الحرب الصليبيّة على الإسلام و المسلمين، لم يكن زلّة لسان لجورج بوش الابن، فقد زلّ لسانه بما في قلبه وقلب إدارته الأمريكيّة، وهذا هو معتقد (البروتستانت) وهو التحضير لمعركة (هرمجدون) بحربٍ عالميّة تُفني ثلث البشرية كما يزعمون، وكما يقول الدكتور برهان غليون فإنّ وزير الدفاع الأمريكي قدّم أطروحةً لوزارة الدفاع قبل تعيينه وزيراً رَسَمَ فيها سيناريو الحرب بين قوى «الخير والشر» والتي ستؤدي إلى معركة هرمجدون، فالحرب الصليبيّة المعاصرة بدأت فعلاً بالتأييد المطلق لإسرائيل والتحالف معها منذ عقود، ثم بالحملة العسكريّة على الخليج والعراق، وحصار ليبيا والسودان.. والضربات العسكريّة على الخليج و العراق التي بدأت منذ إحدى عشر عاماً تحت شعار تحرير الكويت، كانت هي الموجة العسكريّة الأساسيّة التي أحكمت قبضتها على العالم الإسلامي.

لذلك فإنّ أمريكا لن تتسامح يوماً مع أي نظام إسلامي مستقل عن هيمنتها، و بالتالي فإنّ شعار «الحملة الصليبيّة» الذي أعلنه بوش يعكس بدقّة الاتجاه المسيطر على العقل والمعتقد الأمريكي، وأنّ ضرب جبال أفغانستان بالصواريخ بلا شكّ سيتوسّع ليشمل أهدافاً أكثر، وقد أعلنوا عن ستين هدفاً منها، وحددوا سبعةً وعشرين، كل ذلك لتركيعة الأُمّة الإسلاميّة، إنّها اليوم قد بدأت الحرب المقدسة ضد الحرب الصليبيّة.

وبما أنّ الحرب القادمة قد بانّت ملامحها وأنّصَحَتْ أنّها حربٌ صليبيّة تُدار من الكنيسة، وقد أوْشَكَ الصليبيون على شَنّ حملتهم العسكريّة ضد الإسلام والمسلمين، لذا فَلْيَعْلَمْ كُلُّ مسلمٍ أنّ كُلَّ مَنْ وقف في صَفِّ الصليبيين أنه مرتدٌ خارجٌ عن الإسلام؛ سواءً كان فرداً أو جماعةً أو حاكماً عسكرياً أو مدنياً، وأنه يجب على المسلمين معاملته معاملته المرتد الذي يُستتاب فإن تابَ وإلا قُتِل.

وكُلُّ حاكمٍ يساعد الصليبيين ضد المسلمين فإنه مرتدٌ يجب على المسلمين خلعه، والمساعدة الموجبة للردة إمّا أن تكون عسكريّةً بالسلاح والعتاد أو استخدام الأجواء والأراضي الإسلاميّة لهذه الحملة، أو مساعداتٍ ماليّةٍ أو معنويّةٍ بالتأييد والإعلام أو الضغط على المسلمين ليحققوا مطالب الصليبيين لينهزموا في هذه الحرب، ونُحذِرُ الأفراد العسكريين الذين ستستخدمهم القوات الأمريكيّة في هذه الحرب كما استخدمتهم في

حرب الخليج، سواءً لتذخير الطائرات أو لصيانة المعدات أو للرصد بالطائرات، إنَّ أيَّ عونٍ لهم صغيراً كان أو كبيراً مثل تنظيف معداتهم أو جلب التموين لهم، أو الطَّلعات الجوية الاستطلاعية معهم، أو خدمتهم أمنياً بمتابعة المجاهدين ورصد تحركاتهم وإعطاء معلوماتٍ عنهم في أيِّ دولة، كُلُّ هذا يُعَدُّ رَدَّةً مُخْرِجَةً من الإسلام، فَلْيَحْذَرْ كُلُّ عَسْكَرِيٍّ مُسْلِمٍ يعيش في بلاد الإسلام التي رَضِيَ حُكَّامُهَا بِالرَّدَّةِ وعزموا على الوقوف مع الأمريكان وقالوا: ﴿سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ﴾ [مُحَمَّد: 26]، فَلْيَحْذَرْ من الرَّدَّةِ، ولا يَغْتَرَّ المسلم بهم فقد رضوا لأنفسهم الرَّدَّةِ، والأمرُ جدُّ خطير.

وقد أكّدت دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعها يوم الأحد 1422/7/5هـ، أنها سوف تدعم وتعاون بصورةٍ كاملةٍ مع الولايات المتحدة في تحديد مرتكبي الاعتداءات التي وقعت في نيويورك وواشنطن وقال المجلس في البيان الذي أصدره عقب الاجتماع الاستثنائي لوزراء الخارجية في الدول الست في جدة بالسعودية: (إنَّ المجلس أَكَّدَ على دعم الدول الأعضاء وتعاونهم الكامل مع الجهود الدولية الهادفة إلى تحديد مرتكبي الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة).

وبناءً عليه فقد نزل الأسطول الخامس في مياه المنامة، وأُذِنَت الكويت على فتح قواعدها الجوية للطائرات الأمريكية.

وَلْيَعْلَمْ كُلُّ مُسْلِمٍ أَنَّ الدِّفَاعَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْحَرْبِ ضِدَّ الصَّلِيبِيِّينَ أَصْبَحَ فَرَضَ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِمَا يَسْتَطِيعُ، وَالرَّسُولُ ﷺ كَمَا عِنْدَ أَبِي دَوَادٍ وَغَيْرِهِ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ»⁽¹⁸⁶⁾؛ فَكُلُّ مُسْلِمٍ قَادِرٍ عَلَى أَنْ يَجَاهِدَ بِنَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَوْ بِالْأَنْوَاعِ كُلِّهَا، وَلَا يُعْفِيهِ الْعَمَلُ بِالْأَخْفِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْأَعْلَى، وَإِنْ كَانَ الْجِهَادُ مُتَعَيِّناً عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْذُ سَقُوطِ أَوَّلِ دَوْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَيْدِي الْكُفَّارِ وَهِيَ الْأَنْدَلُسُ، إِلَّا أَنَّ تَعَيُّنَهُ الْيَوْمَ أَكْثَرُ؛ فَالْحَرْبُ شَامِلَةٌ عَلَى الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ مَجَالَاتِهِ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَإِذَا لَمْ يَقِفِ الْمُسْلِمُونَ الْيَوْمَ لِيَدَافِعُوا عَنْ دِينِهِمْ

⁽¹⁸⁶⁾(2504).

وَيُثْبِتُوا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّهُمْ يَفْقِدُونَ هَذَا الدِّينَ بِأَرْوَاحِهِمْ، فَلَا أَظُنُّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ الْيَوْمِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْجِهَادُ فَرَضَ عَيْنٍ فِي هَذِهِ الظُّرُوفِ، فَلَا أَظُنُّ ظُرُوفاً أَشَدَّ مِنْ هَذِهِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا فَرَضُ عَيْنٍ!!

فَيَا حَيْلَ اللَّهِ أَرْكَبِي! وَهُبُّوا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ جَمِيعاً لِلدِّفَاعِ وَالذُّودِ عَنْ دِينِكُمْ. واعلموا أنَّ الإسلامَ لا يُمْكِنُ أَنْ يَظْهَرَ أَمْرُهُ وَتَكُونَ لَهُ الْعَلْبَةُ إِلَّا إِذَا احْتَكَّ مَعَ الْبَاطِلِ، وَتَنَازَلَ مَعَهُ فِي مَيْدَانِ الْمَعْرَكَةِ، فَكُلُّ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ الْإِسْلَامَ سَيُظْهِرُ أَمْرُهُ مِنْ خِلَالِ الشَّرِيطِ أَوْ الْكِتَابِ أَوْ الدَّعْوَةِ أَوْ الْبَرْلَمَانَاتِ وَأَوْرَاقِ الْإِنْتِخَابَاتِ، فَإِنَّهُ جَاهِلٌ مُغْفَلٌ لَا يَعْرِفُ كَيْفَ قَامَ هَذَا الدِّينُ، إِنَّ هَذَا الدِّينَ قَامَ عَلَى جِمَاحٍ وَأَشْلَاءِ الصَّحَابَةِ وَأَبْنَائِهِمْ، وَلَا بُدَّ لَنَا فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ إِنْ عَاجِلاً أَوْ آجِلاً أَنْ نَوَاجِهَ الْكُفْرَ فِي مَيْدَانِ الْمَعْرَكَةِ لِيُظْهِرَ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، فَسُنَّةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ اقْتَضَتْ أَنْ يَكُونَ الصِّرَاعُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ صِرَاعَ حَضَارَاتٍ، وَصِرَاعَ قِيَمٍ وَأَخْلَاقٍ، وَأَهْمُّهَا صِرَاعُ أَبْدَانٍ فِي مَيْدَانِ الْمَعْرَكَةِ، وَلَوْلَا أَنَّ صِرَاعَ الْمِيَادِينِ وَهُوَ الْجِهَادُ لَيْسَ هُوَ أَهَمُّ وَمَحْوَرُ الصِّرَاعَاتِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ لَمَّا خَصَّه اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِكُلِّ تِلْكَ الْفَضَائِلِ وَالْأَحْكَامِ، فَلَا يَوْجَدُ عَلَى الْإِطْلَاقِ عِبَادَةٌ أَصْلُهَا كِفَائِيٌّ فَضْلُهَا أَعْظَمُ مِنْ فَضْلِ الْجِهَادِ، بَلْ إِنَّ فَضْلَ هَذِهِ الْعِبَادَةِ وَأَجْرَهَا يَفُوقُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ فَضْلَ الْفُرُوضِ الْعَيْنِيَّةِ الَّتِي لَا يَصِحُّ الْإِسْلَامُ إِلَّا بِهَا، وَهَذَا فِيهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ لَا عِزَّ لَهَا إِلَّا بِهَذَا الْمَيْدَانِ، وَلَا عِزَّ لَهَا إِلَّا بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَظْهَرَ أَمْرُهَا إِلَّا بِقِتَالِ الْكُفْرِ وَأَهْلِهِ.

هَذَا وَلَوْ نَظَرْنَا إِلَى النُّصُوصِ لَوَجَدْنَا أَنَّ الْجِهَادَ هُوَ أَصْلُ نَشْرِ هَذَا الدِّينِ وَسَيَادَتِهِ، وَيَوْمَ أَنْ عَطَلْنَاهُ تَكَالَبَتِ عَلَيْنَا الْأُمَمُ، وَيَوْمَ أَنْ شَعَرَ الصَّلِيبِيُّونَ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَةَ بَدَأَتْ تَحْيَا فِي نَفُوسِ الْمُسْلِمِينَ، تَنَادَى جُنْدُ الشَّيْطَانِ وَجُمِعَتْ جِحَافُهُمْ لِيَقْتُلُوا هَذِهِ الْعِبَادَةَ فِي الْمَهْدِ وَأَطْلَقُوا عَلَيْهَا اسْمَ (الْإِرْهَابِ)، وَأَتَى لَهُمْ ذَلِكَ.

وَلَعَلَّ اللَّهَ قَدَّرَ الْخَيْرَ لَنَا مِنْ حَيْثُ لَا نَشْعُرُ، أَنْ جَعَلَ هَذِهِ الْمُوَاجَهَةَ الْآنَ وَلَمْ تَتَأَخَّرْ، لِأَنَّ الْأُمَّةَ كُلَّ يَوْمٍ وَهِيَ فِي انْخِطَاطٍ وَتَفَكُّكِ، وَلَا نَعْلَمُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَيَّامِ كَيْفَ سَيَكُونُ حَالُهَا، فَجَاءَتْ هَذِهِ الْحَرْبُ فِي وَقْتٍ نَمْلِكُ فِيهِ شَيْئاً مِنَ التَّعَاطُفِ وَالتَّمَاسُكِ، فَالْخَيْرُ فِيمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ، وَلَوْ تَأَخَّرَتْ الْحَرْبُ عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ فَإِنَّا لَنَنْجِدُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِثْلَ هَذَا الْمَوْقِفِ وَإِنْ

كان غير مُرَضٍّ، والأُمَّة في سباتٍ عميقٍ وتحتاج إلى صدمة قويةٍ لِتُهَبَّ وتُخْرَجَ من هذا الذلِّ الذي تعيشه منذ قرون، ولعلها حانت الفرصة أن تفيقَ الأُمَّة من سُباتها.

والمهم من هذا كله وبغض النظر هل تجوز هذه العمليات شرعاً ضد أمريكا أو لا تجوز، هل مفايدها أكثر من مصالحها أم لا، المهم عندنا الآن أنها قد قَرَعَت طبول الحرب الصليبية، وسوف تبدأ قريباً إن قَدَّرَ الله ذلك، ولن يذهب ضحية هذه الحرب إلا المسلمون الأبرياء في أرض الأفغان وربما في آسيا الوسطى كلها، لذا ما هو موقف المسلمين من كل تلك التداعيات؟

حُكْمُ الْجِهَادِ الْيَوْمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

لقد أجمع العلماء على أنّ الكفار إذا دخلوا بلاد الإسلام فإنّ الجهاد يصبح فرض عَيْنٍ لا يجوز التخلّف عنه بعد أن كان فرض كفاية، وقد نقل ذلك الإجماع كل الفقهاء من جميع المذاهب، وقد دخل العدو بلاد الإسلام منذ قرون إلا أننا نؤكد على ذلك الحكم اليوم لأنّ الحرب الصليبية القادمة ستكون حرباً ضرورياً شاملةً تحتاج إلى الأمة جميعاً.

فمن الأحناف: قال الكاساني في (بدائع الصنائع): "فأما إذا عمّ النفير بأن هجم العدو على بلدٍ فهو فرض عَيْنٍ يُفترض على كل واحدٍ من آحاد المسلمين ممن هو قادر عليه لقوله سبحانه وتعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: 41]، قيل: نزلت في النفير، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [التوبة: 120]، ولأنّ الوجوب على الكلّ قبل عموم النفير ثابتٌ، لأنّ السقوط عن الباقيين بقيام البعض به، فإذا عمّ النفير لا يتحقق القيام به إلا بالكل، فبقي فرضاً على الكلّ عَيْناً بمنزلة الصوم والصلاة، فيخرج العبد بغير إذن مولاه، والمرأة بغير إذن زوجها، لأنّ منافع العبد والمرأة في حقّ العبادات المفروضة عيناً مستثناة عن مُلك المولى والزوج شرعاً، كما في الصوم والصلاة، وكذا يباح للولد أن يخرج بغير إذن والديه، لأنّ حقّ الوالدين لا يظهر في فروض الأعيان كالصوم والصلاة والله سبحانه وتعالى أعلم". (187)

ومن المالكية: قال ابن عبد البرّ في كتابه (الكافي): "فرضٌ عامٌّ مُتَعَيِّنٌ على كلّ أحدٍ ممن يستطيع المدافعة والقتال وحمل السلاح من البالغين الأحرار، وذلك أن يحلّ العدو بدار الإسلام محارباً لهم، فإذا كان ذلك وجب على جميع أهل تلك الدار أن ينفروا ويخرجوا إليه خفافاً وثقلاً وشباباً وشيوخاً، ولا يتخلّف أحدٌ يقدرُ على الخروج مُقِلّاً أو مُكَثِّراً، وإن عجز أهل تلك البلدة عن القيام بعدوهم، كان على مَنْ قاربهم وجاورهم أن يخرجوا -قلّوا أو كثّروا- على حسب ما لزم أهل تلك البلدة حتى يعلموا أنّ فيهم طاقةً على القيام بهم

(187) (97/7).

ومدافعتهم، وكذلك كُلُّ مَنْ عَلِمَ بضعفهم عن عدوهم وَعَلِمَ أَنَّهُ يَدْرِكُهُمْ وَيُمْكِنُهُ غِيَاثُهُمْ، لَزِمَهُ أَيْضاً الْخُرُوجُ إِلَيْهِمْ، فَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سَوَاهُمْ، حَتَّى إِذَا قَامَ بِدَفْعِ الْعَدُوِّ أَهْلُ النَّاحِيَةِ الَّتِي نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْهَا وَاحْتَلَّ بِهَا سَقَطَ الْفَرَضُ عَنِ الْآخَرِينَ، وَلَوْ قَارَبَ الْعَدُوُّ دَارَ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَدْخُلْهَا لَزِمَهُمْ أَيْضاً الْخُرُوجُ". (188)

وَمِنَ الْمَالِكِيَةِ أَيْضاً: قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: "إِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ بِغَلْبَةِ الْعَدُوِّ عَلَى قُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ أَوْ بِجُلُولِهِ بِالْعُقْرِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ تِلْكَ الدَّارِ أَنْ يَنْفِرُوا وَيَخْرُجُوا إِلَيْهِ خِفَافاً وَثِقَالاً، شَبَاباً وَشَيْوخاً، كُلُّ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ، مَنْ كَانَ لَهُ أَبٌ بَغِيرَ إِذْنِهِ وَمَنْ لَا أَبَ لَهُ، وَلَا يَتَخَلَّفُ أَحَدٌ يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ، مِنْ مُقِلٍّ أَوْ مُكَثِّرٍ، فَإِنْ عَجَزَ أَهْلُ تِلْكَ الْبَلَدَةِ عَنِ الْقِيَامِ بِعَدُوِّهِمْ، كَانَ عَلَى مَنْ قَارَبَهُمْ وَجَاوَزَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا عَلَى حَسَبِ مَا لَزِمَ أَهْلَ تِلْكَ الْبَلَدَةِ، حَتَّى يَعْلَمُوا أَنَّ فِيهِمْ طَاقَةً عَلَى الْقِيَامِ بِهِمْ وَمَدَافَعَتِهِمْ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ عَلِمَ بضعفهم عن عدوهم وَعَلِمَ أَنَّهُ يَدْرِكُهُمْ وَيُمْكِنُهُ غِيَاثُهُمْ، لَزِمَهُ أَيْضاً الْخُرُوجُ إِلَيْهِمْ، فَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سَوَاهُمْ، حَتَّى إِذَا قَامَ بِدَفْعِ الْعَدُوِّ أَهْلُ النَّاحِيَةِ الَّتِي نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْهَا وَاحْتَلَّ بِهَا، سَقَطَ الْفَرَضُ عَنِ الْآخَرِينَ، وَلَوْ قَارَبَ الْعَدُوُّ دَارَ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَدْخُلْهَا لَزِمَهُمْ أَيْضاً الْخُرُوجُ إِلَيْهِ، حَتَّى يَظْهَرَ دِينَ اللَّهِ وَتَحْمَى الْبَيْضَةُ وَتَحْفَظَ الْحَوْزَةُ وَيَحْزَى الْعَدُوُّ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا". (189)

وَمِنَ الشَّافِعِيَّةِ: قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ: "قَالَ أَصْحَابُنَا: الْجِهَادُ الْيَوْمَ فَرَضُ كِفَايَةٍ إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ الْكُفَّارُ بِلَدِ الْمُسْلِمِينَ فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمُ الْجِهَادُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ كِفَايَةٌ وَجَبَ عَلَى مَنْ يَلْهِمُ تَتِمِيمُ الْكِفَايَةِ". (190)

وَمِنَ الْحَنَابِلَةِ: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (الْفَتَاوَى الْكُبْرَى): "وَأَمَّا قِتَالُ الدَّفْعِ فَهُوَ أَشَدُّ أَنْوَاعِ دَفْعِ الصَّائِلِ عَنِ الْحَرَمَةِ وَالِدِينِ فَوَاجِبٌ إِجْمَاعاً، فَالْعَدُوُّ الصَّائِلُ الَّذِي يَفْسِدُ الدِّينَ وَالدُّنْيَا لَا شَيْءَ أَوْجَبَ بَعْدَ الْإِيمَانِ مِنْ دَفْعِهِ، فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ شَرْطٌ بَلْ يُدْفَعُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ" وَقَالَ: "وَإِذَا دَخَلَ الْعَدُوُّ بِلَادَ

(188) (205/1).

(189) (151/8).

(190) (63/8).

الإسلام فلا ريب أنه يجب دفعه على الأقرب فالأقرب، إذ بلاد الإسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة، وأنه يجب النفير إليه بلا إذن والد ولا غريم ونصوص أحمد صريحة بهذا⁽¹⁹¹⁾.
قلتُ: وقد دخل العدو ديارنا منذ قرونٍ ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله.

وهذا الحكم مُجْمَعٌ عليه، ومَن أراد الاستزادة فليرجع إلى (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 174/2)، و(مُغْنِي الْمُحْتَاج حاشية ابن عابدين 337/3)، و(مُغْنِي الْمُحْتَاج للشرييني 209/4)، و(الْأُمُّ) للشافعي (170/4)، و(الشرح الكبير) للدردير (174/2)، و(المُغْنِي) لابن قدامة (389/10 و147/9)، و(مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق) لابن النحاس (101/1)، و(التاج والإكليل 539/4)، و(نهاية المحتاج 58/8) وجميع كتب الفقه والحديث مُطَبَّقَةً على ذكر هذا الحكم ولا خلاف في ذلك.

ورحم الله الشيخ أحمد شاکر فقد كتب بياناً للمسلمين في زمانه يُحْتُ المسلمون على جهاد الانجليز والفرنسيين، إلا أننا بحاجة إلى مثل ذلك البيان، قال الشيخ أحمد شاکر في كتابه (كلمة حق) تحت عنوان: (بيان إلى الأمة المصرية خاصة وإلى الأمة العربية والإسلامية عامة): أمّا وقد استبان الأمر بيننا وبين أعدائنا من الانجليز وأحلافهم، استبان لأبناء الأعداء منّا، الذين ارتضعوا لبانهم، ولعييد الأعداء منّا، الذي أسلموا إليهم عقولهم ومقادهم، ولم نكن نحن الذين نشأنا على الفطرة الإسلامية الصحيحة في شاكٍ من توقع ما كان ومن توقع أشدّ منه مما سيكون!

أمّا وقد استبان الأمر، أمّا وقد أعلنت الأمة المصرية كلها رأيها وإرادتها، أمّا وقد أعلن الأزهري رأيه الصحيح في معاملة الأعداء ونصرتهم:

فإنّ الواجب أن يعرف المسلمون القواعد الصحيحة في شرعة الله، في أحكام القتال وما يتعلق به، معرفة واضحة يستطيع معها كل واحد تقريباً أن يُفَرِّقَ بين العدو وغير العدو،

⁽¹⁹¹⁾ الاختيارات (520/4).

وأن يعرف ما يجوز له في القتال وما لا يجوز، وما يجب عليه وما يحرم، حتى يكون عمل المسلم في الجهاد عملاً صحيحاً سليماً، خالصاً لوجه الله وحده إن انتصر انتصر مسلماً، له أجر المجاهد في الدنيا والآخرة، وإن قُتل قُتل شهيداً.

إنّ الانجليز أعلنوها على المسلمين في مصر حرباً سافرةً غادرةً، حرب عدوانٍ واستعلاءٍ، أعلنوها على المسلمين في السودان حرباً مُقَنَّعةً مُغلَّقةً بغلاف المصلحة للسودان وأهله، مُزوَّفةً بجلية الحكم الذاتي الذي حُدِّعَ به المصريون من قبل.

وقد رأينا ما يصنع الانجليز في منطقة قناة السويس وما يقارها من البلاد، من قتل المدنيين الآمنين، والغدر بالنساء والأطفال، والعدوان على رجال الأمن ورجال القضاء حتى لا يكاد ينجو من عدوانهم صغيرٌ أو كبيرٌ.

فأعلنوا بذلك عداؤهم صريحاً واضحاً، لا لبس فيه ولا مجاملة ولا مُداوَرةً، فصارت بذلك دماؤهم وأموالهم حلالاً للمسلمين، يجب على كلِّ مسلمٍ في أي بقعةٍ من بقاع الأرض أن يحاربهم وأن يقاتلهم حيثما وجدوا -مدنيين كانوا أو عسكريين- فكلُّهم عدو، وكلُّهم محاربٌ مقاتلٌ، وقد استمرَّروا الغدر والعدوان، حتى إن نساءهم وفتياتهم ليطلقون النار من النوافذ والشرفات، في الإسماعيلية والسويس وبور سعيد، على المارين المسالمين، دون خجلٍ أو حياءٍ، وهم قومٌ جُبْناء، يَفِرُّون حيث يجدون القويَّ المناضل، ويستأسدون حيث يجدون الرَّخْوَ الضعيف، فلا يجوز لمسلمٍ أن يُستضعفَ أمامهم أو يُرِيَهُمْ جانب اللين والعفو: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْفُتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ [البقرة: 191]، وقد نهانا رسول الله ﷺ عن قتل النساء في الحرب، وهو نُهيٌّ مُعلَّلٌ بعلّةٍ واضحةٍ صريحةٍ: أَهْنَّ غير مُقاتلاتٍ، فقد مرَّ رسول الله ﷺ في بعض غزواته على امرأةٍ مقتولةٍ فقال: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِيُقَاتَلَ»⁽¹⁹²⁾ ثم نُهى عن قتل النساء.

⁽¹⁹²⁾(2669).

أما الآن ونسأوهم مُجَنَّدَاتٍ، يُحَارِبْنَ مع الرجال جنبا إلى جنبٍ، وغير المجنّدات منهنّ مُسْتَرْجَلَاتٍ، يُطْلَقْنَ النار على المسلمين دون زاجرٍ أو رادعٍ، فإنّ قَتْلَهُنَّ حلالٌ، بل واجبٌ، للدفاع عن الدين والنفس والبلد، إلا أن تكون امرأةً ضعيفةً لا تستطيع شيئاً.

وكذلك الحال مع الصبيان دون البلوغ، والشيوخ الهالكين الضعفاء: مَنْ قَاتَلَ منهم أو اعتدى قُتِلَ، وَمَنْ لم يفعل فلا يَتَعَرَّضَنَّ أحداً له بسوءٍ إلا أن يؤخذوا هم والنساء أسرى، وسنذكر حُكْمَ الأسرى إن شاء الله.

وقلنا: يجب على كلّ مسلم في أيّ بقعةٍ من بقاع الأرض أن يقتلهم حيثما وُجِدوا، مدنيين أو عسكريين، ونحن نقصد إلى كلّ حرفٍ من معنى هذه الجملة، فأينما كان المسلم، ومن أيّ جنسٍ كان من الأجناس والأُمم، وَجَبَ عليه ما يَحِبُّ علينا في مصرَ والسودان، حتى المسلمين من الانجليز في بلادهم -إن كانوا مسلمين حقاً- يَحِبُّ عليهم ما يَحِبُّ على المسلمين من غيرهم ما استطاعوا، فإن لم يستطيعوا وَجَبَتْ عليهم الهجرة من بلاد الأعداء أو من البلاد التي لا يستطيعون فيها حربَ العدو بما أمرهم الله.

فإنّ الإسلام جنسيةٌ واحدةٌ -بتعبير هذا العصر- وهو يُلغي الفوارق الجنسية والقومية بين مُتَّبِعِيهِ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: 92]، والأدلة على ذلك متواترةٌ مُتَضَافرةٌ، وهو شيءٌ معلومٌ من الدين بالضرورة، لا يَشْكُ فيه أحدٌ من المسلمين، بل إنّ الإفرنج لَيَعْرِفُونَ هذا معرفة اليقين، ولم يتشكك فيه إلا الذين ربّاهم الإفرنج منّا واصطنعوا لأنفسهم حرباً على دينهم وعلى أُمّتهم من حيث يشعرون ومن حيث لا يشعرون.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (97) إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا (98)﴾ [النساء: 97-98]

فلم يَسْتَنْ الله من وجوب الهجرة على كُلِّ مُسْلِمٍ في بلاد أعداء الله إلا الضعفاءَ ضعفاً حقيقياً، لا يعرفون ما يصنعون، ولا يَمْلِكُونَ من أمر أنفسهم شيئاً⁽¹⁹³⁾ انتهى كلامه.

لذا فإننا نَهِيبُ بالأُمَّة جميعاً؛ شباباً وشيوخاً، صغاراً وكباراً، المقلُّ منهم والمكثُرُ أن يُثْبِتُوا حُبَّهُم لهذا الدين، ويقفوا وقفةً رجلٍ واحدٍ ضد هذه الحرب الصليبية التي سيكون في هزيمتهم فيها فتحٌ لكل بقاع المسلمين التي يَتَسَلَّطُونَ عليها.

فإننا نَأْمُلُ من الله سبحانه وتعالى أن ينصرنا عليهم ويتحقق قولُ الرسول ﷺ فيهم الذي قاله بعد معركة الأحزاب يوم أن قال: «الآن نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَنَا»⁽¹⁹⁴⁾ فلَمَّا هَزَمَ الله الأحزاب، انكسرت شوكتُهُمْ، وهذا ما نرجوه من الله؛ أن تُكسَرَ شوكتُهُمْ في هذه الحرب، وإنهم لن يجمعوا أكثر من هذا الجُمُع، فإذا فَرَّقَ الله جَمْعَهُمْ فلن يَجْتَمِعُوا على المسلمين أبداً بإذن الله تعالى، ولكن هذا راجعٌ لصدق الأُمَّة مع الله، وراجعٌ لتوكلنا عليه، فَحَيَّا على الجهاد، ولا تكونوا من الخوالف.

وَأَدْعُوكَ، أَدْعُوكَ أَخِي الكريم أن تنظرَ لهذه الأحداث اليوم من خلال بعض الآيات وتتلوها وتتفكرَ وتتدبَّرَ بها، فكلنا مَعْنِيٌّ وَمَدْعُوٌّ للتدبُّر والمراجعة، ولا بُدَّ من مُراجعة الموقف انطلاقاً من تلك الآيات و أمثالها.

لذا أَعِدِ النظرَ إلى منهجك، فإن كانت تلك الآيات وأمثالها تنطبقُ عليك فَتُبْ إلى الله، وباب التوبة مفتوح حتى تُغْرِغَرَ الروحُ، وإن سَلِمْتَ ولم تكن من أهل تلك الآيات فاحمدِ الله على السلامة واسأله دائماً الثبات، وواصل الطريق لنصر دين الله تعالى.

قال الله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعَنَا كُمْ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ (167)﴾ [آل عمران: 167].

⁽¹⁹³⁾(ص126).

⁽¹⁹⁴⁾(4110).

وقال في سورة النساء: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَقَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا (72) وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا (73)﴾ [النساء: 72-73].

وقال في سورة النساء أيضاً: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا (141) إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا (142) مُدْبِذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا (143)﴾ [النساء: 141-143].

وقال في سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (51) فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ (52)﴾ [المائدة: 51-52].

وقال في سورة التوبة: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْغُوكَ وَلَكِنْ بَعْدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا مَخْرَجًا مَّعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (42) عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ (43) لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ (44) إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ (45) وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ (46) لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (47) لَقَدْ ابْتِغَاوُا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ (48) وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ (49)﴾ [التوبة: 42-49].

وقال في سورة الأحزاب: ﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا (10) هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا (11) وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا (12) وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا (13)﴾ [الأحزاب: 10-13].

وقال في سورة العنكبوت: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةً لِلنَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ (10)﴾ [العنكبوت: 10].

والآيات الفاضحة لأساليب المنافقين وطرقهم كثيرة، ولكن اعلم أنه ليس شرطاً أن تنطبق عليك هذه الآيات وأمثالها بشكل كامل، بل ربما ينطبق عليك بعض ما فيها، نسأل الله لنا ولكم العافية والسلامة، فاحرص ألا توجد فيك تلك الأوصاف لا بقليل ولا بكثير.

وهاهي الحرب قد تمايزت صفوفها، وأتضحَت أوصافها، ولا أجد للناس فيها وصفاً أفضل من وصف شيخ الإسلام رحمه الله عندما قال في (الفتاوى) في فتنة التتار فقال: "فهذه الفتنة قد تفرَّق الناس فيها ثلاث فرق: الطائفة المنصورة وهم المجاهدون لهؤلاء القوم المفسدين، والطائفة المخالفة وهم هؤلاء القوم ومن تحيَّز إليهم من خباله المتنسبين إلى الإسلام، والطائفة المخدلة وهم القاعدون عن جهادهم، وإن كانوا صحيحي الإسلام؛ فليُنظر الرجل أيكون من الطائفة المنصورة أم من الخاذلة أم من المخالفة، فما بقي قسم رابع". (195)

رحم الله شيخ الإسلام، كأنه يتحدَّث عن زماننا. وصدق الله العظيم كأنما الآيات السابقة نزلت وصفاً لحالنا اليوم ولبعض الناس بيننا، نسأل الله الهداية والرشاد.

(195) (416/28).

وبإمكان كل مسلم أن يكون له دور في الحرب وذلك من خلال السبل التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: الدعاء للمسلمين في أفغانستان في الصلوات بالقنوت وفي السجود وفي الأسحار، وفي كل مواطن الإجابة، بأن يحفظهم الله من كل سوء، وأن يُنجيهم من كل شرٍّ، وأن يُلطفَ بهم، ويحفظ لهم أرواحهم، ويسرّ عوراتهم، وأن يجعلَ تدميرَ الكافرين تدميراً لهم.

ثانياً: إصدار الفتاوى من علماء الأمة جميعاً يُحذِّرون فيها أمريكا ودول التحالف بأن لا تكرر حماقتها ضد المسلمين العُزَّل في أفغانستان وذلك بضرهم أو زعزعة أمنهم.

ثالثاً: إصدار الفتاوى من علماء الأمة جميعاً موجَّهةً للمسلمين بوجوب النفير للدفاع عن الشعب الأفغاني المسلم في حال تعرضه لضربات ظالمة.

رابعاً: إصدار الفتاوى من علماء الأمة جميعاً موجَّهةً للمسلمين خاصةً في باكستان وطاجكستان وأوزبكستان وإيران والهند ودول الجوار بأنهم هم أول من يجب عليهم حمل السلاح والدفاع عن المسلمين في أفغانستان.

خامساً: إبلاغ الولايات المتحدة ودول التحالف من خلال المظاهرات العارمة في كلِّ الأقطار الإسلامية والعالمية، وبغيرها من السُّبل الدبلوماسية، بأنَّ أيَّ اعتداءٍ على مسلمٍ أفغانيٍّ واحدٍ يُعدُّ اعتداءً على المسلمين جميعاً في كلِّ مكانٍ.

سادساً: محاولة الإضرار بالمصالح الغربية في الدول الإسلامية وذلك بالمقاطعة الاقتصادية الشاملة، حتى تكفَّ عن حملتها ضد المسلمين.

سابعاً: يجب تحريك جميع الهيئات الإغاثية الإسلامية عاجلاً إلى باكستان لتكون قريبةً من مكان الحدث للتخفيف من الكارثة المحتملة لا قدرَ الله ضد المسلمين.

ثامناً: يجب جمع التبرعات المادية والعينية من غذاءٍ وكساءٍ ودواءٍ لإخواننا المسلمين الأفغان، والعمل فيها بفتوى شيخ الإسلام كما جاء في (الفتاوى الكبرى) قال: "ولذلك

قلت لو ضاق المال عن إطعام جِياعٍ والجهاد الذي يُتَصَرَّر بتركه، قَدَّمْنَا الجهادَ وإن مات الجِياعُ، كما في مسألة التترسِّ وأوَّلِي، فَإِنَّ هُنَاكَ نَقُتْلُهُمْ بفعلنا وهنا يموتون بفعل الله". (196)

تاسعاً: يجب أن يُساهم كُلُّ مسلمٍ بماله لتمويل هذه الحرب وذلك باستقطاع جزءٍ من دخله بشكلٍ دائمٍ حتى ينصرَ الله الإسلام والمسلمين، وكما قال شيخ الإسلام في (الفتاوى الكبرى): "وَمَنْ عَجَزَ عن الجهاد ببدنه وَقَدَّرَ على الجهاد بماله وَجَبَ عليه الجهاد بماله، وهو نصُّ أحمد" ثم قال: "فيجب على المومنين النفقة في سبيل الله، وعلى هذا فيجب على النساء الجهاد في أموالهنَّ إن كان فيها فضلٌ، وكذلك في أموال الصغار إذا احتيجَ إليها كما تجب النفقات والزكاة" وقال: "فأما إذا هجم العدو فلا يبقى للخلاف وجه -أي الخلاف في مصارف الزكاة- فإنَّ دفعَ ضررهم عن الدين والنفس والحُرمة واجبٌ إجماعاً". (197)

عاشراً: يجب استعداد جميع الأطباء الرسميين وغير الرسميين وذلك بالتنسيق مع المستشفيات الباكستانية أو الهيئات الإغاثية للنزول إلى الميدان فور الحاجة لهم.

الحادي عشر: يجب نفي أهل الخبرة والمعرفة من كوادِر عسكرية وإدارية والعلماء وطلبة العلم والشباب ليقودوا المعركة فإنَّنا ننصر بالصالحين.

الثاني عشر: يجب تعبئة الأمة جميعها من خلال الكتاب والشريط والخطب والمجالس وعلى الشبكة الالكترونية بأنَّ الأمة الإسلامية توشك أن تدخل حرباً ضد أعنف حملةٍ صليبيةٍ تستهدف المسلمين، لذا لا بُدَّ لها من أن ترمي بثقلها لتكسب المعركة.

الثالث عشر: مناصحة كُلِّ مَنْ تباكى على موت الصليبيين، ووقفَ معهم سواءً كان فقيهاً أو حاكماً أو عسكرياً أو مدنياً، فإعانة الصليبيين بأيِّ نوعٍ من الإعانة سواءً كانت ماديةً أو معنويةً أو قوليةً ضد المسلمين، تُعدُّ مظهراً ناقضاً للإسلام لا يصلحُ معها إيمانٌ.

(196) (519/4).

(197) (519/4).

هذه بعضُ السبل التي نوصي بها ونُعلّقها في رقاب العلماء والدعاة وشباب الأمة وتُجارها، واعلموا أنّ الوقوف مع المسلمين في كلّ مكانٍ ليس مهمةً أشخاصٍ دون آخرين إنما هو مهمة كلّ مسلمٍ قادرٍ على غياث المسلمين.

خِطَابُ اسْتِنصَارِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْمَلَا مُحَمَّدٍ عُمَرَ مُجَاهِدِ حَفِظَهُ اللَّهُ بِالْمُسْلِمِينَ وَالْعُلَمَاءِ فِي كُلِّ مَكَانٍ

في تاريخ: 1422/7/16 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله القائل في مُحْكَمِ كتابه: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (41)﴾ [التوبة: 41] والقائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اتَّقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ (38)﴾ [التوبة: 38] وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (39)﴾ [التوبة: 38-39].

والصلاة والسلام على إمام المجاهدين، وقائد العُرِّ الْمُحَجَّلِينَ نَبِيَّنا مُحَمَّدٍ القائل: «بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ، حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي، وَجُعِلَ الدَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»⁽¹⁹⁸⁾.
رواه أحمد وأبو داود.

أما بعد:

فَيَا أُمَّةَ الْإِسْلَامِ الْعَظِيمَةَ، ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: 110].

أيها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها:

⁽¹⁹⁸⁾ البخاري مُعَلَّقاً غير جازم، قبل حديث (2914) مختصراً، وأخرجه موصولاً أحمد (5667) واللفظ له. قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (509 / 15): إسناده صالح.

يا مَنْ آمَنْتُمْ بالله، ربّاً وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً.

أيها المسلمون جميعاً:

لا شَكَّ أنكم تتابعون بكل عناية واهتمام الحملة الصليبية السافرة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بدعمٍ دوليٍّ من بريطانيا ودول أوروبا النصرانية، وحلف شمال الأطلسي وروسيا والدول الشيوعية السابقة ومن انضم إليهم من ملل الكفر والمرتدين وحبالة المسلمين، يُجَيِّشُونَ الجيوش، ويُجَرِّبُونَ الأحزاب ضد الإمارة الإسلامية في أفغانستان لتحقيق أهدافٍ أعلنوا عنها، في مُقَدِّمَتِهَا الإطاحة بالحكومة الإسلامية في أفغانستان، والقضاء على ما يسمونه: قواعد الإرهاب.

ولا شَكَّ أنكم تُدركون أنَّ الأسباب التي يدّعي هؤلاء أنها وراء حملتهم الصليبية، هذه ليست إلا مجرد ذريعة لتحقيق أهداف مبيتة عندهم، أخبرنا الله سبحانه وتعالى عنها في كتابه العزيز حيث قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (217)﴾ [البقرة: 217]، إنهم يريدون أن يقضوا على هذه الدولة الإسلامية، لأنها إسلامية، وإلا ففي أيِّ شرعٍ أوقانون تجوز معاقبة شخص لمجرد شبهة اتهام لم تثبت، فضلاً عن معاقبة أمة بسبب ذلك الشخص؟

إنَّ مما اتفقت عليه الشرائع السماوية والقوانين الوضعية أنَّ المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ولكنهم يقاتلوننا لأننا أقمنا نظام حكمٍ إسلاميٍّ مُستقلٍّ، وهذا في الحقيقة أشدُّ عليهم من الهجمات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن.

أيها المسلمون في العالم:

إنَّ السؤال الآن لم يُعد حول ما إذا كانت العمليات التي تمت ضد أمريكا صواباً أم خطأ، فالذي حصل حصل، أَيَّدَهُ مَنْ أَيَّدَهُ، وعَارَضَهُ مَنْ عَارَضَهُ.

إنَّ السؤال المطروح الآن هو: ما هو واجب الأمة الإسلامية تجاه هذه الحملة الصليبية الجديدة على أفغانستان؟

وما هو حكم مَنْ يتولى هؤلاء الصليبيين ويقف إلى جانبهم بأيّ نوعٍ من أنواع الدعم والمساندة؟

إنّ مما أجمعت عليه الأمة الإسلامية واتفق عليه الأئمة أنه في مثل هذه الحال التي نحن فيها اليوم يصبح الجهاد ضد هؤلاء الغزاة فرض عَيْنٍ على كُلِّ مسلمٍ، لا إذناً لوالدٍ على وَلَدِهِ، ولا لسيدٍ على عَبْدٍ، ولا لزوجٍ على زوجته، ولا لدائنٍ على مَدِينِهِ، لا خلافٍ في هذا بين العلماء.

هذا عن حكم الجهاد ضد هؤلاء الغزاة، وواجب المسلمين في ذلك.

أمّا حكم مَنْ تعاون مع هؤلاء، فقد بيّنه الله سبحانه أكملَ بيان: يقول الله تعالى في مُحْكَم كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (51) فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ (52)﴾ [المائدة: 51-52].

لقد بيّن الله سبحانه في هذه الآيات عدة أمور، منها:

1. النهي عن موالاة اليهود والنصارى ودعمهم ومظاهرتهم.
2. أنّ من يتولاها ويعينهم ويظاهرهم حكمه حكمهم.
3. أنّ موالاتهم من خصال المنافقين وأخلاقهم.

وقد بيّن سبحانه أنّ موالاة المشركين تُنافي الإيمان بالله ورسوله، فقال تعالى: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ (80) وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: 80-81].

ومن هذه الآيات وغيرها أخذ العلماء أنّ مُظَاهَرَةَ المشركين على المسلمين ناقضٌ من نواقض الإسلام، يُحَكِّم على صاحبه بالردة والخروج من الملة.

يا علماء الإسلام الكرام، ويا أيها الدعاة إلى الله في كل مكان:

إنّ واجبكم الأول هو الصدع بهذه الحقائق، لا تخافون في الله لومة لائم، فذلك مقتضى الميثاق الذي أخذه الله تعالى على أهل العلم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: 187]، فَبَيَّنُوا للناس دينهم، وحرّضوهم على الجهاد في سبيله، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: 65].

ويا أيها التجار وأصحاب الأموال:

إنّ واجبكم الأول هو الإنفاق في سبيل الله تعالى، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ هُمْ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: 111]، وقال: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (261) [البقرة: 261].

ويا شباب الإسلام:

إنّ واجبكم الأول هو الجهاد والاستعداد والضغط على الزناد، فقد قال تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة: 5].

ويا أيها المسلمون في كل مكان:

إنّ رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ (وفي لفظ: يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ) لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَهُمْ، أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»، رواه مسلم. (199)

فهذا الحديث قَسَمَ الناس إلى ثلاث طوائف:

1. الطائفة المنصورة: وهم أهل الإسلام القائمون به المقاتلون عليه.
2. الطائفة المخالفة: وهم اليهود والنصارى وأهل الكفر والردة وحبالة المسلمين.
3. الطائفة المخدلة: وهم مَنْ قَعَدَ عن نُصرة الطائفة المسلمة وَزَّيَّنَ ذلك للناس.

(199)(1037).

وليس هنالك طائفة أخرى، فلينظر كُلُّ مسلمٍ من أيِّ هذه الطوائف هو.

وفي هذا الحديث أيضاً أن هذه الطائفة المنصورة لا يضرّها مَنْ خالفها من المشركين، ولا مَنْ خذّها ممن ينتسبون للإسلام، فهي منصورة لا محالة.

ونحنُ على يقينٍ من هذا النصر الذي وعدنا الله به في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، ولكن هذا النصر الموعود مشروطٌ بنصرتنا لدين الله والإخلاص في ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (40)﴾ [الحج: 40] وقال ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ (7)﴾ [محمد: 7].

وعندما ينصرنا الله تعالى فلا تستطيع أمريكا وحلفاؤها وأنصارها الوقوف أمامنا، قال تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: 160].

إنَّ أمريكا وحزبها مهما أوتوا من قوةٍ فإنَّ قوتهم لا تساوي شيئاً بالنسبة لقوة القويِّ الجبار، فالله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ (59) وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 59-60].

وقال تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا (76)﴾ [النساء: 76].

إنَّ جنود أمريكا لا تُخيفنا أعدادها ولا عِددها؛ لأننا من جُند الله القائل: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (7)﴾ [الفتح: 7].

والقوة الاقتصادية الأمريكية لا تُرهبنا، فالله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ (7)﴾ [المنافقون: 7].

وميزانياتها الدفاعية لا تُفزعنا، فالله يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ [الأنفال: 36].

وأنظمة الدفاع الأمريكية المتطورة لا تُقْتُ في عَضْدِنَا، فالله سبحانه يقول: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ (2)﴾ [الحشر: 2].

وقال: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا (26) وَأَوْرَثَكُم أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا (27)﴾ [الأحزاب: 26-27].

فيا أيها المسلمون:

ثَقُّوا بنصر الله تعالى الذي وعدكم به... إن الله لا يخلف الميعاد.
﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (40) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ (41)﴾ [الحج: 40-41].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خادمُ الإسلام والمسلمين أميرُ المؤمنين: مُلَّا مُحَمَّدُ عُمَرُ مُجَاهِد.

خِطَابٌ آخَرُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَفِظَهُ اللَّهُ إِلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَإِلَى الشَّعْبِ الْأَفْغَانِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَحْمَدُهُ وَنُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ الْكَرِيمِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (139)﴾ [آل عمران: 139].

إِلَى أُمَّةِ الْإِسْلَامِ وَإِلَى الشَّعْبِ الْأَفْغَانِيِّ الْغُيُورِ:

هذه هي الامبراطورية الثالثة تهجم علينا، كلكم على علمٍ أَنَّ الانجليز هَجَمُوا عَلَى أفغانستان فَبَأَيِّ حَقٍّ هَجَمُوا عَلَى أفغانستان؟ هل كان هناك أُسامة؟

وكذلك هجم الروس على أفغانستان، هل كان هناك أُسامة؟

وهذه هي الامبراطورية الثالثة تهجم علينا، وكُلُّكُمْ على عِلْمٍ أَنَّ المسألة ليست قضية أُسامة، وإنما هي قضية الإسلام، فهم يُعادون الإسلام والمسلمين.

صحيحٌ أنه كانت هناك تفجيراتٌ في أمريكا للطائرات، ولكن كُلُّ أَحَدٍ يُدْرِكُ أَنَّ رجلاً واحداً ولا سيما إذا كان مهاجراً ووحيداً لا يستطيع أن يكون وراء هذه الانفجارات الكبيرة المنظَّمة، وهذا لا يمكن أبداً.

والمُدَبِّرُونَ لهذه الانفجارات تعلمهم أمريكا، ولكنها لا تتهمهم، وبدلاً من ذلك توجه الاتهامات كلها إلى أفغانستان وإلى الإمارة الإسلامية، لأنهم يعلمون أَنَّ في أفغانستان نظاماً إسلامياً واقعياً حقيقياً، وهذا يعتبرونه خطراً عظيماً عليهم، وهم مُدركون لهذا الخطر.

اعلموا أَنَّ المخرج من هذه الأزمة هو الاعتماد والتوكل على الله والصبر والثبات، فهذا هو الطريق الوحيد، فإذا هاجمتنا أمريكا بـ(كروز) أو غيره وهجمت على البلاد، فلا بُدَّ من مواجهتها والتصدي لها.

وإذا كان الله أراد هذا فلا بُدَّ أن يُقْضَى، والمخرج هو التوكل على الله، والتصدي للعدوان.

فعلى المسلمين أن يُفكِّروا وينظروا إلى الإسلام وإلى حِمِيَّتِهِمُ الإسلامية، وأن لا يخافوا ولا يحزنوا، فلا بُدَّ من هذه المشاكل، والذي يموت من أجل دينه ومن أجل الإسلام فهذه لذة وسعادة تفوق كلَّ لذة وسعادة في الدنيا، لأنه لا مَفَرَّ من الموت، فإذا كان الموت من أجل الإسلام فذلك هو الفوز العظيم، فليثبت المسلمون وليصبروا وليتوكلوا على الله، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (139) ﴿آل عمران: 139﴾ فهل نعتمد على قول الله تبارك وتعالى أم على قول أمريكا؟

وإذا كانت المشاكل لا بُدَّ منها أن تقع فلتقع ومَن الذي لا تأتي عليه المشاكل؟
الانجليز والروس قتلوا الملايين من شعبنا ولكن الله أهلكهم بسبب تضحياتنا، وإن لم تُضَحَّوا وتغاروا على دينكم فانظروا إلى الدول في العالم، سلب منهم إيمانهم وغيرتهم وسلب منهم كلَّ شيء، لماذا نخاف ونحن الذي هزمت امبراطوريتا الانجليز والروس بأيدي شعبنا ومُرِّفوا كلَّ ممزق؟

أفغانستان هي أفغانستان السابقة، وغيرتها هي غيرتها السابقة، ودينها هو دينها السابق، وإيمانها هو إيمانها السابق، فما هو المشكل إذا؟

إنه لا أكثر من أن يموت الناس، فليموتوا لكن مع الإيمان والإسلام، فليس في هذا غضاضة، وإنما المصيبة الكبرى أن يسلب منهم الإسلام والإيمان، ويموتوا بغير الإسلام والإيمان، فلا يخف أحد، وليكن كل واحد على استعداد للجهاد، وليثبت كل منا استعداداً للقيام بأي عمل يكلف به عند الحاجة، وأي تضحية دون إيمانه ودون دينه ودون كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، فلينو كل أحد هذا وليعزم عليه، فالله ينصركم ويقضي على جميع الفتن والبلايا.

إنكم إن جبنتم، ولم تغاروا على دينكم، فعليكم أن تنظروا إلى تاريخ أجدادكم الأجداد، وانظروا إلى هؤلاء المعوقين الذين قُطعت أطرافهم في الجهاد ضد الروس، كيف غاروا على دينهم وكيف سووا الإمبراطورية الروسية بالأرض، وأنتم ترون المجاهدين وهم أحياء.

إنَّ ما يحصل هو تدمير من الله تبارك وتعالى وإرادة منه، فلا تخافوا ولا تحزنوا ولا تلوموا الطالبان ولا أسامة، فأقسم بوحداية الله أننا لو سلّمنا إليهم أسامة لا تنتهي المشكلة،

وسيقولون بعده لماذا فعلتم هذا أو ذاك؟ افعلوا هذا وافعلوا هذا كما نقول ونأمركم، فأين يكون إيماننا وديننا في تلك الحالة؟

هذه فقط، وفقط هي الامبراطورية الثالثة تفرض نفسها على العالم، يُغريها بذلك ويُزيّنه لها العلمانيون وضعافُ الإيمان الذين يقفون بجانبها، بل وقف إلى جانبها مَنْ يُفترض أنهم أعداؤها، لقد وقف الجميع ضدكم.

فعلى كُلِّ مسلمٍ أن يتذكّر إيمانه ودينه ويثبت في جميع الأحوال، وإلا كان في قلق واضطراب ولا يُنجيه ذلك من الموت لأنّ الموت لا بُدَّ منه.

إنه يجب أولاً على المسلمين في جميع أنحاء العالم أن يغاروا على دينهم ويزودوا عنه وعن أفغانستان وأن يستعدوا لكل تضحية من أجل الإسلام، وإن لم يفعلوا فعلى شعب أفغانستان أن يثبتوا على إيمانهم وغيّرهم وشجاعتهم ويحددوا تاريخهم الجليل.

عندما هجم الإنجليز على أفغانستان، وعندما هجم الروس لم أكن أنا ولا أسامة بن لادن، وقد تصدّى لهم الشعب الأفغاني بكل شجاعة، ودون أن أمرهم أنا أو أسامة بذلك، ولكن الشعب الأفغاني ضحّى وغاروا على دينهم وإيمانهم، وهذه الآن أيضاً حلقة من سلسلة هذه المواجهات، فيجب على كُلِّ مسلمٍ أن يثبت، ولو كلفه ذلك حياته فهذا هو طريق الفوز، ولا شك في هذا وليعتمد كل مسلم على ربه وليثق بقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (139) [آل عمران: 139].

إنّ الإيمان ليس دعوى باللسان فقط (أن يقول أنا مسلم) دون أن يُخلص في هذا ويصدق، فلا بُدَّ من الإيمان الواقعي وبعد الإيمان الواقعي يكون الفوز حليفك، وهذا وعد من الله تبارك وتعالى ولا يُخلف الله الميعاد.

إنني لا أخاف ولا أدهن أعداء الإسلام والمسلمين، وسلطتي وحكمي ورئاستي حتى حياتي في خطر، وأنا مستعد لكل تضحية إن شاء الله.

ولو أنني أدهن الكفار وأسألهم مخالفاً للإسلام فسيؤمنون لي الإمارة والسلطة، ويمدوني بالمال، وأكون في سعة ورخاء كما يعاملون رؤساء سائر البلاد، ولكنني أضحي حتى بنفسني وأغار على ديني الإسلام وعلى هذا الوطن المبارك، فما بال فرد من الأفراد

العاديين الذين ليس عندهم ما يخافون عليه لا يغار على دينه ووطنه ويخاف ولا يحضر الجهاد ويفر خارج البلاد؟ فما بالهم وليس عندهم ما يخافون عليه؟ عَجَباً! إنَّ حكّمي وسلطتي وحياتي كلها في خطر، ومع هذا أغار على ديني وأدافع عنه فما بالك أنت لا تغار على دينك وتخاف؟ إنَّ هناك ضعفاً وهواناً في إيمانك، فإن كنت مؤمناً حقاً يكون الإيمان عزيزاً عظيماً عندك، فعليك أن تضحّي في سبيله.

إنني مستعد لكل هذه التضحيات إن شاء الله، فأعجب منك؛ كيف لا تستعد؟ فإن كان عندك إيمانٌ أو غيرةٌ فلتثبت، وإلا فلا أبالي بك ولا أستمع لك، ولماذا أستمع لك وليس عندك غيرةٌ ولا إيمانٌ؟

أنت تُشير عليّ أن أفعل هذا وأدع هذا، فإن كان معك إيمانٌ فلا تتنازل عن دينك وإيمانك، ولا تقبل بما فيه خطرٌ على الإيمان والإسلام واستقلال الوطن، فإذا كنت تتنازل عن كلّ شيء وتقبل كلّ شيء فظاهرٌ أنّ فيك ضعفٌ إيمانٍ، فيجب عليك أن تُقوّي إيمانك، وتعيد النظر في منهجك، لأنّ الذي معه إيمانٌ قويٌّ ويريد أن يحافظ على إيمانه فلا يقبل أمراً يكون فيه خطرٌ على الإيمان والإسلام، فيجب على كلّ مسلمٍ أن يفكر بعمق ويغار على الإسلام والقرآن، فالله رؤوفٌ رحيمٌ، وسوف يُكرّمنا بالفوز، والفوز الأكبر هو الموت على الإيمان دون شكٍّ، وهذا هو طريق رفع راية الإسلام وليس رفع راية الإسلام ولا رفع كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله في غير هذا الطريق.

في غير هذا الطريق هدم الإسلام، لأنّ هدم الإسلام أن تقبل ما يقوله الكفار ويأمرونك به، فهذا هو طريق هدم الإسلام، وأنت بفعلك هذا سَوَيْتَ اسم الإسلام وقدره بالأرض.

لا تُسقط راية الإسلام بالموت والتضحية، وإنما تسقط بأن تقبل ما يخالف الإسلام ويكون فيه خطرٌ على الإسلام.

عندما يكون هناك استنفار للجهاد فيجب على كلّ أحدٍ أن يستعد. وأنا لا أقول لكم هذا من أجل الاحتفاظ بالسلطة والسيطرة، ففكروا جيداً فلو كنت أريد مجرد البقاء في السلطة فيمكنني ذلك بالمداينة في الدين والتنازل عن الإسلام - لا قدرَ

الله- فلو فعلت ذلك فسوف يحموني ويمدونني بالأموال، حتى بالقوات العسكرية، وليس طريق البقاء في الحكم أن يستعد الإنسان للتضحية، وأنتم تعلمون أنني لا أقاتل من أجل الحكم والسيطرة ولا أحرصكم لأجل ذلك، وإنما هذا أمر القرآن الكريم فانظروا في القرآن الكريم بماذا يأمركم وإلى أيّ طريق يهديكم؟

وَصَيَّيْ لَكُمْ هُوَ مَا وَصَّاهُ اللَّهُ بِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَقْظَةٍ فِي الْأُمُورِ وَالْأَخَافِ، وَلَا تَخْدَعَنَّكُمْ وَسَائِلُ الْإِعْلَامِ فَتُضْعِفَ إِيْمَانَكُمْ، وَاللَّهُ يُوَفِّقُ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنْ يَنْبُتُوا عَلَى الْإِيْمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَمَنْ اللَّهُ التَّوْفِيقُ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
خادم الإسلام أمير المؤمنين: مُلَّا مُحَمَّدُ عَمْرُ مُجَاهِد.

رِسَالَةٌ مِنَ الشَّيْخِ أُسَامَةَ بْنِ لَادِنَ إِلَى الشَّعْبِ الْبَاكِسْتَانِي

بعد مظاهرات يوم الجمعة 1422/7/3هـ، التي قتلت فيها القوات الباكستانية بعض المتظاهرين.

قال: ﴿وَالشَّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [الحديد: 19].

إلى إخواننا المسلمين في باكستان، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:
فقد بلغني بمزيدٍ من الأسف نبأ قتل بعض إخواننا المسلمين في كراتشي وهم يُعَبِّرونَ عن رفضهم لعدوان قوات أمريكا الصليبية وحلفائها على أراضي المسلمين في باكستان وأفغانستان، نسأل الله أن يتقبَّلَهم في الشهداء، وأن يُلْحِقَهُم بالنبين والصدِّيقين والشهداء والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقاً، وأن يَرْزُقَ أَهْلِيهِم الصبرَ والسلوان، ويباركَ لهم في آبائهم وأموالهم، وَيَجْزِيَهُم عن الإسلام خير الجزاء.

وَمَنْ تَرَكَ مِنْهُمْ أَبْنَاءَ فَهَمُ أَبْنَائِي وَأَنَا لَهُمْ كَفِيلٌ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.
ولا عجب أن تُهَبَّ الأُمَّةُ المسلمة في باكستان دفاعاً عن إسلامها، فإنها تُعْتَبِرُ خَطَّ الدِّفاعِ الأول عن الإسلام في هذه المنطقة كما كانت أفغانستان هي خَطَّ الدِّفاعِ الأول عن نفسها وعن باكستان أمام الغزو الروسي قبل أكثر من عشرين سنة.

وإننا لَنرجو أن يكون هؤلاء الإخوة من أول الشهداء في معركة الإسلام في هذا العصر ضد الحملة الصليبية اليهودية الجديدة التي يقودها كبير الصليبيين بوش تحت راية الصليب، هذه المعركة التي تُعَدُّ واحدةً من معارك الإسلام الخالدة.

ونحن نَحَرِّضُ إخواننا المسلمين في باكستان أن يدفعوا بكل ما يملكون ويستطيعون القوات الصليبية الأمريكية عن غزو باكستان وأفغانستان، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَغْزُ أَوْ يُجَاهِزْ غَازِيًا أَوْ يَخْلُفْ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ أَصَابَهُ اللَّهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رواه أبو داود. (200)

(200) أبو داود (2503)، وابن ماجه (2762)، والدارمي (2418).

وَأُبَشِّرُكُمْ أَيُّهَا الْإِخْوَةُ أَنَّنَا ثَابِتُونَ عَلَى طَرِيقِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
مَعَ الشَّعْبِ الْأَفْغَانِيِّ الْمُؤْمَنِ الْبَاطِلِ، وَتَحْتَ قِيَادَةِ أَمِيرِنَا الْمُجَاهِدِ الْمُعْتَزِّ بِدِينِهِ: أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْمَلَا
مُحَمَّدَ عُمَرَ.

نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْصُرَهُ عَلَى قَوَى الْكُفْرِ وَالطَّغْيَانِ، وَأَنْ يَحْطِمَ الْحَمْلَةَ الصَّلِيبِيَّةَ الْيَهُودِيَّةَ
الْجَدِيدَةَ عَلَى أَرْضِ بَاكِسْتَانِ وَأَفْغَانِسْتَانِ.

﴿إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ
فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ (160)﴾ [آل عمران: 160].
أَخَوُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ: أُسَامَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ لَادَنَ.

قصيدة في أمريكا

في كامب ديفد قد زنت بكرامتي
فرعون هذا العصر ربُّ مدح
قارون هذا العصر في خيالاته
ليرون هذا العصر يُحصى متعة
وسمعتُ روسيًا تُنادينا وقد
فهرغتُ أجلو الحق من مذياعها
فجريتُ نحوك يا بُني مؤملاً
لا.. لليسار ولليمين فاتها
فاقصِف ودمِر بالحجارة واخرق
ارجم فإنَّ الرّجم خيرُ عبادة
يدعونك المجنون يا طفل الفدا
جئوا شباب الجيل جئوا إنني
أكرم بجيلٍ صاح عند هجومه:
ميعادنا حطّين يا زابو لكي
ميعادنا اليرموك فارقب فتية

ومحنت بقايا عفتي أمريكا
صنم كبير إنّه أمريكا
واللفظ في جبروته أمريكا
من بُؤس كل شعوبنا أمريكا
ضممت لنا الإنقاذ من أمريكا
فسمعت من موسكو: هنا أمريكا
بك لا بروسيا ولا أمريكا
أنياب أفعى رأسها أمريكا
حصن الزجاج فإنّه أمريكا
تخزي بها إبليس مع أمريكا
والعقل أن ترجو رضا أمريكا
أهوى إذا كويت بكم أمريكا
أنا لا تجوث إذا تجت أمريكا يحكي لكم
أرناط عمن أمريكا
ثأروا لكي يرموك في أمريكا

الخاتمة

وختاماً فيإني لا أجدُ قَوْلًا أُحَاطِبُ بهِ المِتَحَاذِلِينَ والمنهزمِينَ من أبناء الأُمَّة، إلا ما قاله ابن الجوزي للمسلمين عندما دَهَمَت الحرب الصليبية الثانية أرض المسلمين، ودخل الصليبيون أطراف بلاد المسلمين، فخطبَ الناسَ بقولٍ بليغٍ نحن اليوم بأمسِّ الحاجة إلى تلك الخطبة، وأنا أنقلها لِمُطابَقَتِهَا لواقعنا.

خطب ابن الجوزي رحمه الله الناس أيام الغزو الصليبي لديار المسلمين في الجامع الأموي بدمشق فقال:

أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ نَسِيتُمْ دِينَكُمْ، وَتَرَكْتُمْ عَزِّتَكُمْ، وَقَعَدْتُمْ عَنْ نَصْرِ اللَّهِ فَلَمْ يَنْصُرْكُمْ، حَسِبْتُمْ أَنَّ الْعِزَّةَ لِلْمُشْرِكِ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْعِزَّةَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، يَا وَيْحَكُمْ! أَمَّا يَوْمُكُمْ وَيُشْجِي نَفُوسَكُمْ مَرَأَى عَدُوِّ اللَّهِ وَعَدُوِّكُمْ يَخْطُرُ عَلَى أَرْضِكُمُ الَّتِي سَقَاها بِالدِّمَاءِ آبَاؤُكُمْ، يُذَلِّكُمْ وَيُسْتَعْبِدُكُمْ وَأَنْتُمْ كُنْتُمْ سَادَتِ الدُّنْيَا، أَمَّا يَهْزُ قُلُوبُكُمْ وَيُنَمِّي حِمَاةَكُمْ مَرَأَى إِخْوَانًا لَكُمْ قَدْ أَحَاطَ بِهِمُ الْعَدُوُّ وَسَامَهُمُ أَلْوَانُ الْخُسْفِ، أَفَتَأْكُلُونَ وَتَشْرَبُونَ وَتَتَنَعَّمُونَ بِلَذَائِذِ الْحَيَاةِ وَإِخْوَانُكُمْ هُنَاكَ يَتَسَرَّبِلُونَ اللَّهَبَ وَيَخُوضُونَ النَّارَ وَيَنَامُونَ عَلَى الْجَمْرِ؟

يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا قَدْ دَارَتْ رَحَى الْحَرْبِ، وَنَادَى مُنَادِي الْجِهَادِ، وَتَفَتَّحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا مِنْ فَرَسَانِ الْحَرْبِ فَافْسَحُوا الطَّرِيقَ لِلنِّسَاءِ يُدِرْنَ رَحَاهَا، وَادْهَبُوا فَخَذُوا الْمَجَامِرَ وَالْمَكَاحِلَ يَا نِسَاءَ بَعْمَائِمَ وَلَحَى.

أو لا؟

فَإِلَى الْخِيُولِ وَهَاتِمُ الْجُمُهَا وَقِيُودُهَا.

يا ناس أتدرون مما صُنِعَتْ هذه اللجُم والقِيود؟

لقد صنعها النساء من شعورهنَّ لأنَّهنَّ لا يملكن شيئاً غيرها، هذه والله ضفائر المَحْدَرَاتِ لم تُكُنْ تُبَصِّرُهَا عَيْنُ الشَّمْسِ صِيَانَةً وَحِفْظاً، فَطَغَنَهَا لِأَنَّ تَارِيخَ الْحُبِّ قَدْ انْتَهَى، وَابْتَدَأَ تَارِيخُ الْحَرْبِ الْمُقَدَّسَةِ، الْحَرْبُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ فِي سَبِيلِ الدِّفَاعِ عَنِ الْأَرْضِ وَالْعَرَضِ.

فإذا لم تُقْدِرُوا على الخيل تُقَيِّدُونَهَا فخذوها فاجعلوها ذوائب لكم وطفائر، إنها من شعور النساء. ألم يبقَ في نفوسكم شعور؟

وألقى اللجم من فوق المنبر على رؤوس الناس وصَرَخَ: ميدي يا عُمَدَ المسجد وانقُضِي يا رُجُوم وتحرّقي يا قلوب أَلَمًا وكمدًا، لقد أضاع الرجال رجولتهم.

رحمك الله هذا قولك لِمَنْ بَلَغَ مُلْكُهُم الأندلس وبلاط الشهداء، فماذا ستقول لنا وبمَ ستصفنا لو رأيتَ حالنا اليوم؟

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

بيت المقدس